الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.
جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية.

عنوان المطبوعة:

محاضرات في مراجعة و تدقيق الحسابات

موجهة لطلبة السنة الثالث

تخصص: مالية و محاسبة

إعداد:
د/ زياني عبد الحق .

السنة الجامعية: 2018/2017.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء،

ولا لتماروا به السفهاء،

ولا تخيروا به المجالس،

فمن فعل ذلك فالنار النار "

صدق رسول الله

الفهرس

الموضوع:	الصفحة
الفهرس	V-I
مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق	03
مقدمة	03
1-تطور التاريخي للتدقيق	03
2- تعريفالتدقيق.	12
3- العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى التدقيق.	14
4- أهداف التدقيق.	16
الفصل الثاني: أنواع التدقيق و الخدمات التي يقدمها المدققون	20
مقدمة:	20
1- أنواع الرئيسية للتدقيق.	20
1-1 تدقيقالقوائم المالية.	20
1-2 تدقيق الالتزام أو الإذعان.	21
2- 3 التدقيق التشغيلي.	21
2- أنواع أخرى من التدقيق.	23
2-1من حيث الجهة التي تتولى عملية التدقيق.	23
2-2 من حيث النطاق .	25
2-3من حيث الإلزام.	25
2-4من حيث حجم الإختبارات.	26
2-5من حيث توقيت عملية التدقيق.	26
3- أنواع المدققين.	27
3-1المحاسبين القانونيون.	27
3-2المدققين الحكوميون.	27
4- 3 المدققون الداخليون.	28

4-الفرق بين المحاسبة و التدقيق.	28
5-الخدمات التي يقدمها المحاسب المهني المستقل.	29
5-1الخدمات التأكيدية .	29
5-2 خدمات التأكيد الأخرى.	31
5-2الخدمات غير التأكيدية .	31
الفصل الثالث : إجراءات التدقيق الداخلي	32
مقدمة	32
1- الخطوة الأولى (مسؤوليات المدقق و الإدارة).	32
2- الخطوة الثانية (تقسيم القوائم المالية إلى دوائر).	34
3- الخطوة الثالثة (معرفة تأكيدات الإدارة عن الحسابات).	34
4-الخطوة الرابعة (معرفة أهداف التدقيق العامة للعمليات.	35
5- الخطوة الخامسة (معرفة أهداف التدقيق الخاصة للحسابات (الأرصدة).	36
الفصل الرابع : تقنيات التدقيق الداخلي	38
مقدمة	38
1- الخطر.	38
2- إدارة الخطر.	38
3- المخاطر.	40
4- نماذج المخاطر.	41
5- مهام إدارة المخاطر.	42
6- طرق دراسة الأخطار و إدارتها.	43
7- إجراءات إدارة المخاطر.	44
8- المعاينة (إختيار العينة).	54
8-1 استخدام العينات لتدقيق العمليات و الإجراءات الرقابية.	55
8-2 استخدام العينة لتدقيق الأرصدة.	56
الفصل الخامس: تدقيق الحسابات	71
مقدمة:	71
1- من هو المدقق من ناحية القانونية.	71

2- مفهوم و مقومات مهنة تدقيق الحسابات .	71
3- محددات عملية التدقيق المالي (تدقيق الحسابات).	72
4- مؤهلات المدقق.	72
5- صفات المدقق الشخصية.	72
5-1 الأمانة.	72
5-2 المحافظة على أسرار المهنة.	73
الفصل السادس : معايير التدقيق	74
مقدمة	74
1- أهمية المعايير و الحاجة إليها.	75
2- معايير التدقيق الأمريكية	75
2-1 معايير الشخصية أو المعايير العامة.	75
2-2 معايير عمل الميداني.	77
2-3 المعايير الخاصة بإعداد التقرير.	78
3- معايير التدقيق الدولية .(ISA)	79
3-1 معايير قضايا تمهيدية.	81
3-2 معايير المبادئ العامة و المسؤوليات.	81
3-3 معايير تقييم المخاطر و الاستجابة لهذه المخاطر.	82
3-4 معايير أدلة التدقيق.	82
معايير استعمال عمل الآخرين .	83
3-5 معايير نتائج التدقيق و التقرير.	83
3-6 معايير مواضيع خاصة.	84
3-7 تفسيرات معايير التدقيق الدولية.	84
3-8 المعايير الدولية الخاصة بمهمة الاطلاع.	84
3-9 المعايير الدولية الخاصة بمهام التأكيد الأخرى.	84
3-10 المعايير الدولية الخاصة بالخدمات ذات العلاقة.	85
الفصل السابع: مهمة التدقيق	86
1- قبول مهمة التدقيق و ماقبلها (ماقبل التخطيط).	87
2- التخطيط لعملية التدقيق.	95

3- تنفيذ اختبارات الرقابة و الاختبارات الأساسية للعمليات.	109
4- تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية و الاختبارات التفصيلية للأرصدة و العرض و الإفصاح.	109
5- استكمال عملية التدقيق و إصدار التقرير النهائي للمدقق.	110
خاتمـة.	120
قائمة المراجع.	121

مقدمة

مقدمـــة :

ظهرت المراجعة أو كما يطلق عليها في بعض البلدان العربية "التدقيق " مع بداية ظهور المنشآت الاقتصادية و التجارية و المالية و تطورت مع تطور أشكال هذه المنشآت. فمع ظهور شركات الأموال و انفصال الملكية عن الإدارة زادت الحاجة أو أهمية التدقيق كأداة تمكن المساهمين و أصحاب المصلحة الآخرين في المنشأة من الاطمئنان على دقة و سلامة القوائم المالية المعدة بواسطة الإدارة. و من ناحية أخرى فإن زيادة أهمية البيانات و المعلومات المحاسبية و التوسع في استخدامها بواسطة مختلف الجهات و الأفراد أصحاب المصلحة في المنشأة أي مستخدمي البيانات أضفى أهمية كبرى على تدقيق الحسابات على أساس انه أداة رقابية هدفه الأساس التأكد من جودة هذه المعلومات.

والتدقيق – كأحد فروع العلوم الاجتماعية – علم حديث نسبيا ينتمي إلى مجموعة العلوم المحاسبية حيث يعتبر أرقى العلوم المحاسبية لاعتماده على مفاهيم و مبادئ و النظريات المحاسبية بالإضافة إلى أسس و أساليب و مبادئ التدقيق من الوجهة المنهجية إلى جانب التطبيق و الممارسة.

و بناء عليه جاءت هذه المطبوعة التي تضم مجموعة من المواضيع الجوهرية الخاصة بمقياس مراجعة وتدقيق الحسابات، قدمت كمحاضرات على شكل فصول موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ل م د قسم علوم المالية و المحاسبة، تخصص: محاسبة و ضرائب و كذا كل المهتمين و المهنيين. مما يتناسب و احتياجات كل منهم على حد سواء، حيث حرصنا على عرضها بصورة بيداغوجية تتسم بالبساطة في السرد و المنهجية في العرض،

بالإضافة إلى ذلك جاءت هذه المطبوعة لتمكين الطالب من الفهم الجيد و العميق لمبادئ مراجعة و تدقيق الحسابات وإجراءاتها بصفة عامة و في ضوء اللوائح و القوانين المنظمة لمهنة المراجعة.

الفصل الأول:

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق

مقدمة

يعتبر التدقيق أو كما يصطلح عليه في بعض الدول العربية "المراجعة" أحد العلوم الإجتماعية التي تلعب دورا بارزا في الإدارة الاقتصادية للوحدات و الموارد المملوكة للمجتمع، و يساعد التدقيق على زيادة و دعم الثقة في القوائم المالية، و بالتالي فهو يعتبر عاملا هاما في زيادة الاستثمارات و توسيع سوق الأوراق المالية. و يساهم التدقيق المالي في حماية المستثمرين و المتعاملين في الأوراق المالية من مخاطر سوء عرض القوائم المالية، و مخاطر الغش و التلاعب في تلك القوائم.

1- تطور التاريخي للتدقيق:

يشير ميكول ألن (Mikol A, 2000) إلى أن التدقيق كلمة مشتقة من الكلمة يونانية « Audir » و التي تعني " هو يستمع" ، حيث كانت الحسابات في العصور السابقة تقرأ على أصحاب الأعمال أو الإقطاعيين أو المسؤولين الحكوميين حتى يطمئنوا على صحتها. ولقد أطلق على هذه العملية كذلك " Audit" باللغة الإنكليزية و التي تعني التدقيق. ومن هنا إرتبطت عملية التدقيق بفحص الحسابات للتاكد من مصداقيتها.

لقد نشأ التدقيق Audit منذ العصور القديمة الأولى حينما دعت الحاجة إلى تدوين الحسابات إذ تشير السجلات و الآثار إلى مايفيد بأن المصريين القدماء و اليونان و الرومان قد إستخدموا أساليب مبسطة في تدقيق الموارد العامة للدولة ، و في محاسبة موظفيها على تلك الأموال التي في حوزتهم، و من ثم كان التدقيق في تلك الفترة من الزمان يخص تدقيق حسابات الحكومة للتحقق من صحتها، هذا

يعني أن مهنة التدقيق ظهرت أول مرة عند المصرين و اليونان و الرومان ، حيث كانوا هؤلاء يسجلون العمليات النقدية ثم يدققونها للتأكد من صحتها، و كانت هذه العمليات تخص فقط الحسابات المالية الحكومية.

و يرى أحمد حلمي جمعة أن عملية التدقيق في تلك الفترة كانت تعتمد على السمع، حيث كانت تعقد جلسة إستماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، و بعد الجلسة يقدم المدققين تقاريرهم، مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية. إلا أنه مع ظهور الطريقة المزدوجة التي إكتشفها العالم الإيطالي لوكا باشيولي Luca Pacioli و نشرها في كتابه المعروف الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494م و التي ساعدت على تنظيم الحسابات ،تحسنت عمليات التسجيل و التدقيق و إزدادت اهمية الحاجة إلى مهنة التدقيق ، و بدأ المجتمع يدرك أهمية دورها حتى جاء القرن الثالث عشر حيث عرف التدقيق في كل من بريطانيا و إيطاليا و مع بداية القرن السابع عشر عرف المدقق الممتهن.

و مع ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وما صاحبها من إتساع حجم المشروعات الصناعية إتساعا كبيرا نتيجة ظهور و إستخدام الآلات في الصناعة و الذي بدوره أدى إلى ظهور او تكوين مايعرف بشركات المساهمة لتدبير الاموال اللازمة للصناعة، تزايد الإهتمام بالتدقيق و الطلب عليه ، حيث كان من الضروري وجود من يقوم بطمانة المالكين و حمايتهم من الأفراد (المدراء) الذين يتولون إدارة شؤون المنشاة. فظهرت الحاجة إلى الإستعانة بآلية مهنية لها من التأهيل العلمي و العملي مايمكنها من فحص أعمال الشركة و تدقيق السجلات و المعلومات المالية التي أعدتها الإدارة و إعداد التقرير بنتائج ذلك الفحص و التدقيق حتى يستطيع المساهمون الوقوف على مدى كفاءة إدارة الشركة و امانتها ،

و تمثلت هذه الآلية في المحاسبين والمدققين القانونين الذين يطلق عليهم البعض مراقبي الحسابات (المدققون الخارجيون).

مع بداية القرن العشرين وبموجب قانون الشركات الصادر عام 1900م أخذ التدقيق الخارجي شكلا إلزاميا. و لقد نظمت قوانين الشركات الإنجليزية المتعاقبة بعد ذلك معايير تأهيل المدقق و المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية و كذلك تقرير المدقق و لقد صدر في المقابل أول كتاب شامل عن التدقيق في إنجلترا في عام 1892م.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت مهنة التدقيق و المحاسبة تطورا دقيقا بعد الحرب العالمية الأولى، فقد تأثرت هذه المهنة تأثرا كبيرا بمثيلتها في بريطانيا، و الدليل على ذلك هو صدور أول تشريع في ولاية نيويورك للترخيص بمزاولة مهنة المحاسبة القانونية العامة " Certified Public Accounting :(C.P.A)

وأعد المجمع الأمريكي للمحاسبين قائمة بشأن توحيد المبادئ و الإجراءات و الأساليب في المحاسبة و التدقيق، و في أثناء هذه الفترة كان إهتمام المدققين يتركز على تدقيق الميزانية ، و صدر تعديل لهذه القائمة في عام 1929 م باسم تحقيق القوائم المالية .

وبعد الازمة الإقتصادية العالمية عام 1929م ومانتج عنها من إنهيارات في أسواق المال ، تزايد الإهتمام أكثر بمهنة التدقيق، فأصبحوا السياسيون و الإعلاميون يطالبون بضرورة إعطاء دور أكبر للتدقيق المالي في مجال مسؤوليته عن الغش و التلاعبات. و في الأربعينات من القرن العشرين حدثت تحولات هامة في مجال التدقيق و مسؤوليات المدققين في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا كان منها:

1- التحول من التدقيق الكامل التفصيلي للحسابات إلى التدقيق باستخدام العينات من أجل التحقق من مدى عدالة القوائم المالية.

2- تركيز المدققين على أنظمة الرقابة الداخلية و ربط الإختبارات التي يقومون بها بنتيجة تقييمهم لهذه الأنظمة.

3- تراجع التركيز على إكتشاف الغش كهدف أساسي لعملية التدقيق.

و يمكن القول بان التدقيق قد مر في ذلك بمراحل ثلاث وراء كل منها أسبابها و نتائجها.

المرحلة الأولى: إكتشاف الاخطاء

في بادئ الممارسة كان ينظر إلى التدقيق على أنها وسيلة الهدف منها إكتشاف الأخطاء و الغش و التزوير الموجود بالدفاتر، و أن مهمة مراقب الحسابات قاصرة فقط على تعقب تلك الأخطاء و إكتشافها بمعنى أن النظرة وقتها إلى أهداف الرقابة كانت تحددها في التحقق من الدقة الحسابية للدفاتر و السجلات.

و قد ساعد على وجود هذا الهدف مايلي:

- صغر حجم المنشات وضآلة عدد العمليات المالية.
- سيادة نظرية الملكية المشتركة في الفكر المحاسبي.
- النظر إلى المراقب الحسابات على أن مهمته هي تعقب و تصيد الأخطاء في الإجراءات المحاسبية.

المرحلة الثانية: مرحلة إبداء الرأى في صحة القوائم المالية :

كان للقضاء الإنجليزي الفضل في إظهار التحول إلى هذه المرحلة عندما قرر في بعض أحكامه الصادرة عام 1846 أن الهدف الرئيسي للتدقيق ليس إكتشاف الغش الموجود بالدفاتر و انه ليس مفروضا

في المراقب أن يكون جاسوسا أو بوليسا سريا، أو يقوم بعمله و هو يشك في كل ما يقدم له ، أو من يعاونوه و يقدمون له البيانات و المعلومات التي يطلبها.

و من هنا بدأ المراقب يفصح عن رأيه الفني المحايد في تقريره عن صحة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية

و ساعد على ظهور هذه المرحلة:

- كبر حجم المنشآت و تعدد عملياتها.
- ظهور نظرية الشخصية المعنوية في الفكر المحاسبي.
- أحكام القضاء، خصوصا القضاء الإنجليزي.

المرحلة الثالثة : مرحلة تعدد أهداف التدقيق (المسئولية الإجتماعية للتدقيق):

مع إزدياد الحاجة لمعلومات أكثر شمولا و ذات منفعة نسبية أكثر من التدقيق و تقاربها ، كان لامناص من أي يتسع نطاق التدقيق، و من ثم أهدافها بما يحقق المسئولية الإجتماعية المعلقة عليها حيث يتطلب ذلك توفير أو تقديم معلومات بشكل فني محايد و دقيق عن الأثار الفعلية و المحتملة لكافة عمليات المنشاة لمستخدمي هذه البيانات (المساهمون).

أما عن تطور مهنة التدقيق في الجزائر،فقد عرفت هذه الاخيرة عدة تطورات بالموازاة مع التحولات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر من خلال الإنتقال من النظام الإقتصادي الإشتراكي الموجه إلى إقتصاد السوق، و الإصلاحات الإقتصادية الناتجة عنه، و تتمثل مراحل تطور مهنة التدقيق فيمايلي:

1-مرحلة ما بعد الإستقلال إلى غاية 1980م

بقيت مهنة التدقيق في الجزائر بعد الإستقلال تمارس وفقا للقوانين الفرنسية إلى غاية سنة 1969، حيث تناول المشرع الجزائري مهنة التدقيق لأول مرة من خلال قانون المالية لسنة 1970، و الذي ينص في مادته (39) على أن وزير المالية المكلف بالمالية والتخطيط مسؤول عن تعيين محافظي الحسابات في الشركات الوطنية و الهيآت العمومية وهذا بهدف ضمان سلامة ودقة حساباتها و تحليل وضعية أصولها و خصومها، حيث كان الهدف من هذا المرسوم 70-173 المؤرخ في 16-11-1970 تحديد واجبات و مهمة محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية و شبه العمومية. و من بين مهام محافظي الحسابات في تلك الفترة مايلي :

- مراقبة الأموال و طرق تنفيذ العمليات التي لها انعكاس إقتصادي و مالي على التسيير,
- متابعة مدى تطبيق الإجراءات و القواعد المسطرة في التسجيلات المحاسبية,
- مراقبة مصداقية و صحة الجرد و حسابات النتائج الموجودة في المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية للمؤسسة.

و اتسمت هذه المرحلة بعدم مطابقة مهنة التدقيق للإجراءات والمعايير الدولية المعمول بها، كونها لاتتلاءم مع تنظيمها الذي يقضي بممارستها من طرف مهنيين مستقلين مع شرط عدم التدخل في التسيير.

و من أبرز الثغرات الجوهرية التي تميزت بها هذه المرحلة هو غياب قانون خاص بمهنة تدقيق الحسابات وفقا للمعايير الدولية, و يمكن الإشارة إلى النقائص التالية :

- غياب المراقبين الدائمين للمحاسبات بسبب نقص الإمكانيات البشرية و المالية و تعدد المؤسسات موضوع الرقابة,

- عدم وضوح المعايير التي تسمح بالدخول لممارسة المهنة، و التي كانت تحددها الإدارة العمومية وفق الأهداف المرجوة,
- مدة الوكالة غير المحدودة لمحافظ الحسابات .

2-مرحلة إعادة تنظيم التدقيق القانوني (1980-1988)

مع إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني و هيكلة المؤسسات العمومية الإقتصادية الذي نتج عنها إرتفاع عدد المؤسسات العمومية و تعقد أنماط التسيير و غياب أطر تحكم توليد المعلومات و ضعف التحكم في النظام المحاسبي، كان على المشرع الجزائري أن يسن آليات رقابية تحد من الإختلالات التي تفرزها أساليب التسيير المتبناه. ففي 31-03-1980 صدر القانون رقم 80-05 المتعلق بنشاط و طبيعة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، و الذي أقر بإنشاء هيئة مهنية لتنظيم هذه المهنة تتمثل في مجلس المحاسبة، حيث نصت المادة الخامسة من القانون 80-05 على أن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية و المحاسبية أين تتم مراقبة صحتها و إنتظامها و نزاهتها.

و حسب القانون رقم 80-50 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، يعتبر مجلس المحاسبة هيئة ذات صلاحيات قضائية و إدارية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية مكلفة بمراقبة مالية الدولة و المؤسسات المنتخبة و الجماعات المحلية و المؤسسات الإشتراكية بأنواعها، كما يمكن لمجلس المحاسبة مراقبة جميع المؤسسات بجميع أنواعها التي تستفيد من المساعدة المالية للدولة أو جماعة محلية أو هيئة عمومية في شكل مساهمة في رأس المال أو منح أو قروض أو تسبيقات او ضمانات.

و حسب ما شهدته هذه المرحلة من بذل مجهودات فيما يخص تطوير مهنة التدقيق و تحسين عمل المدقق إلا أنه يمكن القول أن هناك شغورا شبه كلي في إصدار القوانين المنظمة للمهنة فيما يتعلق بالعناصر التالية:

- شروط تعيين مراجعي الحسابات,
- مهام و واجبات هؤلاء المهنين,
- مسؤولياتهم، و بصفة عامة كل ما يتعلق بالقوانين المنظمة لتدقيق الحسابات.

3- مرحلة إعادة تأهيل التدقيق القانوني في المؤسسات العمومية الإقتصادية (1988-1991)

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 88-01 سنة 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ،بالإضافة إلى تعديل القانون التجاري بواسطة القانون 88-04 المتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الإقتصادية حيث أصبحت هذه الأخيرة بموجب هذا القانون شركات تجارية لها الشخصية المعنوية و يتم تنظيمها بمقتضى قواعد القانون التجاري، و بذلك تم تحرير المؤسسات العمومية من القيود الإدارية التي كانت تعترضها، وإعادة تنظيم وظيفة الرقابة التي تمت ترجمتها قانونيا بإعادة تأهيل محافظ الحسابات، و تأسيس التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية.

و ما تمكن ملاحظته من خلال هذين القانونين هو الفصل التام بين التدقيق الخارجي و التدقيق الداخلي، حيث أن التدقيق الخارجي يقوم أساسا على تدقيق حسابات المؤسسات العمومية، في حين تهتم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم طرق تسيير هذه المؤسسات تحت سلطة مجلس إدارتها.

4 – مرحلة الإصلاحات و تنظيم مهنة التدقيق :(مابعد 1991)

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 91-08 سنة 1991 لتنظيم مهنة التدقيق في الجزائر و هو المعمول به لغاية سنة 2011، حيث أنشئت بموجبه المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين، و بذلك أوكلت مهمة تدقيق الهيآت و المؤسسات التي لا تدخل في مجال اختصاص مجلس المحاسبة للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات المسجلين في جدول المنظمة الوطنية للخبراء و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.

و في سنة 2010، شهدت مهنة التدقيق منعرجا حاسما غير مسارها، حيث صدر قانون جديد للمهنة تحت رقم 10-01 مؤرخ في 29-06-2010 لينظم مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، حيث ألغى هذا القانون أحكام القانون 91-08 المنظم للمهنة منذ 1991.

1.1- الهيآت المهنية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر

لقد عمل المشرع الجزائري على تطوير و تنظيم مهنة التدقيق و هذا من خلال إنشاء كل من المجلس الأعلى للمحاسبة و المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.

نشأ المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC) سنة 1971. بموجب المرسوم رقم 71-82 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب و الخبير المحاسبي، و تتمثل المهمة الرئيسية لهذا المجلس في إصدار المعايير المحاسبية و إعداد المخططات المحاسبية القطاعية، بالإضافة إلى الإهتمام بحل المشاكل و الصعوبات التي يواجهها المحاسبون و الخبراء المحاسبون مثل:

- تنظيم و تطبيق قواعد الإنظباط للمهنة,
- القيام بدراسات عامة تستهدف التسيير و التنظيم المحاسبي.

و في ظل هذا المهام التي يقوم بها المجلس الأعلى للمحاسبة ، فإن مهنة التدقيق و بالخصوص محافظة الحسابات لم يعطي لها إهتمام من قبل المجلس، فلم تكن مستقلة في أداء مهامها إلا بالنسبة للمؤسسات الخاصة التي كانت مهمة مراجعة أو تدقيق حساباتها موكلة للخبراء المحاسبين المرخصين من طرف المجلس الأعلى للمحاسسبة، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن محافظة الحسابات في المؤسسات العمومية الإقتصادية كانت تمارس تحت وصاية و إشراف وزارة المالة حيث كانت هي المكلفة بالتعيين و العزل، و هذا مايفسر غياب التنظيم الفعال للمهنة.

2.1- المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين

إن الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو إعادة تأهيل مهنة التدقيق و خاصة القانونية منها من خلال اتخاذ إجراءات قانونية لتنظيم و تأطير المهنة و جعلها تمارس بصفة مستقلة، وقد سميت فيما بعد بالمصف الوطني، و أشرفت هذه المنظمة على تنظيم المهنة منذ 1991 و إلى غاية 2011 أين تم حلها. و من بين المهام التي كلفت بها هذه المنظمة مايلي:

- السهر على تنظيم المهنة و حسن ممارستها,
- الدفاع على أعضاء المهنة و إستقلاليتهم ,
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة و الذي يحدد على الخصوص شروط التسجيل و الإيقاف و الشطب من جدول المنظمة.

2.- تعريف التدقيق

لقد وضعت تعاريف عدة لمفهوم للتدقيق إلا أننا سوف نحاول تقديم ثلاثة تعاريف فقط.

عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) التدقيق على أنه " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"

بينما يشير كل من (Gray and Manson, 2011) أن التدقيق هو "فحص أو بحث عن أدلة و تقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية و غير المالية، و يقوم بهذه العملية شخص (أشخاص) مؤهل و مستقل عن معدي هذه البيانات و عن الاشخاص الذين يستفيدون منها بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير حول هذه البيانات بنية زيادة موثوقيتها و بالتالي زيادة فائدتها و مدى الإعتماد عليها".

بينما يرى (Boynton, et al. , 2006) بأن التدقيق هو "عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات المالية، و تقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة".

و مما يلاحظ من هذه التعاريف أنها تشمل على الأمور الهامة التالية:

- أنه عملية منتظمة : بمعنى أن عملية التدقيق تعتمد على التخطيط و منهجية محددة، بالاضافة إلى أنها تمر بعدة مراحل بشكل منطقي.
- الحصول على أدلة و تقييمها بطريقة موضوعية: و هذا يعني أن عملية التدقيق ينبغي أن تتم بشكل يؤدي إلى خدمة الأطراف ذات العلاقة دون التحيز لأي فئة سواء كان ذلك خلال عملية جمع الادلة أو تقييم النتائج.
- إيصال النتائج إلى الأطراف ذات علاقة: و هذا يعني أن عملية التدقيق تتوج بتقييم النتائج إلى الأطراف ذات علاقة.

كما يمكن اقتراح عطاء تعريف شامل يتماشى مع الأهداف و تطورات في مجال التدقيق :

" التدقيق هو عملية منظمة لجمع و تقييم الأدلة و القرائن، بشكل موضوعي، و المتعلقة بنتائج المادة محل التدقيق ، و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة، و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".

و يلاحظ بأن مختلف التعاريف ركزت على ثلاثة نقاط رئيسية يتمحور حولها التدقيق و هي:

- الفحص,
- التحقيق,

- التقرير ,

- الفحص: أي فحص البيانات و السجلات المحاسبية للتأكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها و تبويبها، أي فحص القياس المحاسبي.
- التحقيق: و هو الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم على نتيجة أعمال المؤسسة و مدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة في فترة زمنية معينة.
- التقرير: أي بلورة نتائج الفحص و التحقيق في شكل تقرير موجه إلى الأطراف المعنية سواء كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها، و يعتبر التقرير المنتوج النهائي لمهمة المدقق.

3.- العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى التدقيق

هدفت الدراسة التي قامت بها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA , 1973) إلى محاولة تبرير الحاجة إلى التدقيق، حيث قامت بإعطاء تحليل حول إضفاء الثقة و المسؤولية بعدا جديدا ، مرتكزة على سؤال جوهري و المتمثل في : لماذا هناك احتمالية لوجود فجوة في الثقة (credibility gap) ،و بالتالي الحاجة إلى التدقيق (add credibility)، بالإضافة إلى بعض الأسئلة و المتمثلة في :

- لماذا يمكن أن تكون تقارير الإدارة غير موثوق فيها,
- لماذا يعتبر الحصول على معلومات موثوق فيها مطلبا مهما بالنسبة للمستفيدين من التقارير.

، وخلصت هذه الدراسة إلى أربعة عوامل اعتبرتها تفسيرا للحاجة إلى التدقيق:

1- **فجوة البعد:** Remoteness Gap

إن النقص في الموثوقية، و بالتالي الحاجة إلى طرف خارجي مستقل من أجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات المالية و درجة الإعتماد عليها يعود بشكل أساس إلى مايسمى فجوة البعد (Lee, 1993).

وهي الفجوة بين الإدارة و المساهمين و الأطراف الأخرى الخارجية التي تعتمد على البيانات المالية الصادرة عن الإدارة. إن هذه الفجوة تعود بشكل أساس إلى عملية توكيل فريق معين من الإدارة شؤون المنشأة. إن فصل الإدارة عن الملكية و بالتالي إستحالة إطلاع المالكين على الكم الهائل من العمليات المالية و غير المالية التي تحدث في منشأتهم يؤدي إلى حدوث فجوة في الاتصال بين الإدارة و المالكين. و هنا يظهر دور التدقيق في تقليص هذه الفجوة من خلال إستقلاليته و كفاءته.

2.- تضارب المصالح Conflict of Interests

إن تعدد الفئات المستفيدة من القوائم المالية و تعدد الاستخدامات لهذه القوائم، و بتالي تنوع المصالح ، تجعل الفئات المختلفة بحاجة إلى جهة مستقلة و محايدة حتى تطمئنها بأن البيانات المالية أعدت بشكل موضوعي و محايد دون تحيز لأي جهة. و يتمثل التضارب في المصالح بشكل رئيسي في التضارب بين الإدارة و المساهمين، و التضارب بين الشركة و المستخدمين الأخرين للبيانات المالية سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو دائنين أو جهات حكومية و غيرها.

3.- **الأثر المتوقع** Consequence

إن الهدف الأساس من عملية المحاسبة هو المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث أن المحاسبة تتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية: تحديد العمليات الاقتصادية و تسجيلها و توصيل النتائج. و تعتبر عملية توصيل النتائج هي الهدف المقصود من عمليات التحديد و التسجيل. و الغاية من توصيل النتائج للفئات ذات العلاقة أو الفئات المستفيدة من القوائم المالية هي تسهيل عملية اتخاذ القرارات. و إن من مستلزمات الاعتماد على القوائم المالية أن تتميز المعلومات التي تحتويها هذه القوائم بملاءمتها و مصداقيتها حتى يكون أثرها في الاتجاه الصحيح. وبالتالي فإنه لابد من جهة تتمتع بالكفاءة و الاستقلالية لتطمين متخذي القرارات عن مدى مصداقية هذه البيانات.

4.- **التعقيد** Complexity

إن تطور في العمليات الاقتصادية و المعالجات المحاسبية القانونية و متطلبات المعايير المحاسبية أدخلت قدرا من التعقيد في عمل المحاسبيين، و بالتالي فإن المحاسبين في كثير من الأحيان يقومون بعمليات معقدة تتطلب كفاءات عالية و قد تؤدي إلى الوقوع في الأخطاء، مما ينعكس على البيانات المالية، و بالتالي فإن عملية التدقيق تساهم بشكل أكبر في طمأنة الفئات المختلفة عن مدى ملاءمة و دقة وسلامة العمليات المحاسبية التي تمت.

4.- **أهداف التدقيق**

يهدف التدقيق كما هو معلوم إلى المصادقة على عدالة و مصداقية القوائم المالية، و هذا عن طريق إبداء رأي فني محايد حول ما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة صادقة و حقيقية عن المركز المالي للمنشأة.

و يشير علي عبد القادر الذنيبات أن الهدف الأساس للتدقيق الخارجي في الوقت الحاضر هو إعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية الناتجة عن الخطأ أو الغش. أما تاريخيا فلابد من الإشارة إلى أن أهداف التدقيق الخارجي مرت بتغيرات و تطورات مستمرة متأثرة بالظروف و التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و لابد من الإشارة إلى أن ضرورة وجود مهنة التدقيق تتبع من ضرورة تلبية حاجات المجتمع و بالتالي فإنه يتوقع أن يكون التدقيق في تغير وتطور من أجل تلبية الاحتياجات المتطورة للمجتمع(porter.1992)، وقد أشار الباحثون منذ القدم (Dicksee, 1998 ; Montgomery 1992) إلى أن أهداف التدقيق الأساسية في بداية ظهور التدقيق الإلزامي تمثلت في اكتشاف الغش و اكتشاف الأخطاء الفنية و الأخطاء في المبادئ.

وقد بينت دراسة (Porter, 1997) انه بعد ذلك و خاصة في الفترة ما بين 1920و 1960 كان للتدقيق هدف أساس يتمثل في إضفاء المصداقية على البيانات المالية أي بمعنى أن المسؤولية الأساسية لاكتشاف الغش و التلاعب تقع على عائق الإدارة و أن التدقيق له مسؤولية ثانوية.

و فيما بعد الستينات من القرن العشرين تزايد النقد الموجه للمهنة من قبل السياسيين و الإعلاميين و غيرهم منادين بضرورة تبني المهنة لدور أكبر في مجال اكتشاف الغش و التنبيه عنه (Sickk, et al., 1992)، إلا أن المهنة استمرت في المراوغة و أصرت على أن المسؤولية الرئيسية في اكتشاف الغش تقع على عائق الإدارة ، وأن على المدققين أن يضعوا في خططهم ما يمكنهم من الخروج بتأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية.

إن تطور في مجال مسؤولية منظمات الأعمال و تعدد الأطراف المستفيدة قد انعكس على أهداف التدقيق و نطاقها و مجالاتها ليشمل الأهداف الرئيسية التالية:

- إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صحة و عدالة القوائم المالية في توضيح المركز المالي و نتائج الأعمال,
- مراجعة البيانات المتعلقة بتقويم أداء الإدارة، و بيان مدى كفاءة و فاعلية و اقتصاد الإدارة في استغلال مواردها المادية و البشرية.

من المعروف قديما و حديثا و حسب معايير التدقيق الدولية أن المدقق يعطي رأيا Opinion و ليس شهادة Certificate و هناك كما معلوم فارق كبير بينهما و لهما ارتباط كبير بمسؤولية المدقق و أهداف التدقيق، فالشهادة تتطلب التأكد التام المطلق بعد الإطلاع على البيانات القطعية، و صحة البيانات تعني خلوها من أي نوع من الانحرافات سواء كان ماديا أم غير مادي. أما الرأي فهو أقل قطعية من الشهادة، و يحتمل الصحة و الخطأ، حيث أن الرأي يعتمد على الحكم المهني. و عندما نشأ التدقيق بمفهومه

الإلزامي و صدرت أول القوانين للشركات في بريطانيا عام 1944 تضمن قانون الشركات في تلك السنة بعض الأمور التي تتعلق بتدقيق الحسابات وقد كان تقرير المدقق يسمى شهادة Audit Certificate، و كانت الشهادة تتعلق بصحة البيانات المالية، حيث كان المدقق يقول نشهد بأن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية و صحيحة.

"we certify that the financial statements give a true and correct view……"

و قد كان دور المدقق في ذلك الوقت منصبا على اكتشاف الغش و الخطأ، لذلك كان مستخدمو التقرير يتوقعون أن المدقق يشهد بان البيانات المالية خالية من جميع أنواع الغش أو الانحرافات.

و بعد تطور وظيفة التدقيق و ما صحبتها من تغيرات و مسئوليات في عمل المدقق، أصبح هذا الأخير يعطي تقريرا مطولا يتكون من ثلاثة فقرات و ليس شهادة يقول فيه " برأينا فإن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية و عادلة (تظهر بعدالة)..... و قد أشارت معايير التدقيق الدولية (معيار رقم 700) فيما يخص تقرير مدقق الحسابات الذي يتكون من ثلاثة فقرات رئيسية إلا أن المدقق يمكن أن يستخدم عبارة تعطي صورة حقيقية و عادلة " أو تظهر بعدالة" من كافة النواحي المادية.

كذلك فإن المعيار الدولي 700 قد أجرى عملية تعديل سنة 01-01-2007، حيث جاء في محتواه أن تقرير المدقق لابد أن يشمل أربع أو خمس فقرات مع تبنى نفس العبارات الخاصة بالرأي.

بالإضافة إلى تلك الأهداف فقد أشار حلمي جمعة في كتابه << مدخل إلى التدقيق و التأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق>>، إلا أن تطور مهنة التدقيق قد صاحبها تطور ملحوظ في الأهداف و مستوى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية. فهو يرى أن هدف التدقيق الكلاسيكي (أي قبل سنة 1900) كان يتمثل في اكتشاف التلاعب و الاختلاس و الأخطاء، بحيث لا يوجد نظام الرقابة الداخلية، بينما أصبح بين سنتي 1905 و 1940 منصبا على تحديد مدى صحة المركز المالي بالإضافة إلى اكتشاف

التلاعب و الأخطاء ، ليبدأ الاهتمام بالنظام الرقابة الداخلية بين سنتي 1940-1960، حيث أصبحت مهنة التدقيق تعتمد أساسا على فعالية نظام الرقابة الداخلية أي ما يسمى بالتدقيق الاختباري.

و من عام 1960 وحتى الآن أضيفت أهداف عامة للتدقيق أهمها : تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع.

و مما سبق عرضه نستطيع القول أن هناك تطور في أهداف مهنة التدقيق، و ما هو جدير بالذكر أن تطور أهداف مهنة التدقيق تعود إلى القضاء الإنجليزي، و لعل العبارة المشهورة للقاضي (Lopasse) في قضية حليج الأقطان في عام 1896 و التي وصف فيها المدقق بأنه: كلب حراسة و ليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء آثار المجرمين.

و تشير العبارة السابقة إلى أن الهدف الأساس للتدقيق ليس اكتشاف الغش و الخطأ و إنما يظهر الخطأ و الغش عند قيام المدقق بمهمته و هذا ما أكد عليه مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي في المعيار التدقيق الدولي (200) حين أشار إلى أن الأهداف الكلية للتدقيق لدى إجراء عملية تدقيق البيانات المالية تتضمن :

- الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الغش أو الخطأ.
- الإبلاغ عن البيانات المالية والاتصال بشأنها حسبما تقتضي معايير التدقيق الدولية، وفقا للنتائج التي توصل إليها المدقق.

الفصل الثاني:

الفصل الثاني

أنواع التدقيق و الخدمات التي يقدمها المدققون

مقدمة :

يتطرق هذا الفصل إلى شرح مختلف أنواع التدقيق، حيث يتم التركيز أولا على الأنواع الأساسية للتدقيق وفقا لما قد يسمى التقسيم الحديث للتدقيق. و من ثم تتم المقارنة بين بعض التقسيمات الأخرى للتدقيق. ويختم الفصل ببيان أهم الخدمات التي يقدمها المدققون الخارجيون.

1. الأنواع الرئيسية للتدقيق:

حسب التقسيم الحديث للتدقيق ، يقسم هذا الاخير إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، تشمل التدقيق المالي وتدقيق الالتزام (الإذعان) و التدقيق التشغيلي. وسيتم عرض هذه المفاهيم بشكل مختصر، مع التركيز بنوع من التوسع على التدقيق التشغيلي لأهميته و تزايد الاهتمام به.

1.1 تدقيق القوائم المالية: Fianacial Statements Audit

و هو التدقيق الخارجي الذي تم تعريفه سابقا، حيث يكون الهدف منه هو الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة البيانات المالية و حقيقة تمثيلها للمركز المالي و نتيجة الأعمال و التدفقات النقدية و فقا للمعايير المحاسبية. و هذا الرأي يكون بمثابة تأكيد معقول (وليس مطلق) عن مدى خلو البيانات المالية من الانحرافات المادية. ويقوم المدقق بالتأكد من مدى مسايرة البيانات المالية لمعايير المحاسبة الدولية. و في النهاية يقدم تقريره إلى المساهمين في الشركات المساهمة العامة و الخاصة و التوصية بالأسهم و ذات المسؤولية المحدودة، و إلى من قام بتعيينه في الشركات و المشاريع الأخرى.

1.2 تدقيق الالتزام أو الإذعان: Compliance Audit

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالحصول على أدلة تدقيقية و تقييمها من أجل تحديد مدى إذعان بعض الأنشطة المالية و التشغيلية للقوانين و القواعد و الشروط المحددة ذات العلاقة. و هذه القواعد أو القوانين أو الشروط قد يكون مصدرها الإدارة أو الدائنون أو الحكومة. و عادة توجه تقارير التدقيق في هذه الحالة إلى الجهة التي وضعت القواعد أو الشروط، و قد يشتمل التقرير على ملخص بالاستنتاجات و مدى الالتزام بالقواعد أو الشروط.

1.3 التدقيق التشغيلي: Operational Audit

هذا النوع من التدقيق يقع تحت اختصاص المدققين الداخليين، فهو يعتبر بشكل أساس من أقسام التدقيق الداخلي. و قد بدأ الاهتمام بالكتابة عن التدقيق الداخلي بشكل عام عالميا سنة 1944 عندما صدر أول عدد من مجلة المدقق الداخلي « Internal auditor »، التي أصدرها معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة و الذي أسس عام 1941، و في هذا الإصدار الأول كان الاهتمام بالتدقيق المالي بمفهومه التقليدي حيث يقوم المدقق بالتأكد من الدقة الحسابية و المحاسبية و الذي يطلق عليه « tik and turn » و في عام 1971 أصدر المعهد إرشادات جديدة تضمنت الإشارة إلى التدقيق التشغيلي، ثم بدأ الاهتمام بالتدقيق التشغيلي يتزايد إعتبارا من عام 1981 و ذلك مع توسيع مسؤوليات المدقق الداخلي من أجل خدمة المنشأة ككل و ليس الإدارة فقط " Krause, 1985 ; Vinten, (1991).

ويشير Boynton أن التدقيق التشغيلي هو "عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بكفاءة و فاعلية الأنشطة التشغيلية الخاصة بمنشأة معينة و تقييم هذه الأدلة بالنسبة لأهداف المحددة" (al.,2006

.Boynton, et)، ويبين Vinten أن هذا النوع من التدقيق أحيانا يطلق عليه رقابة الأداء و في بعض الأحيان يضاف هذا النوع من التدقيق تحت بند التدقيق الإداري

.(Vinten, 1991)

كما عرفه المعهد البريطاني لإدارة التدقيق الإداري بأنه " فحص منظم و شامل و بناء و تقييم للهيكل التنظيمي و سياسات و طرق الإدارة للتحقق مما إذا كانت موارد المنشأة تدار من قبل الإدارة بطريقة اقتصادية و كفؤة للحصول على أفضل النتائج و في أقصر وقت ممكن بما يحقق الأهداف" (British Institute of Management, 1973).

بينما يرى السقا أن التدقيق التشغيلي هو " بحث منظم عن طرق تحسين الكفاءة و الفعالية و الاقتصادية في كل عمليات الشركة، لذلك فهو يختص بفحص طرق تشغيل و استخدام التسهيلات البشرية و المادية و الفنية للشركة للتحقق من مدى كفاءة التشغيل و فعالية سياسات الشركة" (السقا ، 1997).

إذن فالتدقيق التشغيلي يتناول ثلاثة جوانب أساسية بالنسبة لأداء المنشأة و هي الاقتصادية و الكفاءة و الفاعلية: أما الإقتصادية (Economy) فتعني إنجاز الأعمال بأقل التكاليف الممكنة (Doing things Cheep)، و هي تتعلق بالشروط و البنود التي تحصل المنشأة من خلالها على الموارد اللازمة لها (بشرية و مادية)، و ذلك بالحصول على الموارد بالجودة و الكمية المناسبة و بأقل تكلفة. أما الكفاءة (Efficiency) فتعني (Doing things right) و تعبر عن العلاقة بين المدخلات و المخرجات ، أي تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، و هذا يعني تعظيم المخرجات باستخدام نفس القدرمن الموراد المحددة ، أو تقليل المدخلات لتحقيق القدر المحدد من المخرجات. أما الفاعلية (Effectiveness) فتعني تحقيق الأهداف المرسومة للبرامج أو الأنشطة أو تحقيق التأثير المطلوب (Doing the right thing). و حتى يقوم المدقق بتحقيق أهداف التدقيق التشغيلي بتقويم العمليات التشغيلية المختلفة من ناحية الاقتصادية

والكفاءة و الفاعلية فانه لابد أن يقوم بتقويم مختلف الأنشطة و المجالات التشغيلية مثل الأهداف و الخطط و الهيكل التنظيمي و النشاط المحاسبي و طرق و وسائل التشغيل و أنشطة الشراء و التخزين ونشاط التسويق و نشاط الرقابة على الجودة و نشاط الأفراد و نشاط التمويل و أنشطة الإنتاج و الصيانة.

2. أنواع أخرى من التدقيق:

بالإضافة إلى أنواع التدقيق الرئيسية التي تناولناها في الجزء الأول، تشير بعض الدراسات إلى أنواع أخرى أو تقسيمات متعددة للتدقيق ومن زاويا مختلفة:

1.2 : من حيث الجهة التي تتولى عملية التدقيق، حيث يقسم التدقيق إلى تدقيق داخلي وخارجي :

التدقيق الداخلي Internal audit: وضعت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين تعريفا للتدقيق الداخلي أشارت فيه إلى أنه:

نشاط مستقل، تأكيد موضوعي و استشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة و تحسين عملياتها، و مساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم و منضبط Disciplined لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم Governance.

بينما يشير أحد الباحثين أن التدقيق الداخلي هو وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز من داخل المنشاة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفء و فعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة، و ذلك باستخدام طريقة مخططة و منظمة لتقييم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر و الرقابة و عملية التحكم المؤسسي. و يعتبر التدقيق الداخلي أحد المقومات نظام الرقابة الداخلية. و قد بين معيار التدقيق الدولي رقم 610 أن أهداف

التدقيق الداخلي تتباين، و يختلف نطاقه، حسب المتطلبات الخاصة بالشركة، لكن عادة يشمل ذلك كلا أو بعضا مايلي:

- الإشراف على الرقابة الداخلية و مراجعة الرقابات المختلفة و عملية تشغيلها و تقديم التوصيات للادارة لتحسينها.
- فحص البيانات المالية و التشغيلية، بما في ذلك فحص النظام المحاسبي و الاستفسارات و الاختبارات التفصيلية للعمليات و الأرصدة و الإجراءات.
- مراجعة الإقتصاد و الكفاءة و الفاعلية للعمليات بما فيها الرقابات غير المالية.
- مراجعة مدى الالتزام بسياسات الإدارية و بالتشريعات و القوانين و أية متطلبات خارجية.

و بين المعاير أن المدقق الخارجي يقوم بدراسة و فهم عمل المدقق الداخلي لتحديد مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية و تصميم إجراءات التدقيق و تنفيذها. وفي هذا الإطار و من اجل فهم عمل المدقق الداخلي و تنفيذ إجراءات لتقييم و وظيفة التدقيق الداخلي فإن المدقق المالي (الخارجي) يقوم بدراسة ما يلي :

- الموقع التنظيمي للتدقيق الداخلي.
- نطاق التدقيق الداخلي.
- الكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي.
- مدى بذل التدقيق الداخلي للعناية المهنية.

و من أجل القيام بعملية التقييم فإن المدقق يأخذ بعين الاعتبار فيما إذا:

- كان العمل المنجز من قبل التدقيق الداخلي قد تم من قبل أفراد أصحاب كفاءة و تدريب و مهارة و انه يوجد إشراف و مراجعة مناسبة على ذلك العمل وتم توثيقه بصورة مناسبة.

- تم الحصول على أدلة كافية و مناسبة للخروج بنتائج مناسبة.
- كانت النتائج التي تم التوصل إليها مناسبة و أن التقارير تنسجم مع تلك النتائج.
- تم القيام بالإجراءات اللازمة تجاه أية استشارات تم تحديدها.

التدقيق الخارجي External Audit : التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي مستقل استقلالا تاما عن جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيانات المالية. و الهدف الأساس من هذا التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد يبين فيه المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية و عادلة (أو تظهر بعدالة و من جميع الجوانب المادية) عن المركز المالي للمنشأة و نتيجة أعمالها و تدفقاتها النقدية.

2.2 : من حيث النطاق ، يقسم إلى كامل و جزئي.

التدقيق الكامل Complete Audit : هو التدقيق الذي يتعلق بجميع البيانات المالية، و يعطي المدقق رأيه عن جميع البيانات المالية و ليس عن جزء منها، و قد يكون هذا التدقيق تفصيليا أو اختياريا.

التدقيق الجزئي Partial Audit : و يتعلق بجزء معين من البيانات المالية ، و ليس بجميعها، و بالتالي فان المدقق يعطي رأيه في ذلك الجزء الذي قام بتدقيقه فقط . و في هذا النوع من التدقيق لابد أن يكون هناك عقد خاص يبين طبيعة المهمة و حدودها.

2.3 : من حيث الإلزام، يقسم إلى إلزامي و إختياري:

التدقيق الإلزامي Compulsory Audit: هو ذلك النوع من التدقيق الذي يلزم به القانون، و عادة الشركات المساهمة العامة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة و الشركات المساهمة الخاصة هي التي تلزم بالتدقيق.

التدقيق الاختياري Operational Audit : و يتم هذا النوع بناء على رغبة المالك أو المالكين في المشروعات أو الشركات.

2.4 : من حيث حجم الإختبارات:

يقسم التدقيق إلى كامل تفصيلي و كامل إختباري (باستخدام العينات):

التدقيق الكامل التفصيلي Complete Detailed Audit : و حسب هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بفحص جميع الأنشطة و الأرصدة و العمليات.

التدقيق الكامل الاختباري Test-Check Audit : حيث يقوم المدقق باستخدام العينات الإحصائية أو غير الإحصائية ، و هذا النوع من التدقيق هو الشائع في الوقت الحاضر.

2.5 خامسا: من حيث توقيت عملية التدقيق

يقسم التدقيق إلى نهائي و مستمر:

التدقيق النهائي Final Audit: هو التدقيق الذي يتم في نهاية السنة المالية، و لذلك يسمى تدقيق الميزانية. وهذا النوع عادة يكون في الأعمال الصغيرة حيث أن حجم الأعمال و تعقيدها لايتطلب حضور المدقق مرات متعددة في السنة.

التدقيق المستمر Continuous Audit: هو التدقيق الذي يتم خلال السنة و أخر السنة، حيث أن المنشات التي تخضع لهذا النوع من التدقيق يكون لديها أعدادا كبيرة من العمليات و لديها أنظمة رقابة أكثر تعقيدا و تتطلب أعمالا تفصيلية أكبر. لذلك يقوم المدقق بإجراءات التدقيق المختلفة باستمرار ضمن خطة و برنامج تفصيلي. و هذا النوع من التدقيق هو التدقيق الإلزامي.

3- أنواع المدققين

1- (المحاسبون القانونيون) Certified Public Accountants (CPA)

يشمل هذا النوع من المدققين الأشخاص الذين يمارسون المهنة كأعضاء في مكاتب أو شركات مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية.

وقد يمارس هؤلاء المدققين أعمالهم في الشركات الكبرى مثل الشركات المساهمة العامة و المساهمة الخصوصية و شركات التوصية بالأسهم و ذلك بناء على متطلبات القانونية.

وقد يمارسون أعمالهم في الشركات الصغيرة و المشاريع الفردية و مؤسسات المهن الحرة بناء على تكليف خاص من مالكي هذه الوحدات الاقتصادية.

و يتميز هؤلاء المدققين بتأهيلهم العلمي و العملي و استقلاليتهم الذهنية و الفعلية.و يقوم هؤلاء المدققين بالتدقيق المالي بناء على معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق المقبولة و المطبقة في البلد المحدد.

2- المدققين الحكوميون Governmental Auditors

هؤلاء هم المدققون الذين يعملون بالدوائر و المؤسسات الحكومية المختلفة. و يمثل ديوان المحاسبة أكبر جهة حكومية يعمل فيها جهاز كبير و متكامل من المدققين الذين يعملون كمدققين يقومون بالتدقيق المالي و الإداري و تدقيق الالتزام في مختلف الدوائر و المؤسسات الحكومية.

3- المدققون الداخليون Internal Auditors

المدقق الداخلي شخص يقوم بوظيفة تدقيق داخلية مستقلة ضمن جهاز من داخل المنشاة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفؤ و فعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة.

4- الفرق بين المحاسبة و التدقيق:

The Difference Between Accounting and Auditing

هناك خلط بين هذين المفهومين، حيث يعتقد البعض أن التدقيق هو جزء من المحاسبة، و في حقيقة الأمر أنه يوجد اتصال و وثيق بين المحاسبة و التدقيق، حيث أن عملية التدقيق ترتبط بعملية المحاسبة منذ نشأة المحاسبة و لو بمفهومها التقليدي. و تتمثل الفروق الأساسية بين المحاسبة و التدقيق فيما يلي:

1- المحاسبة هي نظام للمعلومات يتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية و هي تحديد العمليات و الأحداث الاقتصادية من واقع المستندات المؤيدة لها، و تسجيل هذه العمليات، و توصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة من اجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أما التدقيق فهو عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات المالية، و تقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة.

2- و من خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن عملية المحاسبة هي عملية بناء تبدأ بتتبع العمليات الاقتصادية حتى توصيل النتائج على شكل قوائم مالية حسب المعايير المحاسبية، أما عملية

التدقيق فهي بشكل رئيس تشمل فحص ما قام ببنائه المحاسبون و التحقق منه و التقرير عنه، و بالتالي فان نتيجة عملية التدقيق تكون على شكل تقرير حسب متطلبات معايير التدقيق.

3- أن المحاسبة علم و فن تعتمد على أسس و مبادئ و نظريات يقوم المحاسبون بالاعتماد عليها في فن تحديد و تسجيل العمليات الاقتصادية و توصيل نتائجها، وكذلك الأمر بالنسبة للتدقيق فهو علم مبني على مفاهيم و معايير و إجراءات تستخدم في فن إنجاز عمليات الفحص و التحقق و من ثم التقرير عن ذلك. و لكن المحاسبة تعتمد على معايير المحاسبة و التدقيق يعتمد على معايير التدقيق، في التحقق من أمور كثيرة من ضمنها مدى الانسجام مع المعايير المحاسبة.

4- هناك فروق بين من يقوم بعملية المحاسبة و بين من يقوم بعملية التدقيق من حيث التأهيل و الاستقلالية، فالمحاسب موظف لدى المنشأة يتبع لإدارتها و يأتمر بأمرها و بالتالي فهو غير مستقل عن الإدارة، و هو في نفس الوقت لديه قدر من التأهيل ولكن ليس هناك شروط معينة و حدود لتأهيل المحاسب، وإنما يعتمد ذلك على مدى قناعة الإدارة بالتأهيل اللازم له. أما المدقق فهو شخص ذو تأهيل مشروط بحكم القوانين المنظمة لمهنة التدقيق و هو يتمتع أيضا بالاستقلالية عن الإدارة، و بالتالي لا يأتمر بأمرها و إنما يدقق عملها.

5.- الخدمات التي يقدمها المحاسب المهني المستقل:

تقسم الخدمات التي يقدمها المحاسب القانوني إلى خدمات تأكيدية و خدمات غير تأكيدية.

1- **الخدمات التأكيدية:** تعتبر الخدمات التأكيدية خدمات مهنية مستقلة الغرض منها تحسين جودة المعلومات، و هذا بهدف المساعدة في عملية اتخاذ القرارات، و يشترط عند القيام بهذه الخدمات أن يتمتع

المدقق بالاستقلالية و بذل العناية المهنية المعقولة و ممارسة الحكم المهني بشكل معقول. و حسب Arens تنقسم هذه الخدمات إلى خدمات التصديق و خدمات التأكيد:

1.1- **خدمات التصديق:** Attestation Services

خدمات التصديق هي خدمات تأكيدية يقوم من خلالها المحاسب القانوني بإصدار تقرير عن مدى مصداقية التأكيدات المقدمة من جهة معينة إلى جهة أو جهات أخر، و تشمل هذه الخدمات:

- تدقيق البيانات المالية.

- تدقيق الرقابة الداخلية التي تتعلق بالبيانات المالية.

- الإطلاع أو المراجعة: و هو مهمة أقل مستوى من التدقيق، حيث يقوم المدقق بمجموعة من الاستفسارات و الإجراءات التحليلية، يكون الهدف منها بيان فيما إذا لم يرد إلى الانتباه بان البيانات المالية لا تتفق مع أسس معينة متفق عليها، وهذا ما يطلق عليه التأكيد السلبي أو المحدود. و عادة تتعلق هذه المهمة بالبيانات المالية المرحلية.

- خدمات التصديق التي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات، و تشمل خدمات التصديق الخاصة بالشبكة العنكبوتية (الأنترنت) WebTrust و خدمات التصديق الخاصة بالنظم الإلكترونية SysTrust. حيث يتم التعاقد مع محاسب القانوني للحصول على تأكيد معقول بأن موقع الشركة على الشبكة الإلكترونية يحقق بعض المبادئ الأساسية لتحسين الثقة بأنشطة التجارة الإلكترونية. فإذا تبين للمحاسب القانوني أن الموقع يحقق هذه المبادئ فإنه يتم وضع خاتم إلكتروني خاص على ذلك الموقع للدلالة على مصداقيته. أما خدمات التصديق الخاصة بالنظم الإلكترونية SysTrust فهي خدمات تأكيدية تزود الإدارة و مجلس الإدارة و الطرف الأخر بدرجة من المصداقية بأن النظم تحقق متطلبات و مبادئ أساسية، و أن الرقابة الداخلية على هذه النظم مصممة و تعمل بفاعلية على مدى الفترة الزمنية المحددة.

1.2 **خدمات التأكيد الأخرى** Other Assurance Services:

هي خدمات تأكيدية مهنية مستقلة تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات لغايات اتخاذ القرارات، لكنها لا تتطلب إصدار تقرير مكتوب، و ليس بالضرورة أن يكون التأكيد يتعلق بمصداقية تأكيدات معنية مقدمة من طرف إلى طرف أخر. و من أمثلة هذه الخدمات ، خدمات تقييم المخاطر و الغش و التصرفات غير القانونية، و المخاطر الخاصة بالاستثمارات و الأدوات المالية.

2. **الخدمات غير التأكيدية:** الخدمات التي يقدمها المدقق و التي قد يقدم فيه تقريرا، لكن هذا التقرير لا يتعلق بتأكيدات يقدمها طرف أخر، و بالتالي فإن المدقق لا يعطي تأكيد عن مصداقية تلك البيانات، مثل خدمات تقييم الأداء و الخدمات الاستشارية و خدمات التخطيط المالي، حيث يقوم المدقق بتقديم هذه الخدمات كاستشاري دون أن يكون له علاقة بالتنفيذ، و في هذه الحالة يجب على المدقق أن يكون قادرا على أداء هذه الخدمات. و يعتمد المدقق على كفاءته و خبرته و قدراته في تقديمها.

الفصل الثالث:

الفصل الثالث

إجراءات التدقيق الداخلي

مقدمة :

تعتبر إجراءات التدقيق من أهم العناصر التي يتبعها المدقق في مهمته. و حتى يتسنى لنا فهم و دراسة إجراءات التدقيق لابد لنا أن نتبع خمس خطوات و المتمثلة فما يلي :

- فهم أهداف و مسؤوليات المدقق و كذلك الإدارة.
- تقسيم القوائم المالية إلى دوائر.
- معرفة تأكيدات الإدارة عن الحسابات.
- معرفة أهداف التدقيق العامة للحسابات و العمليات.
- معرفة أهداف التدقيق الخاصة للحسابات و العمليات.

الخطوة الأولى (مسؤوليات المدقق و الإدارة):

يجب على المدقق أن يعرف ما هي مسؤوليات المدقق و ما هي المسؤوليات الواقعة على الإدارة، فمسؤوليات الإدارة هي كالتالي:

- تنفيذ و تطبيق السياسات المحاسبية.
- الحصول على نظام رقابة داخلي ملائم و كافي.
- عرض عادل للقوائم المالية.

فالإدارة تسهر على القيام بتحضير القوائم المالية للمدقق و هذا الأخير يقوم بتدقيقها مباشرة بعد حصوله على القوائم و كل الأمور الأخرى كالمستندات و الملفات، أي الحصول على كل ما يلزم لعملية

التدقيق. و عن طريق رسالة الارتباط يحدد ذلك و كذلك تحدد مسؤولية المدقق فيذكر في رسالة الارتباط أن على الإدارة أن تحضر القوائم المالية و على المدقق أن يعطي رأيه عن عدالة القوائم و طريقة عرضها.

بينما تتمثل مسؤولية المدقق فيما يلي:

- اكتشاف الغش (Fraud)
- اكتشاف الأخطاء المحاسبية (Errors)
- اكتشاف الأعمال الغير قانونية (Illegal acts)

هناك نوعين من الغش المحاسبي يجب على المدقق أن يميز بينهما هما إساءة استخدام الأصول و إعطاء قوائم المالية مخطئة أي معلوماتها مغلوطة. و التي تؤثر على المستثمرين و المقرضين و مستخدمي القوائم المالية بشكل سلبي حيث يحصلون على قراراتهم بناءا على معلومات خاطئة و غير صحيحة.

أما الأخطاء المحاسبية فهي تكون أخطاء في الاحتساب لمبالغ معينة، حذف حساب معين، أخطاء في التسجيل، و هذه الأخطاء يمكن اكتشافها بسهولة و يجب على المدقق في هذه الحالة إعلام الإدارة بتصحيح الأخطاء و إذا لم يفعلوا ذلك فعليه أن يذكر ذلك في تقريره.

و بالنسبة للأعمال الغير قانونية فعلى المدقق أن يذكر ذلك في تقريره مثل رفع دعاوي قضائية على الشركة أو مخالفة قوانين معينة مثل قوانين الضرائب التي تأثر تأثيرا مباشرا على القوائم (قائمة الدخل و الميزانية و التدفقات النقدية و الأرباح المحتجزة) . و هناك قوانين أخرى لا يأخذه المدقق بعين الإعتبار مثل قوانين الحفاظ على البيئة التي لاتؤثر على القوائم بشكل مباشرة.

الخطوة الثانية (تقسيم القوائم المالية إلى دوائر):

هنا تقسم القوائم المالية إلى خمس دوائر تصنف كل حسابات القوائم على حدا إلى الدائرة الملائمة.

و هذه الدوائر هي:

- دائرة المبيعات و التحصيل (Sales and Collection).
- دائرة الأملاك و المدفوعات (Acquisition and Payment)
- دائرة الرواتب و الأجور (Payroll and Wages)
- دائرة المخزون و المستودعات (Inventory and Warehousing)
- دائرة امتلاك رأس المال (Capital Acquisition and repayment)

و هنا يجب معرفة العلاقات التي تربط الدائرة مع الأخرى و تبدأ هذه العلاقة بالحصول على رأس المال و الذي يكون بصورة نقد و بهذا النقد يشترون المواد الخام و الاصول الثابتة و البضاعة و الخدمات لإنتاج المخزون و عندما يباع المخزون ندخل في دائرة المخزون و المستودعات و عندما يباع يحصل لدينا مبيعات و تحصيل نقدية و التي ترجع لنقطة البداية (دائرة النقد)، و هنا على المدقق أن يدرس هذه العلاقات و يدرس كيف تتم و هل تجرى بصورة صحيحة أم لا.

الخطوة الثالثة (معرفة تأكيدات الإدارة عن الحسابات):

تأكيدات الإدارة تعبر عن عرض من قبل الإدارة عن فئات العمليات و الحسابات التي لها علاقة في القوائم المالية مباشرة لل– GAAP و هي جزء من الصفة التي تستخدمها الإدارة للتسجيل و الإفصاح عن ذلك.

و حسب المعيار 31 (SAA 31) فإن التأكيدات تقسم إلى 5 فئات و هي :

- الحدوث و الوجود .
- الاكتمال.
- التقييم و الاحتساب.
- الحقوق و الالتزامات
- العرض و الافصاح.

بالنسبة للوجود فالتأكيدات هنا تكون هل الأصول و الالتزامات و الحقوق المشمولة في الميزانية كانت بالفعل موجودة في تاريخ حدوثها و تأكيدات الحدوث تتعلق هل العمليات المسجلة في القوائم فعلا حدثت خلال الفترة المحاسبية.

و تأكيدات التقييم و الاحتساب تتعامل و تتأكد هل الأصول و الالتزامات، حقوق الملكية، إيرادات، مصاريف، شملت كلها بالقوائم المالية في الحسابات ملائمة و الصحيحة.

و الحقوق و الالتزامات تأكيداتها هي أنها تتعامل هل الأصول هي حقوق الوحدة و أن الالتزامات هي التزامات على الشركة أن تدفعها في تاريخ إستحقاقها.

و بالنسبة للتأكيدات الأخيرة العرض و الإفصاح فهي تفحص هل مكونات القوائم المالية مدموجة او منفصلة بشكل ملائم، موصوفة و مفصح عنها بصورة واضحة و مفهومة.

الخطوة الرابعة (معرفة أهداف التدقيق العامة للعمليات)

تتمثل أهداف التدقيق فيما يلي:

- التأكد من الوجود : و يعني التأكد من أن أرصدة العمليات المسجلة موجودة فعلا و أنها ليست و همية.
- الاكتمال: و يقصد بها التأكد من أن العلميات الموجودة مسجلة في دفتر اليومية و بشكل كامل مثال على ذلك التاكد من حساب الهاتف و الكهرباء.
- الدقة : هي التأكد من أن العمليات المسجلة قد سجلت بالمبالغ الصحيحة و في الحسابات الصحيحة.
- التصنيف: التأكد من أن العمليات سجلت في الوقت الملائم و الصحيح مباشرة بعد حدوث العملية.
- الترحيل و التلخيص: التأكد من أن العمليات التي سجلت قد رحلت بعد تسجيلها بشكل صحيح و للحسابات الصحيحة.

الخطوة الخامسة معرفة أهداف التدقيق الخاصة للحسابات (الأرصدة) :

تشمل هاته الأهداف على ما يلي :

- التأكد من الوجود : و هي التأكد من أن الأرصدة المسجلة موجودة فعلا و أنها ليست و همية.
- الاكتمال: هي التأكد من أن الأرصدة الموجودة مسجلة في دفتر اليومية.

- الدقة : هي التأكد من أن الأرصدة المسجلة قد سجلت بالمبالغ الصحيحة و في الحسابات الصحيحة.

- التصنيف: الأرصدة التي شملت في يومية العميل تصنف بشكل عام.

- الفصل بين فترتين ماليتين: أي التأكد من تسجيل الأرصدة الحسابية التي تحدث في نهاية الفترة المالية في فترة حدوث العملية.

- Detail tie in: فحص و التأكد من الأرصدة في ميزان المراجعة ملائم و مطابق لرصيد الحساب (Balance of Account)

- القيمة القابلة للتحصيل: التأكد من تسجيل الأصول بالقيمة القابلة للتحصيل.

- الحقوق و الالتزامات : التأكد من أن أصول الشركة الموجودة لديها مملوكة من قبلها و أنها من حقوقها و التأكد أيضا من الالتزامات من أن يدفعها و أن هذه الالتزامات تابعة للشركة.

- العرض و الإفصاح: يتمثل العرض و الإفصاح في التأكد من أن الحسابات سجلت بشكل صحيح و أنها مصروفة بشكل عادل و يجب أن يفصحوا عن كل الأمور المتعلقة بالحسابات أو أي أمر آخر يتعلق بإدارة الشركة.

بالإضافة لهذه الأهداف العامة هناك الأهداف الخاصة للعمليات و تكون على حسابات المبيعات أو المشتريات أما الأهداف الخاصة للأرصدة فإنها تطبق على أرصدة المخزون أو أي رصيد حساب آخر في الميزانية.

الفصل الرابع:

الفصل الرابع

تقنيات التدقيق الداخلي

مقدمـة:

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التدقيق المالي و المتمثلة في المصادقة على عدالة و مصداقية القوائم المالية، يلجأ المدقق المالي إلى استعمال بعض التقنيات الأساسية و التي تركز غالبا على المخاطر و كيفية إدارتها.

1- الخطــر:

يتجلى خطر التدقيق الداخلي في عدم تعبير المدقق عن تحفظه بخصوص أوضاع تشمل على مخالفات أو أخطاء مهمة. وبما أنه دائما شبه مستحيل من الناحية العملية إعادة إنجاز كل العمليات التحتية للأوضاع . يكون المدقق ملزما بقبول درجة معينة من الخطأ يمكن تحديدها في نسبة 1%.

2- إدارة الخطر:

هي مجال التوصل إلى منع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عدد حدوث الخطر والعمل على عدم تكرار تلك الأخطار بدراسة أسباب حدوث كل خطر عند حدوثه لتلافيه مستقبلا كما تمتد إدارة الأخطار إلى تدابير الأموال اللازمة للتعويض عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل والانتاج.

و في هذا المجال يشير معيار التدقيق الداخلي إلى أنه ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنشأة عن طريق تقييم وتحديد التعرض الجوهري للمخاطر، كما ينبغي أن يساهم ذلك في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة مع مراعاة خدمات التأكيد والاستشارة. Should be based on a risk assesssement, undertaken at least annually.

- يجب أن توضع خطة التدقيق الداخلي المبنية على أساس تقييم المخاطر على الأقل مرة سنويا، و يجب الأخذ بالاعتبار توجيهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة في هذه العملية.

2120.A1– على أساس نتائج تقييم الخطر، على نشاط التدقيق الداخلي تقييم كفاءة وفعالية الرقابة شاملة أنظمة التوجيه، العمليات والمعلومات، يجب أن يتضمن ذلك :

– صحة المعلومات المالية التشغيلية وإمكانية الاعتماد عليها .

– فعالية وكفاءة العمليات .

– حماية الأصول .

– الالتزام للقوانين ، الأنظمة ، والاتفاقيات .

– 2210.A1 –عند التخطيط للمهمة، على المدقق الداخلي تعريف وتقييم المخاطر المرتبطة بالنشاط تحت المراجعة، يجب أن تعكس أهداف المهمة نتائج الخطر.

قد يتم تحديد الخطر من خلال تحديد ومطابقة المخاطر المرتبطة في أهداف المنشأة، بغرض تحديد كيفية إدارة الخطر، و أن تحديده يدل على إصرار أولي للأهداف العملية، ثم تعريف منظم لتلك الأشياء التي يمكن أن تمنع كل هدف من تحقيقه . بعبارة أخرى هو تحليل الأخطاء.ليس كل الأخطاء متساوية. البعض أكثر احتمال حدوثه من الآخر، و سيكون لدى البعض تأثير أكبر من الآخر عند حدوثه. لذا بمجرد أن نتعرف على الخطر يجب أن يتم تقيمها.

أخيرا، امتلاك تعريف وتحديد الخطر، الإدارة تقرر كيف يتم التعامل مع الخطر. في بعض الحالات قد تأخذ الإدارة على عاتقها قبول درجة معينة من الخطر، ينبغي على مدير التدقيق الداخلي مناقشة الادارة التنفيذية حول قبول الإدارة للمخاطر الغير مقبول للمنشأة والتقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل .

عملية تقييم الخطر مستمرة. وتقديم أخطار جديدة للمنشأة. غير المخاطر السابقة، والإدارة باستمرار يجب أن تكيف سياساتها وإجراءاتها إلى مستوى مريح لتتمكن من مواجه الأخطار المتغيرة.

تعتمد طرق إدارة الخطر التقليدية إلى التركيز على تحديد الخطر. لكن المشكلة هي نقص التركيز على المخاطر المهمة التي تشكل التهديد الأكبر لتحقيق الأهداف. إنها المخاطر التي تؤثر في عوامل نجاح العمل وبالتالي يتوجب الانتباه الكبير على التدريب وعلى تعريف المخاطر الحاسمة.

إذا الوقت والجهد زاد على تحديد الخطر، سوف يقبل تحمل معانات الخطر لذلك وبناء على أسس يجب تحديد الخطر الذي يعتبر مهم .فعالية إدارة الخطر تعني أكثر من التركيز على الخطر المعروف مثل التمويل وخطر المالية، تأمين أحداث الخطر، و بتعريف أكثر بساطة يركز على شرح الرقابة الداخلية ومستوى الاجراءات. وأن توجيه وتعزيز وتطوير مفهوم وعي الخطر، تكمن في تسهيل تعريف الخطر الذي تواجهه المنشأة ومن الأمثلة توثيق الخطر الغير مقبول:

- الأحداث أو الظروف التي لها تهديد على حياة المنشأة.
- الأحداث أو الظروف التي تستطيع أن تتناسب عكسيا مع سمعة المنشأة.
- عدم الالتزام بالقوانين التي لها أثر على وظائف العمل.
- الظروف المالية الغير متوقعة والناتجة عن خسائر مالية مهمة للمنشأة.
- الأهداف الرئيسية للإدارة الغير متفقة مع خطوط واجراءات العمل.

3- المخاطر: Risks

يتجلى خطر التدقيق الداخلي في عدم تعبير المدقق عن تحفظه بخصوص أوضاع تشمل على مخلفات أو أخطاء مهمة . وبما أنه دائما شبه مستحيل من الناحية العملية إعادة انجاز كل العمليات التحتية للأوضاع. يكون المدقق ملزما بقبول درجة معينة من الخطأ.

الخطر المطلق: هو الخطر المخفف بدون تأثير الرقابة الداخلية.

الخطر السلوكي: هو الخطر المرتبط بالعملية الانتاجية للعمل (مثل ممارسات الادارة المحسوبية، استغلال الوظيفة...الخ).

خطر الأعمال: هو ذلك الخطر الناتج عن أثار الأعمال لبيئة غير مؤكد تحقيق الأهداف.

الخطر الراعي: هو ذلك الخطر المرتبط بحماية الأصول.

خطر الرقابة: هو ميل نظام الرقابة الداخلية لفقدان الفاعلية طوال الوقت أو فشلها في منع التعرض للأصول. عندما لا تمكن عمليات المراقبة الداخلية من توقع أو كشف خطأ مهم، حيث يتم تحديده داخل النشاط الخاضع للتدقيق من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، و المطابقات التي تتم.

خطر الاكتشاف: هي المخاطر الناتجة عن أخطاء البيانات والتي لا يمكن أن يكتشفها المدقق أو أخطاء مهمة لم يتم تصحيحها خلال عمليات المراقبة الداخلية، أو عند قيامه بالإجراءات التفصيلية.

نماذج المخاطر:

1- خطر البيئة :

- رأس المال المتاح.
- الظبط القانوني والسياسي .
- سوق التمويل وعلاقة المساهمين.

2- مخاطر الإجراءات:

- مخاطر العمليات.
- مخاطر التفويض.
- مخاطر المعلومات / مخاطر الاجراءات.

- مخاطر الاكتمال.

- مخاطر التمويل.

3- معرفة إتخاذ القرار:

- مخاطر العمليات .

- مخاطر التمويل.

- مخاطر الاستراتجية.

مهام إدارة الخطر:

1- إكتشاف الأخطار الخاصة بكل نشاط إقتصادي على حد سواء.

2- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم إكتشافها ومعرفة طبيعة ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.

3- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوث الحادث وتقدير حجم الخسارة.

4- إختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدي الفرد أو المشروع حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

سياسات إدارة الخطر :

من الصعب وضع سياسة مثلى لإدارة الخطر كون أن سياسة الخطر ليست سياسة ثابتة بل تتغير من وقت لآخر.

إطار إدارة الخطر

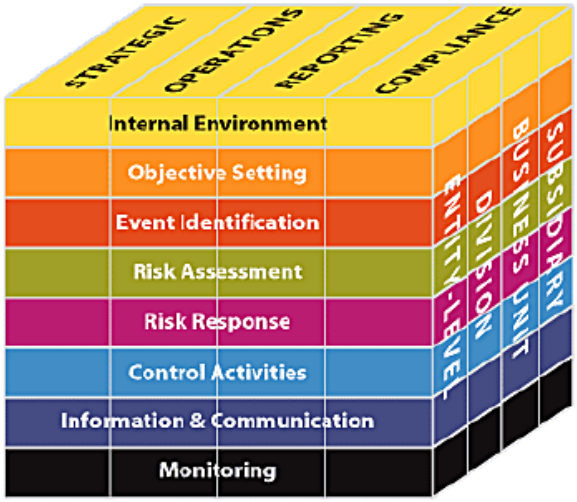

البيئة الداخلية	Internal Environment
وضع الأهداف	Objective Setting
مطابقة الأحداث	Event Identification
تقييم المخاطر	Risk Assessment
مسؤولية المخاطر	Risk Response
رقابة الأنشطة	Control Activities
الاتصال والمعلومات	Information & Communication
مراقبة	Monitoring

4- طرق دراسة الأخطار وإدارتها: Management Study Risks Way

1- الإجتناب:

و هو الإبتعاد عن هذه الأخطار باجتنابها ولتجنب الخطر نبعد الأسباب المؤدية له ولكن هذه الوسيلة من وسائل إدارة الخطر لها حدود معينة حيث أن اختيارها ليس ممكنا دائما من الناحية العملية ويمكن أن نلجأ إليها في الأحوال الآتية :

أ- عندما يتعذر إيجاد وسيلة عملية لتغطية الخطر .

ب- إذا كان من الممكن التنبؤ بالخطر قبل تحققه.

***.المنع والوقاية لتقليل الأخطار:**

فهي تهاجم الخطر وتقلل فرصة حدوث الخسارة من خلال إتخاذ الإجراءات المناسبة.

***.الإحتياط لمواجهة الخطر:**

و ذلك بتكوين الإحتياطات التي يمكن أن تواجه بها الخسائر المادية الناشئة عن تخفيض الخطر للتعويض عن تلك المخاطر وخاصة إذا كانت تكاليف الإحتياط لها أرخص من تجنبها أو منعها

***.نقل الخطر:**

بتحميل طرف آخر غير الطرف المعرض لخطر الخسائر التي قد تصيبه وذلك بتحميل المؤسسة دفع مصاريف نقل عبئ الخطر إلى طرف سواء تحقق الحادث في المستقبل أو وقعت الخسارة أو لم تتحقق ولم تقع.

5- **إجراءات إدارة المخاطر** **Risk Management Process**

- تعريف الخطر (الأهداف الاستراتيجية)
- تقييم وقياس الخطر
- مراقبة الخطر من خلال:
  - نشر السياسات العامة.
  - نشر التفاصيل وايضاحات المرشد.
  - الرقابة على السياسات والاجراءات.

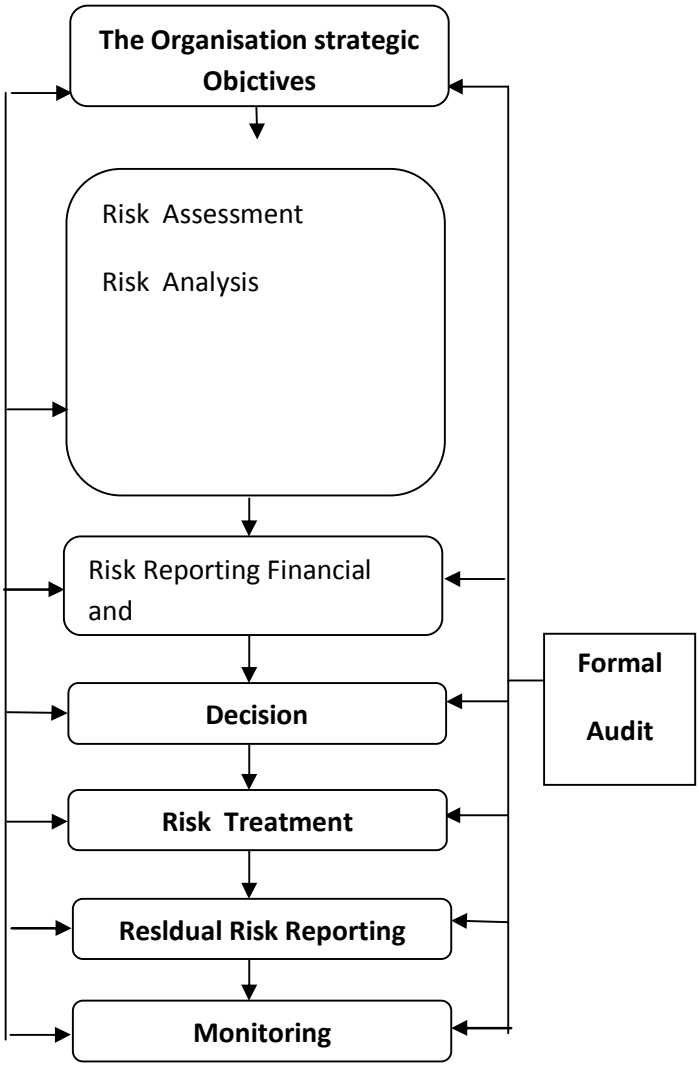

من خلال هذا الشكل البياني، يمكن شرح و تحليل العناصر التالية:

أولا: تعريف الخطر : Risk Definition

إن تحديد الخطر يتضمن تعريف الأنشطة القابلة للتدقيق وتعريف عوامل الخطر ذات العلاقة والأهمية النسبية لها وعدد الملاحظات ودرجة إصافة قيمة النشاط والتغيرات التي تحصل في النشاط الخاضع للتدقيق وتاريخ آخر تدقيق (الفترة الزمنية التي مضى عليها التدقيق(...الخ . فالخطر يعني عدم الوضوح (عدم التأكد) من حدوث أمر ما قد يكون له أثر على تحقيق الأهداف ويقاس الخطر بالترجيح والاحتمالات.

حيث تتضمن مخاطر التدقيق حالات من عدم التأكد قد تكون ناتجة عن المعاينة أو لا تكون ناتجة عن المعاينة والتي قد تنشأ من احتمال تغير النتيجة التي يتوصل إليها المدقق فيما لو طبق اجراءات التدقيق أو التي قد تنشأ من اجراءات تدقيق غير قياسية لتحقيق هدف ما، و يمكن تحقيق هذه المخاطر عن طريق التخطيط الجيد والاشراف والرقابة.

ثانيا: تقييم وقياس المخاطر: Risk Analysis

تحليل الخطر Risk Analysis

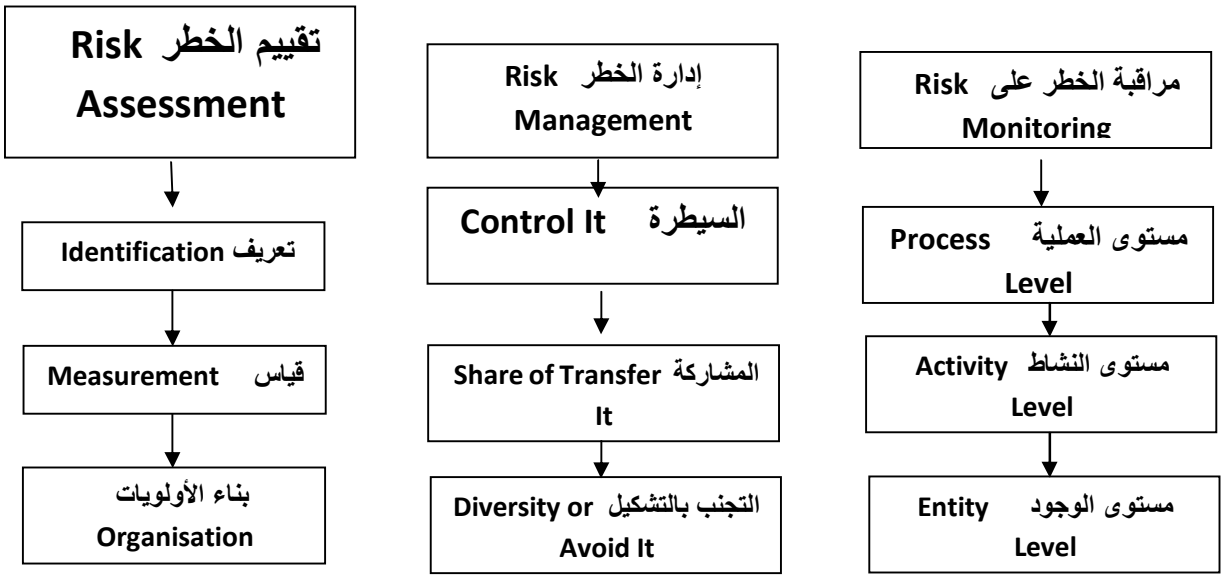

إن تقييم الخطر هو تعريف وتحليل الأخطار ذات العلاقة بإنجاز أهداف المنشأة بغرض تحديد كيفية مواجهة تلك الأخطار، فالأخطار ليست متساوية فإمكانية حدوث بعضها أكثر من الآخر، و يختلف الخطر الكامن والخطر المرتبط بالمراقبة عن خطر الاكتشاف من حيث أن النوعين الأولين يتم تحديدهما داخل النشاط الخاضع للتدقيق، فمن خلال تحكمه في هذه العوامل المحددة لخطر عدم التقصي، يمكن للمدقق أن يسعى وراء الحصول على نسبة خطر تدقيق كافية كتكون مقبولة.

يتعين على المدقق أن يقوم بتقييم كل من الخطر الكامن والخطر المرتبط بالتدقيق وأن يبتكر بموجب هذا التقييم تحريات الإثبات لكي تكون ملائمة لتقليص خط الإكتشاف للحصول علة نسبة خطر مقبولة .

إن الارتباط بين تقييم المدقق للخطر المرتبط بالمراقبة والخطر الكامن من جهة ودرجة خطر عدم الاكتشاف المقبول، كما أن تغيير الخطر الجوهري و/أو الخطر المرتبط بالمراقبة على مستوى مرتفع، و ذلك للحصول على نسبة خطر تدقيق مرغوب فيها.

يتجلى خطر التدقيق الداخلي في عدم تعبير المدقق عن تحفظه بخصوص أوضاع تشمل على مخالفات أو أخطاء مهمة . وبما أنه دائما شبه مستحيل من الناحية العملية إعادة انجاز كل العمليات التحتية للأوضاع . يكون المدقق ملزما بقبول درجة معينة من الخطأ.

1- **مخاطر جوهرية: Inherent Risk (RI)**

يتعلق الأمر بالخطر الأولي للخطأ، و يتوقف الخطر الجوهري على طبيعة كل من العملية والنشاط الخاضع للتدقيق، و نسبة الخطأ الذي يمكن أن يشمل عملية النشاط . ولتقييم الخطر الجوهري يجب أن يقوم المدقق بإنجاز تقييم نظام الرقابة اللداخلي ثم إجراءات العمل للنشاط الخاضع للتدقيق، و عليه على المدقق تقييم الأخطار خلال المرحلة التمهيدية للتدقيق . ورغم أن هذا العمل يجب أن يكون معمقا بما فيه الكفاية ليمكن من استنتاج خلاصات ثابتة فإنه لا يفترض فيه بالضرورة أن يكون طويلا . فعندما يقوم نشاط التدقيق بتدقيق نشاط، يمكن أن يتم إنجاز التقييم بكيفية معمقة، ثم القيام بعملية التدقيق وفق أولويات التدقيق التي حددتها المخاطر ، إن هدف تقييم المخاطر هو تمكين المدقق من تكوين فكرة أولية حول النشاط المراد تدقيقه حتى يأخذها بعين الاعتبار في عملية الاختبارات الجوهرية.

- مخاطر القبول الخاطئ .
- مخاطر الرفض الخاطئ .

و هي احتمال تأثير رصيد حساب أو عمليات لأخطاء قد تكون مادية فردية أو عند تجميعها مع أخطاء لأرصدة أو مجموعة عمليات . يفترض أنه لا يوجد نظام رقابة داخلية.

2- **مخاطر الرقابة: Control Risk (RC)**

هو ميل نظام الرقابة الداخلية لفقدان الفاعلية طوال الوقت أو فشلها في منع التعرض للأصول . عندما لا تمكن عمليات المراقبة الداخلية من توقع أو كشف خطأ مهم، حيث يتم تحديده داخل النشاط الخاضع للتدقيق من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، و المطابقات التي تتم.

إن تقييم نظام الرقابة الداخلي الأولي يساعد على صياغة حكم تمهيدي حول النوعية العامة لسياق المراقبة، وعندما يكون ارتفاع الخطر المرتبط بالمراقبة ممكنا يكون الضمان الذي يمكن أن يحصل عليه المدقق بواسطة تحريات المراقبة الموجهة لتقييم فعالية عمليات المراقبة الداخلية، فمثلا عندما تكون الرقابة الداخلية ضعيفة يكون بإمكان المدقق أن يقرر أنه من الاعتدال جدا الحصول على الضمان الذي يحتاجه انطلاقا من مصادر أخرى (بالتالي زيادة حجم التحريات التوثيقية المنجزة).

- مخاطر تقييم الرقابة بأقل مما يجب .
- مخاطر تقييم الرقابة بأكثر مما يجب .

و هي الناتجة عن أخطاء البيانات التي يمكن أن تحدث لرصيد حساب أو مجموعة عمليات والتي يمكن أن تكون مادية منفردة أو عندما يتم تجميعها مع أخطاء بيانات أخرى لأرصدة أو عمليات، وهي أخطاء لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة الأنظمة المحاسبية والرقابة الداخلية وبالتالي يجب على المدقق عمل الآتي :

- التقييم الأولي لمخاطر الرقابة (فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية).
- توثيق فهم وتحديد مخاطر الرقابة (الوصف- الاستقصاء – خرائط التدقيق) .

- إجراء اختبارات الرقابة (للتأكد من قدرة الأنظمة الرقابية على منع الأخطاء واكتشافها وتصحيحها)
- تحديد نوعية ووقت الحصول على دليل التدقيق.
- الاهتمام بالعلاقة بين المخاطر الجوهرية ومخاطر الرقابة.

3- **مخاطر الاكتشاف:** Detection Risk

و هي المخاطر الناتجة عن أخطاء البيانات والتي لا يمكن أن يكتشفها المدقق أو أخطاء مهمة لم يتم تصحيحه خلال عمليات المراقبة الداخلية، أو عند قيامه بالاجراءات التفصيلية والتي تكون موجودة في رصيد حساب أو مجموعة عمليات ويمكن أن تكون مادية منفردة أو عند تجميعها مع أخطاء بيانات أخرى للأرصدة أو العمليات. ولذلك يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار مايلي:

- طبيعة الاجراءات التفصيلية (داخلية – خارجية).
- وقت القيام بالاجراءات التفصيلية (نهاية العام).
- مدى أو نطاق الاجراءات التفصيلية (استخدام حجم العينة).

و عليه كلما كان عدد التحريات التوثيقية التي قام بها المدقق مرتفعا كلما كان احتمال تقصي أثر خطأ أو مخالفة مهمة في الأوضاع المالية كبيرا، و بالتالي ضعف خطر عدم التقصي. ومن خلال تكوين رأي ملائم حول التحريات التوثيقية، يسعى المدقق إلى تقليص خطر عدم التقصي إلى مستوى مماثل لخطر التدقيق الإجمالي، أي يتطابق مع حدود توجيهات الإدارة العليا.

مثال: توضيح المخاطر لابد من صيغة يسهل إيصالها إلى القارئ ألا وهي الصيغة الرياضية :

خطر التدقيق(RA) = المخاطر الجوهرية(RI) × مخاطر الرقابة(RC) × مخاطر الاكتشاف(RD)

RD=RA /(RI.RC)

يقوم المدقق بإنجاز تقييم أولي للخطر الكامن ويعتبره ضعيفا. وبالتالي يعطيه نسبة 20% طبقا للمبدأ التوجيهي الذي هيأته المنشأة.

يظهر التقييم المعمق للأنظمة بأن نظام الرقابة الداخلية للنشاط مقنعة، و يسير بفاعلية وكفاءة، لذا يعطي المدقق نسبة 40% للخطر المرتبط بالمراقبة.

ترتكز استراتيجية الإدارة العليا على قبول درجة خطر للتدقيق يصل إلى 1% :

RA = 1%

RI = 20%

RC = 40%

RC = 0.01/(0.4×0.2) = 0.125

درجة الموثوقية = 1.0 – 0.125 = 0.875 = 87.5%

فدرجة الموثوقية هي عكس خطر التقصي.

المخاطر المرتبطة باستخدام العينات في التدقيق Risks Associated With Sampling

عندما يتم فحص مفردات أقل من 100% من المجتمع فإن الاستنتاجات المتعلقة بمجتمع التدقيق تكون عرضة لمخاطر الخطأ، أي أن هناك بعض المخاطر بأن ما استنتجه المدقق عن خاصية معينة تتعلق بالمجتمع قد لا يكون صحيحا، و تنتج المخاطر النهائية أو الإجمالية تقريبا من :

- مخاطر حدوث الأخطاء والمخالفات الجوهرية في تسجيل المعاملات المالية.

– مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة التدقيق في اكتشاف هذه الأخطاء والمخالفات وبالطبع فإن المدقق يعتمد على نظام الرقابة الداخلية لتخفيض المخاطر الأولية وعلى الاختبارات الأساسية في تخفيض مخاطر الثانية . وبالطبع فإنه يمكن تقسيم الأخطاء المرتبطة بكل هذين النوعين من المخاطر بصفة

عامة – إلى أخطاء تعود للعينة وأخطاء لا تعود للعينة وتحدث الأخطاء التي تعود للعينة عندما يسحب المدقق عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي يتصف بها المجتمع ككل، و من ثم عند حدوث هذا فإن المدقق سوف يصل إلى استنتاجات غير صحيحة، لأن العينة لا تمثل المجتمع بخصوص الخاصية أو الصفة التي يتم اختيارها. وهذه الأخطاء التي تعود للعينة يمكن تبويبها إلى:

- خطأ النوع الأول أي مخاطر رفض فرض على أنه غير حقيقي في حين أنه حقيقي في الواقع.
- خطأ النوع الثاني أي مخاطر قبول فرض على أنه حقيقي في حين أنه غير حقيقي في الواقع.

أما الأخطاء التي لا تعود إلى العينة فإنها تكون نتيجة الأخطاء التي ارتكبت عند مراجعة العينة، كاستخدام مستندات تدعيم غير مناسبة أو ملائمة، أو الفهم الخاطئ للاستنتاجات الناتجة عن أدلة الإثبات بأنواعها المختلفة، أو الأحكام والتقديرات الخاطئة بناء على أدلة الإثبات.

و يجب على المدقق أن يهتم بمراقبة كل من الأخطاء التي تعود للعينة والتي لا تعود للعينة بشكل مناسب، و بالطبع يمكن تخفيض مخاطر أخطاء العينة الإحصائية وغير الإحصائية عن طريق زيادة حجم العينة، ومع هذا فإن احتمال حدوث الأخطاء التي لا تعود للعينة فإن المدقق يجب أن يراقبها ويتحكم فيها عن طريق الالتزام بمعايير التدقيق فضل عن معايير رقابة جودة أداء وممارسة التدقيق.

التحكم وتوجيه المخاطر:

بهدف تحديد نواحي الضعف وأثرها على عملية التدقيق فلا بد من:

- وضع وتطوير السياسات العامة.
- وضع وتطوير الأجندة والارشادات التفصيلية.
- الرقابة على مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات.

هذا ويجب على المدقق أن يراعي ما يلي :

1- أن مخاطر الاكتشاف دائما موجودة حتى إذا تم التدقيق بنسبة 100% لأن معظم أدلة التدقيق تكون مقنعة أكثر منها قطعية.

2- توجد علاقة عكسية بين مخاطر الإكتشاف والمخاطر الجوهرية والرقابية، فعندما تكون المخاطر الجوهرية عالية من وجهة نظر المدقق فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة يجب أن تكون منخفضة وبالتالي تكون مخاطر التدقيق منخفضة والعكس بالعكس.

3- إن اختبارات الرقابة والاجراءات التفصيلية أهدافها معروفة، و لهذا فإن نتائج إجراءات أي نهما ربما يساهم في أهداف الآخر، فالأخطاء المكتشفة عند إجراء الإختبارات التفصيلية ربما تؤدي إلى تعديل التقييم السابق لمخاطر الرقابة.

4- إن تقييم المدقق لمكزنات مخاطر التدقيق ربما تتغير أثناء عملية التدقيق وبالتالي يجب على المدقق تغيير الاجراءات التفصيلية على أساس تعديل مستويات التقييم للمخاطر الجوهرية والرقابية.

إدارة المخاطر بطريقة فعالة:

لقد ذكرت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق على ضرورة إدارة المخاطر بطريقة فعالة من خلال:

- المراجعة الدورية لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية والأنظمة ونشاطات المنشأة .
- العوامل والاتجاهات العكسية والسلبية.
- العوامل الداخلية – إعادة الهيكلة.
- أنظمة المعلومات والتقارير الجديدة.
- الأحداث غير المتوقعة.
- اليقظة وكشف المخاطر مضمونة بالأعمال الفعالة.

تأثير الخطر يمكن أن يتضمن ما يلي :

1- قرار خاطئ نتيجة معلومات غير صحيحة في غير موعدها .

2- خطأ في حفظ السجلات ، التقارير المحاسبة والمالية غير المناسبة والخطر المالي.

3- الفشل في حماية رأس المال بشكل دقيق.

4- عدم رضا الزبون على السياسات الخاطئة، الدعاية السلبية وتدمير سمعة المؤسسة.

5- الفشل في تطبيق سياسة المنشأة، الخطط، الاجراءات أو عدم التوافق مع القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

6- استخدام الموارد بشكل مكلف أو استخدامها بلا كفاءة أو فعالية.

7- الفشل في تحقيق الأهداف والغايات المنشودة للعمليات والبرامج.

مخاطر النشاط:

- تجاري (فقدان أحد العملاء المهمين).
- مالي (قلة التحصيل من العملات)
- تشغيلي (عدم وجود خطة للأنشطة).
- ربحي (انخفاض نسبة الربحية).

المخاطر الناجمة عن أنظمة تكنولوجيا المعلومات:

- مخاطر الإختراق من خلال الانترنت والتجارة الالكترونية وتتمثل في إمكانية حجب الخدمة .
- مخاطر الفيروسات والتي تؤدي إلى تدمير المعلومات وتحريفها .
- المخاطر البشرية وتتمثل في تجاوز السرية من خلال الافصاح غير المصرح به عن المعلومات والبيانات.

- المخاطر المالية مثل تعطل الكهرباء أو الأجهزة والمعدات أو الدمار الناتج عن سوء توفير المناخ الملائم لعمل هذه الأجهزة من حيث الرطوبة والتدفئة والتهوية والإنارة....الخ .

المعاينة (اختيار العينة):

يواجه المدقق عند الفحص أرصدة ناتجة عن عمليات مالية متكرر وصغيرة، وبالطبع فإن هذه العمليات تكون مدعمة بالعديد من المستندات والتي يكون لها نفس الصفات والخصائص إلى حد ما، ومن ثم فإن فعالية التكلفة لن تتحقق إذا فحصنا كل عملية أو مستند بالنسبة لخاصية أو صفة معينة، أكثر من هذا اننا نجد أنه عندما يكون مجتمع التدقيق متجانس إلى حد ما، فإن مثل هذا الفحص الشامل أن يكون ضروريا بمعنى أننا يمكن أن نستنتج بشكل معقول – باستخدام العينات– ما إذا كانت أرصدة حساب/نظام رقابة معين قد عولجت بشكل مناسب وكما لو كانت كافة المستندات قد فحصت، ففي مثل هذه الحالات نجد أن المدقق يختار عينة من العمليات المالية، ثم بفحص مفردات هذه العينة بالنسبة لخاصية أو صفة معينة، و على أساس نتيجة هذه العينة يستطيع المدقق استنتاج الحدث الحقيقي للصفة أو الخاصية في مجتمع التدقيق.و على هذا تعرف عينة التدقيق على أنها تطبيق لإجراء التدقيق على أقل من 100% من العناصر داخل رصيد حساب معين أو نوعية من العمليات بهدف تقييم بعض خصائص الرصيد ونوعية العمليات المعينة.

يعتبر استخدام العينات في التدقيق أحد الأمور العملية والضرورية وخاصة عندما يقوم المدققون بتدقيق عمليات كثيرة ومتعددة سواء في المؤسسات والشركات الكبيرة أو المتوسطة الحجم . وعلى الرغم من عدم امكانية القيام بالتدقيق الشامل إلا أنه من الناحية العملية يجب على المدقق تحديد أسلوب اختيار العينات وتحديد نسبة التغطية التي يريد أن يحققها، و من الجدير بالذكر أنه يجب أن يتم استخدام العينات في التدقيق بطرق تحقق للمدققين اختصار الكثير من الوقت المتوقع بذله عند تنفيذ مهمة التدقيق بالإضافة

إلى تخفيض التكلفة مع ضرورة الحفاظ على المستوى المعقول والمرضي في الدقة والثقة في النتائج النهائية، و كلما كانت النتائج النهائية التي يتوصل إليها المدققون دقيقة وموضوعية كلما كانت ممثلة بصورة أوضح من صفات وخصائص المجتمع الذي يتم تدقيقها وفحصها. وعليه يجب على المدققين استخدام أساليب إحصائية تتصف بالموضوعية والدق في التنفيذ لكي يتمكن المدققون من تقييم النتائج النهائية بشكل دقيق وموضوعي .

عند تخطيط عينة بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية فإنه يجب على المدقق أن يأخذ في الحسبان كل من الاعتبارات التالية:

- العلاقة بين العينة والهدف من اختبارات التدقيق.
- الحد الأقصى لمعدل الانحراف عن سياسات واجراءات الرقابة الداخلية والتي يمكن أن يؤيد المستوى والمخطط للمخاطر الرقابية ويطلق عليه (نسبة الخطأ المسموح) . ويتم تحديده في ضوء العلاقة بين الانحرافات عن إجراء معين والمستوى المخطط للمخاطر الرقابية، و درجة الثقة المرغوب بها من خلال الأدلة التي وفرتها العينة.
- المستوى الذي يكون المدقق على استعداد قبوله لمخاطر تقدير مخاطر الرقابة بأقل مما يمكن.
- خصائص المجتمع الذي تسحب منه العينة.

و من الناحية العملية يمكن تقسيم استخدام العينات في التدقيق من حيث طبيعة العمليات والأرصدة إلى مجموعتين رئيستين وهما:

1- استخدام العينات لتدقيق العمليات والاجراءات الرقابية Attributes Sampling

و تهدف هذه الطريقة من تدقيق العمليات والاجراءات الرقابية إلى التأكد من تطبيق الاجراءات والعمليات في نظام الرقابة الداخلية كما هو مخطط لها.

2- **استخدام العينة لتدقيق الأرصدة Variables Samplin** وتهدف هذه الطريقة من تدقيق الأرصدة إلى التحقق من صحة ودقة المبالغ لأرصدة الحسابات التي يتم تدقيقها. وقبل التطرق لكيفية استخدام الطرق الاحصائية لابد من توضيح المفاهيم والمصطلحات الرئيسية ذات العلاقة في عملية اختبار العينات من وجهة نظر التدقيق:

- العناصر الرئيسية Key Items.
- العينات الممثلة Representateve Samples.
- الخطأ المسموح به ومستوى الثقة Tolerable Error of Confidence Level .
- جدول مخاطر التدقيق Audit Risk Tables.

أولا : العناصر الرئيسية Key Items .

عند إجراء الاختبارات الجوهرية يتم تحديد العمليات أو الحسابات ذات المبالغ الكبيرة أو التي يعتقد احتواءها على معدل أخطاء كبيرة نسبيا، إلا أن مفهوم العناصر الرئيسية يشمل ما يلي :

- العمليات التي تتطلب اجتهاد وتقدير شخصي (مثل المخصصات المأخوذة لمواجهة خطر متوقع).
- البنود المتقادمة وبطيئة الحركة (مثل مخصص المخزون للمواد المتعادلة وبطيئة الحركة).
- العمليات غير العادية والاستثنائية التي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية قبل نهاية السنة المالية والتي إظهار البيانات المالية بصورة أفضل من حقيقة الوضع المالي.
- العمليات أو الحسابات ذات المبالغ والأرصدة الكبيرة وخاصة عند حدوثها بشكل غير منتظم خلال السنة المالية.

- العمليات أو الحسابات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة مع المؤسسات والتي لها تأثير على قرارات إدارة وتشغيل المؤسسة. حيث يجب على المدقق التأكد من تطابق أسعار العمليات وشروط دفعها مع تلك الممنوحة إلى العملاء العاديين للمؤسسة.

- إن فحص وتدقيق العناصر الرئيسية قد يؤدي إلى تحقيق تغطية مناسبة من أرصدة الحسابات التي يقوم بتدقيقها بحيث يمكنه من تقليل مخاطر التدقيق في البنود المتبقية من المجتمع الذي يقوم بتدقيقه.

ثانيا العينات الممثلة: Reprehensive Samples .

في العديد من الحالات بعد فصل العناصر الأساسية، يتبقى عدد من عناصر المجتمع التي تقل فيه أهمية العنصر بمفرده وإن كانت تلك العناصر تمثل أهمية في مجموعها، و هذه المجتمعات يمكن أن تتكون من معاملات خلال فترة زمنية (مثل المبيعات، المدفوعات النقدية خلال فترة معينة) أو العناصر المتضمنة في رصيد حساب في لحظة زمنية معينة (مثل أجزاء معينة في مخزون نهاية العام أو أرصدة حساب العميل في تاريخ معين)، أو مجموعة من المعاملات الخاضعة لنفس ضوابط العناصر الأساسية (مثل مذكرات التسوية والتقارير المصححة).

بعد تحديد العناصر الرئيسية في المجتمع قيد التدقيق يتم تحديد البنود المتبقية من المجمع والتي تعتبر رئيسية وهامة بشكل إجمالي . ومن الناحية العملية يتم القيام بإجراءات التدقيق على عينة ممثلة وذلك للتأكد احصائيا وبشكل موضوعي من تطابق خصائص العينة الممثلة مع خصائص المجتمع الذي يقوم المدقق بتدقيقه، حيث يفترض أن تعكس العينة الممثلة خصائص المجتمع الكامل والتي هي جزء منه.

و لكي يتم تسمية العينة "بالعينة الممثلة" يجب أن تتوفر الخصائص التالية :

- أن يكون حجم المجتمع كبيرا نسبيا .
- إعطاء كل بند من بنود المجتمع فرص متساوية لعملية الاختبار .

حيث يعتبر استخدام العينات الممثلة أحد الأساليب الهامة في تدقيق العمليات والاجراءات الرقابية حيث تمكن المدقق وحسب قناعته بالنتائج من اتخاذ القرار فيما إذا كانت الاجراءات الرقابية المطبقة في النظام تتطابق بشكل معقول مع الأهداف والاجراءات الرقابة المخطط لها.

ثالثا: الخطأ المسموح به ومستوى الثقة: Tolerable Error and Confidence Level

- يقصد بالخطأ المسموح به هو قيمة الخطأ أو الانحرافات التي يلاحظها المدقق والتي يمكن تقبلها دون أن يغير من قناعته حول اعتماد على فعالية وقوة الرقابة الداخلية وحكم المدقق.

- مستوى المعنوية (الثقة) معدل ونسبة الموثوقية التي يتقبلها المدقق بحيث لا يزيد معدل الأخطاء في المتجمع الذي يدققه عن نسبة معينة يحددها المدقق استنادا إلى تقييمه لفاعلية نظام الرقابة الداخلية وخبرته العملية.

ملاحظة : إن الخطأ المسموح به هو دالة في مستوى التوقع للمخاطر الرقابية ومستوى الثقة التي يرغب فيها المدقق، فالزيادة في الخطأ المسموح به يؤدي إلى تخفيض في حجم العينة.

رابعا : جدول مخاطر التدقيق: .Audit Risk Tables

وهي عبارة عن جداول احصائية تستخدم كأدوات تساعد في عملية تحديد حجم العينات في ظل معدلات احتمال مختلفة للأخطاء المادية المتوقعة مع الأخذ في الحسبان لنسبة تغطية البنود الرئيسية .

إن تقييم المدقق لمعدلات احتمال الأخطاء المتوقعة تتراوح ما بين منخفض ومعتدل وعالي وهذا التقييم يعتمد أساسا لحكم خبرة المدقق المهني .

العوامل المؤثرة في حجم العينة

العامل	الأثر في حجم العينة
-نقص في مستوى الثقة الذي يرغب فيه المجتمع	- انخفاض حجم العينة
-الزيادة في معدل الخطأ المسموح به	-انخفاظ حجم العينة
-الزيادة في المعدل المتوقع للانحراف في المجتمع	-زيادة حجم العينة
-الزيادة في حجم المجتمع	-زيادة ضئيلة يمكن تجاهلها

استخدام العينات لتدقيق العمليات والاجراءات الرقابية:

إن الهدف الأساسي من استخدام هذا الأسلوب هو التأكد من تطبيق الاجراءات والعمليات في نظام الرقابة الداخلية كما هو مخطط له، فعلى سبيل المثال يمكن اختيار وتحديد عينة إحصائية من بعض المجتمعات التي يقوم المدقق بتدقيقها مثل مجتمع المشتريات ، المبيعات ، سندات القبض، الصرف ، الاعتمادات المستندية ، شؤون الموظفين ، المستودعات ، التدريب ...الخ .

تتطلب معايير التدقيق الداخلي الحصول على قرائن كافية ، موثوقة وذات علاقة للحصول على توكيد معقول يبني عليه استنتاجات المدققين الداخليين.

المجتمع الإحصائي الموضوعي بنسبة 100%.

يمكن استخدام حجم العينة في الأحوال التالية :

1- عدم توقع المدقق لاحتمالات الأخطاء التي قد تؤثر على النتائج التي يتوصل إليها .

2- إن اختبارات التدقيق التي يجربها المدقق على حجم العينة الأدنى هي أحد الاختبارات الأخرى التي يقوم المدقق بتنفيذها مثل اختبارات المراجعة التحليلية والاختبارات التحقق من الأرصدة.

و يتم تحديد حجم العينة الأدنى لاختبار اجراءات الرقابة بعدد البنود لا تقل عن (25) بندا يتم اختيارها بطريقة احصائية منتظمة وبشكل موضوعي، فإذا قام المدقق بتدقيق بنود ال (25) من العينة التي اختارها ولم يلاحظ أو يجد أية أخطاء فإنه يستطيع أن يقرر أن حصل على مستوى ثقة لا يقل عن 90% أو أن معدل الأخطاء في المجتمع الذي يقوم بتدقيقه لا يزيد عن 10% من الناحية العملية يمكن زيادة حجم العينة الأدنى لاختبار اجراءات الرقابة بعدد لا يقل عن (60) بندا وفي هذه الحالة وعند عدم وجود أخطاء فإنه يستطيع أن يقرر أن حصل على مستوى ثقة لا تقل عن 95% وأن معدل الأخطاء في المجتمع لا تزيد عن 5 % من رصيد المجتمع الكلي .

طرق اختيار العينة :

هناك العديد من الطرق التي يمكن للمدقق استخدامها لاختيار المفردات التي تتضنمها العينة . ويتوقف اختيار أي من هذه الطرق على الغرض من المعاينة، و أهداف التدقيق المراد تحقيقها، و طبيعة المجتمع الذي تسحب منه العينة، و طبيعة أدلة التدقيق التي يريد المدقق الحصول عليها . وتتراوح هذه الطرق بين طرق الاختيار الحكمي وطرق الاختيار العشوائي. ونتناول فيما يلي طرق اختيار العينة التي يشيع استخدامها في الواقع العملي .

أولا: طرق الاختيار الحكمي :

يقوم المدقق عند استخدامه لطرق الاختيار الحكمي باستخدام تقديره المهني لتحديد عدد، و أي المفردات التي يجب أن تتضمنها العينة . بمعنى أن المفردات التي تدخل ضمن العينة يتم اختيارها دون تحيز متعمد وبدون أي سبب خاص لإدخال أو استبعاد مفردات معينة من العينة، و لا يقصد بالاختيار الحكمي

أن يتم اختيار مفردات العينة بدون حرص كاف، و إنما يتم اختيار مفردات العينة بطريقة يتوقع منها المدقق أن تكون العينة ممثلة للمجتمع . ويعتبر الاختيار الحكمي مفيدا عند استخدام المعاينة غير الاحصائية .إلا أنه لا يستخدم لأغراض المعاينة الإحصائية نظرا لأنه لا يمكن للمدققين اختيار عينة ممثلة للمجتمع.

ثانيا : طرق الاختيار العشوائي : تتمثل طرق الاختيار العشوائي في كل من طرق الاختيار باستخدام الأرقام العشوائية، و الاختيار المنتظم مع بداية عشوائية، و الاختيار على أساس المعاينة الطبقية . وهي طرقة يتم استخدام جداول الأرقام العشوائية أو برنامج معد من خلال الكمبيوتر لاختيار عناصر العينة عشوائيا.

مقارنة بين أساليب العينة الاحصائية مع أساليب العينة الحكمية

Comparation of Statistical Sampling With Judgmenttal Sampling

قد يعتمد المدقق عند استخدام العينات أما على أساليب حكمية أو احصائية في سحب وتحديد عينة التدقيق، و كل من النوعين يعد مناسبا خلال مرحلة أو أكثر من مراحل عملية التدقيق في أغلب الأحوال.

و تعتمد أساليب العينة الحكمية على خبرة المدقق في تحديد وسحب العينة المناسبة، و يستخدم هذا الأسلوب عندما يكون مجتمع التدقيق مكون من عدد صغير من العناصر ذات القيمة المالية المرتفعة، أو مكون من عناصر ومفردات قيمتها الاجمالية غير هامة.

أما أساليب العينة الاحصائية فإنها تعتمد–بالمقارنة بأساليب العينة الحكمية المحضة–على قوانين احتمالات في اختيار العينة، كما أنه عند تقييم بيانات العينة فإن علم الإحصاء سوف يمكن المدقق من قياس (و من ثم رقابة وضبط) مخاطر الأخطاء التي تعود لعينة المعاينة، و التي تنتج عن فحص جزء فقط من البيانات ، وتستخدم أساليب العينة الاحصائية أساسا عندما يكون مجتمع التدقيق مكون من عدد

ضخم من المفردات والعناصر المتجانسة، فأسلوب العينة الاحصائية قد يستخدم في تقرير نسبة الانحراف عن اجراءات نظام الرقابة الداخلية.

و عند مقارنة العينة الاحصائية مع أساليب العينة الحكمية يجب أن نتذكر أن كلا النوعين من المعاينة يتطلب ممارسة حكم. أو تقدير بواسطة المدقق، فنتائج استخدام العينات لا تمثل غاية في حد ذاتها، و إنما هي مجرد دليل اثبات يوفر –بالإضافة إلى المعلومات التي يحصل عليها المدقق–الأساس لتقديرات المدقق المتعلقة بقرارات التدقيق، ومن ثم فإنه لا يمكن–و ربما لا يكون مرغوبا– تجاهل الحكم أو التقدير الشخصي من أية خطة لاستخدام العينات هذا مع الأخذ في الاعتبار أن معايير التدقيق لم تتطلب استخدام العينة الاحصائية، و لكنها تطلب ضرورة اختيار عينات التدقيق– التي على أساسها ستتم الاستنتاجات المتعلقة بمجتمع التدقيق ككل– من مجتمع التدقيق موضع الفحص الكامل. ومع هذا فإننا نجد أن خطط استخدام العينة الاحصائية تكون أفضل من خطط استخدام العينة الحكمية نظارا لأنها توفر قياسا رياضيا لعدم التأكد (المخاطر)، الناتج عن فحص العينة لبيانات المجتمع ككل، كما أن هذه الخطط لاستخدام العينة الاحصائية تمكن أيضا من تفادي التحيزات الشخصية عند اختيار مفردات العينة وتحديد حجم العينة، و نظرا لأن القوانين الاحصائية تستخدم في تحديد حجم العينة الاحصائية فإنه لا يمكن للمدقق أن يحدد ويراقب مدى كل من مخاطر أخطاء النوع الأول والنوع الثاني التي يكون هو على استعداد لتحملها وقبولها. وبصفة عامة فإن مثل هذه الأخطاء للعينة يمكن ضبطها والتحكم فيها عن طريق تغيير حجم العينة، فهناك دائما علاقة عكسية بين مخاطر استخدام العينات وحجم العينة، فعلى سبيل المثال نجد أن مخاطر استخدام العينات يمكن أن تخفض إلى الصفر إذا ما فحصنا مجمتع 100% ، و مع هذا فإنه نظرا لاعتبارات التكلفة فإننا نادرا ما نفحص كافة عناصر مجتمع التدقيق .

1- الاختيار على أساس الأرقام العشوائية :

يمكن للمدقق اختيار العينة باستخدام جداول الأرقام العشوائية أو باستخدام أرقام عشوائية يتم تحديدها باستخدام الحاسب. وتضمن طرق الاختيار على أساس الأرقام العشوائية. أن كل مفردة من مفردات المجتمع تكون لها نفس فرصة الاختيار مثل غيرها من المفردات، و أن لكل عينة نفس فرصة الاختيار مثل غيرها من العينات من نفس الحجم. ويمكن للمدقق اختار العينة مع الإحلال أو بدون إحلال. أنه يمكن الاختيار مع أو بدون إحلال المفردة في المجتمع بعد اختبار الصفة أو القيمة الخاصة به. وقد يؤدي الاختيار مع الاحلال إلى اختيار مفردة ما في العينة أكثر من مرة. ومن الناحية العملية، فإن المدقق يقوم عادة باختيار مفردات العينة بدون إحلال. ويستخدم الاختيار العشوائي باستخدام الأرقام العشوائية في المجالات التي تكون فيها مفردات المجتمع مرقمة (مثل الفواتير المرقمة ، أو الشيكات ، أو أوامر الشراء أو الحسابات المرقمة.....الخ ويعتبر الاختيار باستخدام الأرقام العشوائية مفيدا لأغراض كل من المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الاحصائية.

الاختيار المنتظم مع بداية عشوائية (المدى أو الفاصلة):

يقوم المدقق في هذه بتحديد فترة محسوبة للعينة وذلك بقسمة عدد مفردات المجتمع على حجم العينة، ثم قوم باختيار المفردة الأولى من خلال أخذ الجذر التربيعي للمجتمع المراد اختيار العينة منه مع الأخذ بعين الاعتبار بأن يكون المفردة الأولى أقل أو تساوي الفاصلة أو المدى كنقطة بداية في الفترة المحسوبة الأولى. ويتم اختيار مفردة واحدة في كل فترة محسوبة بدءا من نقطة البداية العشوائية. فإذا كان المدقق يرغب في اختيار عينة من مجتمع يتكون من (742) مفردة فإن طول الفترة المحسوبة يكون (30). ويقوم المدقق باختيار نقطة بداية عشوائية (رقم عشوائي من 1 إلى 30)، و يختار المفردة التي ترتيبها 27 من نقطة البداية العشوائية ولتوضح ذلك لابد من طرح حالة عملية :

1- **المعاينة الطبقية :** يتم في المعاينة الطبقية تقسيم المجتمع إلى مجموعات، يطلق عليها طبقات، و ذلك على أساس خاصية مشتركة بين مفردات كل مجموعة، ثم يتم اختيار عينة عشوائية من كل طبقة على حدة. على سبيل المثال، يمكن للمدقق تقسيم حسابات المدينين لدى نشاط المبيعات إلى ثلاث طبقات: الحسابات التي تكون أرصدتها 30.000 دولار أو أكثر، و الحسابات التي تقع أرصدتها بين 10.000 دولار إلى 30.000 دولار، و الحسابات التي تكون أرصدتها 10.000أو أقل. وقد يقوم المدقق بإرسال مصادقات إيجابية لجميع المدنين الذين تكون أرصدة حساباتهم 30.000 دولار أو أكثر، و إرسال مصادقات إيجابية لعينة عشوائية من المدنين الذين تقع أرصدة حساباتهم بين 10.000 دولار، 30.000 دولار، و استخدام المصادقات السلبية لعينة عشوائية من المدينين الذين تكون أرصدتهم 10.000 دولار أو أقل.

و يتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام المعاينة الطبقية في تخفيض أثر التشتت في قيم مفردات المجتمع وبالتالي تخفيض حجم العينة. ويمكن أن تستخدم هذه الطريقة في كل من المعاينة الاحصائية والمعاينة غير الاحصائية. وتعتبر هذه الطريقة مفيدة بصفة خاصة في تخفيض حجم العينة عند استخدام المدقق لطريقة المتوسط (و هي إحدى الطرق التقليدية لتقدير قيمة المجتمع على أساس متوسط قيمة المفردة في العينة). ومن ثم فهي تستخدم أساسا في عينات التدقيق لأغراض اختبارات التحقق من الأرصدة.

2- الاختيار المنتظم مع بداية عشوائية :

مثال: تم تكليف أحد موظفي التدقيق الداخلي بالتدقيق على الدائرة المالية وعلى نشاط الصرف حيث بلغت السندات خلال العام (742) سند وقيد من رقم 1257 إلى رقم 1999 واستنادا إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية حيث توقع عدم وجود أخطاء في العينة وعليه قرر المدقق تحديد حجم العينة الأدنى ب25 مترا.

الحل المثالي :

1- تحديد الفترة الثابتة بين بنود العينة (و هي طول وبعد المسافة بين بند والبند الذي يليه).

الفترة الثابة (الفاصلة) $= \frac{\text{بنود المجتمع الكلي المراد تدقيقه}}{\text{حجم العينة}} = \frac{742}{25} =$ 29.68 أي (30) الفاصلة

2- **تحديد نقطة البداية :** وذلك من خلال

- احتساب الجذر التربيعي لعدد بنود المجتمع $\sqrt{742}$ = 27.24 أي (27).

- إذا وقع ضمن الفترة الثانية فإنه يتم أخذه إما إذا الناتج لا يقع ضمن الفترة فإنه يتم احتساب الجذر التربيعي للناتج إلى أن يقع الثاني ضمن الفترة الثانية.

3- اختيار بنود العينة وعليه تكون بنود العينة كما يلي :

بند البداية 1238 (1283 =26+1257) حيث 26=27-1.

البنود التالية : 1283+30 = 1313+30 = 1343+30 = 1373 ....+30

و يكون آخر بند = أخر مستند هو 1999 مطروح منه 26 الذي تم استخراجه من الجذر مطروح منه المشاهدة الأولى وعليه يكون آخر رقم (1973).

ماذا لو وجدت خطأ واحد أو أكثر في العينة التي اخترناها ؟

سوف يلجأ المدقق إلى توسيع وزيادة حجم العينة واختبارها، و ذلك من منطلق أن تلك الأخطاء تمثل انحرافات غير مرغوب بها لأنها تؤثر سلبا على نشاط ونظام المنشأة. وعليه سوف يتم استخدام جداول أو تعديل حجم العينة للاختبار العشوائي والذي يوضح العلاقة بين عدد الأخطاء التي يجدها المدقق ومستوى المعنوية (الثقة) التي يسعى إلى تحقيقها.

و عليه تكون حجم العينة = حجم العينة الأصلي × المعامل المستخرج من الجدول عند تقاطع اخطار مع مستوى الثقة 95% = 25 × 3.1 =77.5 بندا .

حيث قام المدقق باختيار (25) مستند من بند المجتمع الكلي وعليه أن يزيد عينته بمقدار (53) بندا إضافيا

وتكون الفترة الثانية .

أي مسافة (14) بندا .

و يتم اختيار باقي مفردات العينة الجديدة بنفس الأسلوب السابق شرحه.

*** جدول تعديل العينة :**

عدد الأخطاء									
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
5.7	5.3	4.9	4.5	4.0	3.6	3.1	2.6	2.1	1.6
6.8	6.3	5.8	5.2	4.7	4.1	3.6	3.0	2.4	1.8
8.5	7.8	7.0	6.4	5.7	5.0	4.2	3.5	2.7	1.9
10.4	9.5	8.6	7.7	6.8	5.9	4.9	4.0	3.0	2.1
12.8	11.5	10.5	9.4	8.2	7.0	5.9	4.7	3.5	2.3
15.3	13.9	12.5	11.0	9.6	8.2	6.8	5.3	3.9	2.5

استخدام العينات لتدقيق الأرصدة:

الهدف الأساسي لهذا الأسلوب هو التحقق من صحة ودقة الأرصدة للحسابات والعمليات التي يتم تدقيقها. حيث يستخدم للتحقق من رصيد الذمم الدائنة أو المدينة أو رصيد الأصول الثانية وذلك باستخدام جداول مخاطر التدقيق للاختبار العشوائي للوصول إلى حجم العينة المراد تحديدها وذلك وفقا لتقييم المدقق لفاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية ونتائج الاجراءات التحليلية ونسبة تغطية البنود الرئيسية الموجودة الذي يقوم بتدقيقها .

و لتسهيل فهم كيفية استخدام هذا الأسلوب في تحديد حجم العينة نتبع الخطوات التالية:

1- تحديد رصيد وقيمة الحسابات المراد تدقيقها في تاريخ معين.

2- تحديد الخطأ المسموح به والذي يمكن للمدقق أن يتقبله.

3- تحديد حد أعلى للبنود الرئيسية ذات الأهمية النسبية وتحديد قيمتها.

4- احتساب نسبة تغطية البنود الرئيسية وذلك بقسمة قيمة البنود الرئيسية على رصيد قيمة الحساب.

5- احتساب وتحديد ما يسمى " معامل العينة "

$$\text{معامل العينة} = \frac{\text{رصيد الحساب} - \text{قيمة البند الرئيسية}}{\text{الخطأ المسموح وبه الممكن تقبله}}$$

6- استخدام جدول مخاطر التدقيق لتحديد المعامل المطلوب وفقا لفاعلية نظام الرقابة الداخلية والاجراءات التحليلية ونسبة تغطية البنود الرئيسية .

7- احتساب حجم العينة العشوائية وذلك من خلال :

ضرب قيمة المعامل في معامل حجم العينة .

8- احتساب وتحديد حجم العينة بالكامل وذلك بإضافة الناتج إلى عدد البنود الرئيسية التي تم تحديد قيمتها .

و لتوضيح ذلك نورد الحالة العملية (المصادقة على حسابات الذمم المدينة)

مثال: توفرت لك بعض البيانات والمعلومات المالية لمشروع معين فيما يتعلق بأرصدة حسابات الذمم كما في 2004/12/31

- رصيد الذمم 3.854.000 دينار أردني (عدد الحسابات 3210 حسابا) .
- الخطأ المسموح به بالنسب للمدقق 35.000 دينار أردني .
- هناك (15) حساب يزيد كل منهما عن 20.000 دينار علما بأن قيمة هذه البنود الرئيسية 980.000 دينار أردني .
- بافتراض أن تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية كان غير فعال وأن تقديرات المدقق لاحتمالات وقوع الأخطاء كانت متوسطة المخاطر. كما أن النتائج التي يحصل عليها المدقق من تطبيق الاجراءات التحليلية هي نتائج ضعيفة

المطلوب: تحديد حجم العينة المطلوب القيام بإجراء المصادقات لأرصدة حسابات الذمم المدينة كما هو في 2004/12/31 وذلك باستخدام جداول مخاطر التدقيق للاختبار العشوائي ؟

الإجـابة :

لتسهيل فهم استخدام تحديد حجم العينة الخطوات التالية :

1- رصيد وقيمة حسابات الذمم المدينة كما في 31 /2004/12 3.854.000 دينار ، الخطأ المسموح به من وجهة نظر المدقق (35.000) دينار أردني .

2- يوجد هناك (15) حساب رئيسي يزيد كل منهما عن 20.000 دينار أردني وأن إجماليها 980.000دينار .

3- نسبة تغطية البنود الرئيسية = $\frac{\text{قيمة البنود الرئيسية}}{\text{رصيد الحساب}} = \frac{980.000}{3.854.000} = 25.42$

4- معامل حجم العينة = $\frac{\text{رصيد الحساب–قيمة البنود الرئيسية}}{\text{الخطأ المسموح به}} = \frac{980.000-3.854.000}{35.000} = 82.11$

5- الرجوع إلى الجدول المرفق (مخاطر التدقيق للاختبار العشوائي وعند تقاطع نسبة تغطية البنود الرئيسية 30% مع تقييم الرقابة الداخلي غير فعال ومتوسط المخاطر مع ضعف نتائج الاجراءات التحليلية فإنه يمكننا تحديد المعامل الصحيح من الجدول وهو (2.6) .

6- حجم العينة العشوائية = معامل حجم العينة × معامل جدول مخاطر التدقيق .

82.11× 2.6 = 213.486 حسابا

7- حجم العينة بالكامل = حجم العينة العشوائية + عدد البنود الرئيسية .

213.486 +15 = 228.486 حسابا .

تقييم المخاطر **Risk Assessment**	النتائج من الاجراءات التحليلية **Analytical Review Evidence**	نسبة تغطية البنود الرئيسة **Key I tem Coverage**						
		0%	**10 %**	**30 %**	**50 %**	**70 %**	**90 %**	**100 %**
1.رقابة فعالة	قليل Minimal	0.9	0.8	0.6	0.3	"	"	"
مخاطر قليلة (دنيا)	متعاون Corroborative	"	"	"	"	"	"	"
	مقنع Persuasive	"	"	"	"	"	"	"

2.فعال	قليل Minimal	1.8	1.6	1.6	1.1	0.6	"	"
مخاطر قليلة	متعاون Corroborative	0.9	0.8	0.6	0.3	"	"	"
	مقنع Persuasive	"	"	"	"	"	"	"
3.غير فعال	قليل Minimal	2.9	2.8	2.6	2.3	1.8	0.9	"
مخاطر متوسطة	متعاون Corroborative	2.0	1.9	1.8	1.4	0.9	"	"
	مقنع Persuasive	"	"	"	"	"	"	"
4.غير فعال	قليل Minimal	3.8	3.6	3.5	3.6	2.6	1.8	"
مخاطر عالية	متعاون Corroborative	2.9	2.8	2.6	2.3	1.8	0.9	"
	مقنع Persuasive	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A

جدول مخاطر التدقيق للاختيار العشوائي

Audit Risk Tables For Random Selection

الفصل الخامس:

الفصل الخامس

تدقيق الحسابات

أن التطور الكبير الذي شهدته المنشأة عبر الزمن و كذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية و توسيع نطاق المبادلات التجارية و تشابكها جعل المنشاة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة و هيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر مع المنشاة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة تعتمد على آليات رقابية مهمته الوقوف على عدالة و مصداقية التقارير المالية بهدف حماية أموال المساهمين، و من بين هذه الأليات نجد التدقيق المالي.

1-من هو المدقق من ناحية القانونية Auditor :

المدقق هو شخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته أو على عضويته في مكتب أو شركة مؤهلة وللقيام بدور المحاسبين القانونين. و يطلق على الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عن إنجاز مهمة التدقيق و من ثم يوقع على التقرير، و بإمكانه تفويض بعض الأشخاص القيام بمهام معينة من عملية التدقيق.

2- مفهوم و مقومات مهنة تدقيق الحسابات:

مفهوم المهنة:

العمل الذي تحتاج مزاولته إلى معلومات متخصصة و إلى إعداد و تدريب طويل.

المقومات الأساسية لمهنة تدقيق الحسابات :

أولا: قدر وافي من التأهيل العلمي.

ثانيا: تهدف المهنة إلى تقديم خدمة عامة للمجتمع.

ثالثا: تعتمد على المجهود الذهني بصفة أساسية.

رابعا: تمارس قدرا من الرقابة الداخلية.

خامسا: وجود مجموعة من القواعد و التقاليد تحكم السلوك المهني .

سادسا: وجود مجموعة من المعايير الأداء المتعارف عليها تحكم أداء العامل المهني.

3-محددات عملية التدقيق المالي (تدقيق الحسابات):

هناك بعض المحددات التي تعمل على تفويض عملية التدقيق و قدرتها على تحقيق الأهداف ومن هذه المحددات:

1- استعمال الإختبارات.

2- محددات ملاصقة لأي نظام محاسبي أو نظام رقابة داخلية.

3- حقيقة كون أن معظم أدلة المراجعة مقنعة و ليست حاسمة.

4.- مؤهلات المدقق Auditors Qualification :

5.- صفات المدقق الشخصية: Personal Qualifications :

1- الأمانة :

على المدقق أن يكون أمينا و نزيها في عمله أو أن يعطي هذا العمل حقه الوافي و أن يقوم بالعمل بوحي من ضميره و يبذل أقصى طاقاته العلمية و الفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل، و أن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة و أمانة دون تحريف أو تمويه، و ألا يضمن تقريره سوى البيانات التي يثق

في سلامتها، و الحقائق التي يعتقد بصحتها و ألا يحابي أو يجامل أحدا فيما يبديه من أراء، و أن يكون دائما لعملائه ناصحا أمينا.

2- المحافظة على أسرار المهنة:

حيث أن مدقق الحسابات موضوع ثقة عملائه، و يطلع بحكم عمله على دقائق أسرارهم، تقضي التقاليد المهنية في جميع المهن، و ليس في مهنة المحاسبة و التدقيق فقط، بأن يحافظ الرجل المهني على هذه الأسرار و ألا يقوم بإفشائها أو استخدامها ضد عملائه، أن يكون دائما كتوما و موضوع ثقة.

الفصل السادس:

الفصل السادس

معايير الترقيق

مقدمة:

تعتبر معايير التدقيق مستويات للأداء المهني ، وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة و تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق و تحدد نوعا من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه و يعتمد على المعايير في الحكم على أداء مدقق الحسابات و نوعية العمل المنجز. و بالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق، حيث أن علم الجمهور بأن عملية التدقيق منضبطة بأحكام وقواعد متعارف عليها يزيد من ثقة الجمهور بأهمية التدقيق و أن عملية التدقيق ليست عملية إرتجالية.

و قد قامت الجهات المنظمة للمهنة في بعض البلدان بإصدار المعايير التي أصبحت متعارف عليها و مقبولة قبولا عاما، و قام كثير من البلدان بتبني تلك المعايير. و أخيرا أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الدولية للتدقيق و التي تم تبنيها من قبل معظم الدول و البلدان الأعضاء في ذلك الإتحاد. و في نفس الوقت لاتزال تعتبر معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين من المراجع الأساسية في مجال التدقيق، خاصة أن المعايير الدولية جاءت على شكل توليفة من المعايير الأمريكية و الإنجليزية.هي

و قد اعتبرت المعايير الأمريكية هي الإطار الذي يعمل ضمنه المدققون في الجزائر لفترة طويلة من الزمن، و بالرغم من التحول إلى المعايير الدولية، و مناداة الجهات المنظمة للمهنة في الجزائر بضرورة الالتزام بها، إلا أن المعايير الأمريكية و خاصة المعايير الشخصية لا تزال تمثل مرجعا مهما لمن يمارس مهنة التدقيق.

1. أهمية المعايير و الحاجة إليها:

إن أي عمل مهني لابد له من معايير تشكل إطار عام يضبط عمل المهنيين و يوجه الإجراءات التي يقومون بها. و كذا الأمر في مجال التدقيق فان المعايير تساعد في تنظيم عملية التدقيق بحيث تصبح إجراءات التدقيق قابلة للتوقع سواء من قبل المدققين أو من قبل مستخدمي تقارير المدققين. و بالتالي تضييق الفجوة في أداء في أداء المدققين. و في نفس الوقت فإن وجود المعايير يساعد في تحسين أداء المدققين و الارتقاء به، و الحكم على هذا الأداء أيضا. وفي هذا السياق يرى Chandler أن المعايير تشكل مستويات أداء يمكن الإحتكام إليها سواء في عمليات الرقابة على الجودة أو في المحاكم. (Chandler, 1997).

2. معايير التدقيق الأمريكية:

هي المعايير التي يطلق عليها معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما (Generally GAAS) Accepted Auditing Standards و هي معايير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و تقسم إلى ثلاثة مجموعات رئيسية و هي كما يلي:

أولا: المعايير الشخصية أو المعايير العامة: General or Personal Standards

و هذه المعايير تتعلق بشخصية المدقق و الصفات التي يجب أن تتوفر فيه بحيث يصبح أهلا لتولي عملية التدقيق، لذلك قسمت هذه المجموعة إلى ثلاثة معايير:

المعاير الأول: **التأهيل العلمي:** و يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المدقق القدر الكافي من المؤهلات العلمية و الخبرات العلمية في مجال المحاسبة و التدقيق بحيث يكون قادرا على القيام بالمسؤوليات

الموكلة إليه، حيث أن كل من يعرض خدماته للغير، يجب عليه أن يكون كفؤا و قادرا على الوفاء بالتزاماته.

المعيار الثاني: **الاستقلالية** : و هي الصفة الأساسية الثانية التي ينبغي توافرها في مدقق الحسابات. و تعني أن يقوم المدقق بعمله و في جميع مراحل التدقيق بكل أمانة و إستقامة و موضوعية و دون أي تحيز لجهة معينة. و هذا يعني أن يكون المدقق مستقلا من الناحيتين الفعلية و الذهنية Mind and Action. فهي مبدأ أساسي في الأداء المهني بشكل عام و في مهنة التدقيق بشكل خاص، و يتطلب أن يقوم المدقق بأي عمل في المجال المهني بكل موضوعية و نزاهة و بدون الخضوع لأي تأثيرات ، و من أي نوع كانت، و التي يمكن أن تتعارض مع الموضوعية و النزاهة.

المعيار الثالث: **بذل العناية المهنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق:** ففي بداية عملية التدقيق ينبغي على المدقق أن يقوم بالتخطيط المناسب و أن يبذل ما في وسعه لدراسة أحوال العميل حتى يتمكن من إعداد الخطة بشكل مناسب. و إذا لم يبذل المدقق العناية المعقولة في هذه الفترة الأولية ستكون النتائج المبنية عليها غير سليمة. و خلال عملية الاختبارات الجوهرية على المدقق أن يقوم بالاختبارات باذلا الحذر المهني المطلوب سواء كان في انتقاء الأدلة أو جمعها أو تقيمها. و في مرحلة إعداد التقرير على المدقق أن يكون حذرا و متيقظا من اجل تقييم الأدلة و تحديد النتيجة النهائية بشكل سليم. و لابد من الأخذ بعين الاعتبار أنه لايوجد حدود واضحة لهذا المعيار و كيفية الحكم على معقولية العناية التي يبذلها المدقق، علما أن الالتزام بمعايير التدقيق يعتبر الحد الأدنى لهذه العناية المعقولة. وقد بين معيار التدقيق رقم 200 في هذا المجال، أن الشك (الحذر) المهني و الذي يطلق عليه بالغة الإنجليزية Professional Skepticim هو موقف عقلي و يعني قيام المدقق بالتقييم الناقد و الاستفهام العقلي لمدى صدق أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.

ثانيا : معايير العمل الميداني : Standards of Field Work

ترتبط هذه المعايير بعملية تنفيذ الإجراءات التدقيقية المختلفة أي بمهة التدقيق الرئيسية، و تشمل ثلاثة معايير :

- المعيار الأول: التخطيط و الأشراف: يجب على المدقق أن يقوم بالتخطيط الكافي و المناسب لعملية التدقيق، حيث أنه لا يجوز أن يكون التدقيق إرتجاليا، و إنما لابد أن يكون هناك خطة واضحة و برنامج تدقيق مفصل يبين المهمات التدقيقية و مواعيدها و من يقوم بها. و ينبغي أن يكون هناك إشراف كافي على أعمال التدقيق المختلفة.
- المعيار الثاني: دراسة و فهم نشاط المنشاة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية ذات الصلة بالبيانات المالية: إن الغاية من هذه العملية التي يقوم بها المدقق هي تحديد و تقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، و من أجل تصميم طبيعة و حجم و توقيت اختبارات التدقيق.

و الرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية للمنشأة و كافة الوسائل و الطرق التي تستخدمها بهدف الحصول على بيانات مالية ذات مصداقية، و تشجيع الكفاءة و الفاعلية، و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية و القوانين و الأنظمة الموضوعة من قبل الإدارة. ومن هذا التعريف يتبين أن أهداف الرقابة الداخلية هي :

- التأكد من دقة و مصداقية البيانات المحاسبية و مدى إمكانية الاعتماد عليها. حيث تقع على عاتق الإدارة و مسؤولية التأكد من أن البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية تم عرضها بعدالة و بما يتفق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

- رفع الكفاية الإنتاجية و تحقيق الفعالية. حيث يجب على الإدارة توفير الإجراءات الرقابية التي تساعد في تعزيز الاستخدام الكفؤ و الفعال للموارد الاقتصادية .
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية و القوانين و الأنظمة النبي ينبغي على المنظمات

- **معيار الثالث: الحصول على أدلة تدقيق كافية و مناسبة و ذات موثوقية.**

يشير Gray أن مصطلح أدلة التدقيق يقصد بيه جميع ما يحصل عليه المدقق مثل المستندات و التقارير و نتائج الاستفسارات و التقديرات و الاستنتاجات و عمليات الاحتساب و التي يبني عليها المدقق حكمه المهني ليقرر فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية و عادلة.

و يقد بين AICPA في هذا الشأن، أن أدلة التدقيق تشمل البيانات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية و جميع المعلومات الإضافية المتاحة للمدقق و التي تعزز هذه البيانات المالية، و من خلال هذا التعريف يمكن أن نلاحظ أن الجزء الاول (البيانات المالية) هي أدلة متوفرة للمدقق و يمكن الدخول إليها مباشرة. و هذا النوع يشمل السجلات المحاسبية و المستندات و الاحتساب و المشهادة الفعلية للأصول. أما النوع الثاني فيشمل الأدلة التي يتم إنشاؤها لتلبية احتياجات المدقق و تشمل المعلومات المقدمة من الإدارة و العاملين و تقييم الأنظمة و المصادقات الخارجية و غيرها.

ثالثا : المعايير الخاصة بإعداد التقرير Standards of Reporting

إن تقرير مدقق الحسابات هو وسيلة الاتصال بين مدقق الحسابات و مستخدمي البيانات المالية المدققة، وهو زبدة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها.و يعتبر تقرير المدقق الخارجي خلاصة عمله، و الوثيقة الرسمية المكتوبة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالبيانات المالية و بعملية التدقيق . و يعتبر التقرير أيضا أحد المراجع الرئيسة التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسؤوليات المدقق سواء منها المدنية أو الجنائية.

و قد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين أربعة معايير توافرها حتى يتمكن تقرير المدقق من توصيل النتائج الدقيقة و الصادقة لمستخدمي البيانات المالية، و هي:

- يجب أن ينص التقرير في الفقرة إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت حسب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما,
- يجب أن يبين المدقق في تقريره فيما إذا كانت المبادئ المحاسبية التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية تختلف عن تلك التي إستخدمت عند إعداد القوائم المالية في الفترة السابقة. أما إذا كانت المبادئ المستخدمة هي نفسها كما في السنة السابقة فلا داعي للإشارة إلى ذلك، حيث أن عدم الإشارة إلى ذلك تعني أنه لا يوجد تغيير في المبادئ.
- يفترض أن القوائم المالية تحتوي على البيانات و الإيضاحات الكافية و المناسبة، و بخلاف ذلك لابد أن يشير المدقق إلى عدم كفاية و مناسبة الإفصاح.
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي مكتوب يبين النتيجة النهائية لعملية التدقيق. وهذا الرأي يكون في فقرة خاصة، و يكون خاص بالبيانات المالية كوحدة واحدة.

3. معايير التدقيق الدولية: Internal Standards on Auditing (ISA)

معايير التدقيق الدولية هي معايير صادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين و الذي هو منظمة دولية تهتم بشؤون مهنة المحاسبة، و قد تأسس هذا الإتحاد عام 1977، و الهدف المعلن من تأسيسه هو تقديم الخدمة الأفضل للمجتمع، و لذلك فإن الإتحاد الدولي للمحاسبين يسعى إلى زيادة الالتزام بتقديم معايير مهنية ذات جودة عالية، و فيما يلي الأنشطة الأساسية الذي يقدمها هذا الإتحاد لخدمة مصالح المجتمع:

1- تطوير و دعم معايير مهنية عالمية و قواعد للسلوك المهني.

2- تشجيع التقارب في المعايير المهنية بشكل فعال و خاصة فيما يتعلق بالتدقيق و خدمات التأكيد و الأخلاقيات و التعليم و معايير الابلاغ المالي

3- متابعة التحسين المستمر في جودة التدقيق و الإدارة المالية

4- تشجيع القيم العالية لمهنة المحاسبة لضمان تحقيق إستمرارية جذب أصحاب الكفاءة العالية.

5- زيادة الثقة في جودة و مصداقية البيانات المالية.

لقد أدرك الاتحاد الدولي مدى الحاجة إلى إطار عام عالمي متجانس لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المهنة، و قد أهتم الاتحاد بتطوير هذا الإطار العام ليشمل مكونات تتعلق بدليل السلوك المهني و معايير التدقيق الدولية و معايير التعليم الدولية و معايير محاسبة القطاع العام الدولية.

و لما كانت المهمة الأساسية للاتحاد الدولي للمحاسبين هي تطوير مهنة المحاسبة و التدقيق من أجل المساعدة في تقديم أفضل الخدمات لمستخدمي البيانات المالية، قام الاتحاد بتشكيل مجلس معايير التدقيق و خدمات التأكيد الدولي من أجل المساهمة في تطوير المعايير، و بالأخص معايير التدقيق و معايير خدمات التأكيد الاخرى و الخدمات ذات العلاقة و معايير الرقابة على الجودة.

و قد قام هذا المجلس بصياغة و إصدار المعايير من أجل المساعدة في توقير نوع من الانسجام و التطابق في خدمات التدقيق و الخدمات ذات العلاقة في أنحاء العالم المختلفة. و قد قام هذا المجلس بإصدار المعايير الدولية و التي تم تبنيها من قبل معظم الدول و البلدان الأعضاء في ذلك الاتحاد. و قد ألزم الاتحاد الدولي الدول الأعضاء في الإتحاد بالانصياع لهذه المعايير و خاصة في الأمور المادية ما لم تتعارض مع القوانين و الأنظمة المحلية.

المجموعة الأولى: (100-199) قضايا تمهيدية

و تبين هذه المجموعة من المعايير المفاهيم الأساسية الخاصة بمعايير التدقيق الدولية و التي تشير إليها المعايير باستمرار من خلال تفصيل المعايير. بمعنى آخر تبين هذه المجموعة التعاريف الأساسية و الأمور العامة التي تتعلق بشرعية المعايير و مدى أولويتها و أهميتها و أهدافها، كما هو موضح في بداية الفقرة من هذا الفصل.

المجموعة الثانية: (200-299) المبادىء العامة و المسؤوليات:

و تحتوي مجموعة من المعايير التي تبين الهدف من التدقيق و المبادىء العامة التي تحكم عملية التدقيق و شروط إتفاقيات التدقيق و الأسس التي تحكم جودة عملية التدقيق و بيان لمتطلبات توثيق عملية التدقيق و مسؤوليات المدقق الخاصة بالغش و المخالفات القانونية و موقف المدقق من ذلك، و فيما يلي بيان هذه المعايير و أرقامها:

1. (200) الهدف و المبادىء العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية.
2. (210) شروط إتفاقيات التدقيق.
3. (220) الرقابة على جودة تدقيق البيانات المالية التاريخية.
4. (230) التوثيق.
5. (240) مسؤولية المدقق فيما يتعلق بالغش عند تدقيق البيانات المالية.
6. (250) مراعاة القوانين و الأنظمة عند تدقيق البيانات المالية.
7. (260) الإتصالات مع المضطلعين بعملية التحكم المؤسسي أي حوكمة الشركات بشان قضايا تدقيقة.
8. (265) توصيل الأمور التي تتعلق بنقاط ضعف في الرقابة الداخلية.

المجموعة الثالثة : (300-499) تقييم المخاطر و الاستجابة لهذه المخاطر:

و تتعلق هذه المجموعة بتخطيط عملية تدقيق البيانات المالية و بيان لكيفية و أهمية فهم منشاة العملي و بيئتها و تقييم مخاطر التحريفات المادية و تعريف بالمادية في التدقيق من ناحية كمية و نوعية وعلاقتها بأدلة و مخاطر التدقيق و الإجراءات التي يقوم بها المدقق إستجابة لهذه المخاطر. و كذلك تبين هذه المجموعة الاعتبارات المتعلقة بتدقيق المنشات التي تستعين بمؤسسات الخدمات. و فيما يلي بيان بهذه المعايير و أرقامها:

9. (300) التخطيط لتدقيق البيانات المالية.
10. (315) فهم منشاة العميل و بيئتها و تقييم مخاطر التحريفات المادية
11. (320) المادية في التدقيق.
12. (330) إجراءات المدقق في الاستجابة للمخاطر المقيمة.
13. (402) اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشأت التي تستعين بمؤسسات الخدمات.
14. (450) تقييم التحريفات التي تم تحديدها خلال عملية التدقيق.

المجموعة الرابعة: (500-599) أدلة التدقيق:

وتشمل هذه المجموعة المعايير التي تبين أدلة التدقيق من حيث ماهيتها و خصائصها و أنواعها و الإجراءات التي يقوم بها المدقق للحصول على هذه الأدلة مع بيان للاعتبارات الخاصة بتدقيق الأرصدة الافتتاحية و المصادقات الخارجية و الاجراءات التحليلة و العينات و تدقيق التقديرات المحاسبية و الأطراف ذات العلاقة ، و فيما يلي بيان بهذه المعايير و أرقامها"

15. (500) أدلة التدقيق.
16. (501) أدلة التدقيق – إعتبارات إضافية لبنود خاصة.

17. (505) المصادقات الخارجية.

18. (510) التكليف الأولى– الأرصدة الافتتاحية.

19. (520) الاجراءات التحليلية .

20. (530) عينات التدقيق ووسائل أخرى للاختبارات.

21. (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة و الافصاح عنها.

22. (550) الأطراف ذات العالقة.

23. (560) الأحداث اللاحقة.

24. (570) الاستمرارية.

25. (580) تمثيلات (إقرارات) الإدارة.

المجموعة الخامسة: (600-699) إستعمال عمل الآخرين:

و تتعلق هذه المجموعة بالمعايير التي تحكم تعامل المدقق مع المدققين الآخرين و المدقق الداخلي و الخبراء من حيث مدى التعاون بينهم و متطلبات الاستعانة بهم، و فيما يلي بيان بهذه المعايير و أرقامها:

26. (600) اعتبارات خاصة– تدقيق حسابات المجموعة بما فيها عمل مدقق ثانوي لجزء منها.

27. (610) الأخذ بعين الاعتبار عمل المدقق الداخلي.

28. (620) استعمال عمل الخبير.

المجموعة السادسة : (700-799) نتائج التدقيق و التقرير:

تبين هذه المجموعة المعايير الخاصة بتقارير مدقق الحسابات من حيث أنواع التقارير و ذلك ببيان مكونات التقرير المعياري و النظيف و شروط إصداره و مكوناته و من ثم بيان أنواع التقارير الأخرى مثل التقرير النظيف مع فقرة تفسيرية و المتحفظ و المخالف و تقريرالامتناع بالإضافة إلى بيان التقارير التي

تتعلق بالبيانات المالية المقارنة و التقرير عن المعلومات الأخرى الموجودة مع البيانات المالية المدققة، و فيما يلي بيان بهذه المعايير و أرقامها.

29. (700) تكوين الرأي و التقرير عن البيانات المالية.

30. (705) تعديلات تقرير مدقق الحسابات المستقل.

31. (706) الفقرات التأكيدية و الفقرات الخاصة بقضايا أخرى في تقرير المدقق.

32. (710) المقارنات.

33. (720) معلومات أخرى في مستندات تحتوي بيانات مالية مدققة.

المجموعة السابعة: (800-899): مواضيع خاصة.

34. (800) اعتبارات خاصة: تقرير المدقق عن البيانات معدة و فقا لأطر ذات أغراض خاصة.

35. (805) اعتبارات خاصة: تدقيق بعض البيانات المالية أو بعض بنودها أو حساباتها.

36. (810) اعتبارات خاصة: مهمة التقرير عن ملخصات البيانات المالية.

المجموعة الثامنة: (1000-1100) تفسيرات معايير التدقيق الدولية

و تشمل هذه المجموعة تفسيرات لبعض معايير التدقيق الدولية

المجموعة التاسعة : (2000-2699) المعايير الدولية الخاصة بمهمة الاطلاع:

37. (2400) مهمات مراجعة (الاطلاع على) البيانات المالية.

المجموعة العاشرة: (3000-3699) المعايير الدولية الخاصة بمهام التأكيد الأخرى:

38. (3000) مهام تأكيد غير الاطلاع و تدقيق البيانات المالية.

39. (3400) فحص المعلومات المالية المتوقعة.

المجموعة الحادية عشر: (4000-4699) المعايير الدولية الخاصة بالخدمات ذات العلاقة:

40. (4400) التكليف لإنجاز إجراءات متفق عليها متعلقة بالبيانات المالية.

41. (4410) التكليف لتحضير البيانات المالية.

الفصل السابع:

الفصل السابع

مهمة تدقيق الحسابات

مقدمـة :

إن عملية الدقيق هي عملية منتظمة لجمع وتقويم الأدلة، تتكون هذه العملية من خطوات مدروسة مستمدة من الخبرة العملية للمدققين المبنية على مستويات معقولة من المؤهلات العلمية، والتي تمكن المدقق في النهاية من الخروج برأي مناسب عن مدى عدالة القوائم المالية وحقيقة تمثيلها لواقع المنشأة.

حسب Jaques Renard فإن أي مهمة لنشاط التدقيق، سواء كان داخليا أو خارجيا (تدقيق مالي)، تمر بثلاث مراحل أساسيا و المتمثلة في: مرحلة الدراسة و التخطيط ثم مرحلة الفحص و التحليل و أخيرا مرحلة الخاتمة أي بلورة نتائج التدقيق في التقرير.

بينما يشير المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونين أن عملية التدقيق عادة ما تشمل الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: قبول مهمة التدقيق وما قبلها(ما قبل التدقيق): Preplanning the Audit.

الخطوة الثانية: التخطيط لعملية التدقيق : Planning the audit Process.

الخطوة الثالثة: تنفيذ إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية للعمليات :

Implementation of Control Tests and Substantive Tests of Transations.

الخطوة الرابعة: تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والإختبارات التفصيلية للأرصدة:

Implementation of Analytical Procedures and Detailed Tests of Balances.

الخطوة الخامسة: استكمال عملية التدقيق.

و فيما يلي شرح الخطوات :

1. قبول مهمة التدقيق وما قبلها (ما قبل التخطيط) Preplanning the Audit

قبل اتخاذ المدقق قرارا بالموافقة على تدقيق حسابات شركة معينة أو الاستمرار مع عميل معين عليه أن يقوم بالحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها وان يجمع المعلومات المناسبة التي تساعده في اتخاذ هذا القرار . وقد تختلف هذه المعلومات في حالة كون العميل جديد أو كونه قديم، وفيما يلي بيان لهذه المعلومات:

1.2 قبول العملاء والاستمرار معهم:

على الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق أن يقوم بتقييم العميل المحتمل قبل الموافقة على قبوله، وأن يراجع العلاقة مع العملاء الحاليين باستمرار. ففي حالة كون العميل جديد، يقوم الشريك المسؤول بتقييم وضع المنشأة في السوق من ناحية سمعتها وقدرتها التنافسية وقدرة الشركة على الاستمرار، ويقوم بتقييم علاقة الادارة مع المدقق السابق لمعرفة مدى قدرة المدقق على الحفاظ على استقلاليته ومدى ممارسة الإدارة ضغوطا عليه، أما العملاء القدامى فإنه يتم تقييم إمكانية الاستمرار معهم، حيث يتم تقييم العلاقة معهم في الفترة أو الفترات السابقة وبالأخص مدى وجود تضارب بينهم ومدى ممارسة العميل لضغوطات على المدقق للتأثير على رأيه أو منعه من الحصول على الأدلة التي يراها ضرورية. وفيما يتعلق بأتعاب التدقيق فإن وجود بعض الأتعاب المتأخرة قد يجعل المدقق يمتنع عن الاستمرار مع العميل لفترة جديدة. وكذلك الأمر في حالة وجود دعوى قضائية مقامة من قبل العميل ضد المدقق، حيث أن وجود مثل هذه القضية قد يهدد استقلالية المدقق ويجعله يخضع لبعض الضغوطات من قبل العميل، وبالتالي فإن المدقق قد يفكر في عدم قبول الاستمرار مع هذا العميل.

و بالأخص يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما يلي :

1. مدى استقامة المالكين والمديرين الأساسيين للشركة وأولئك الذين لهم مسؤولية التحكم المؤسسي.

2. فيما إذا كان الفريق المكلف بالمهمة يتمتع بالكفاءة التي تمكنه من القيام بالمهمة ولديه الوقت والموارد الضرورية.

3. فيما إذا كان بإمكان شركة التدقيق وفريق المهمة الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية بما فيها الاستقلالية.

1.2 تحديد الأسباب التي تجعل العميل يطلب التدقيق :

إن معرفة الفئات التي ستقوم باستخدام تقرير مدقق الحسابات، ومعرفة الأمور التي يمكن أن تقوم هذه الفئات باستخدام التقرير فيها، يمكن المدقق من تقييم مخاطر الأعمال ومن ثم تقييم مخاطر التدقيق المقبولة.فقد يستنتج المدقق بأن العميل يواجه مخاطر كبيرة وان هناك فئات كثيرة وذات مصالح متعددة ستعتمد على تقريره وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر التي قد يواجهها المدقق، وبالتالي فإن المدقق قد يضطر إلى جعل مخاطر التدقيق المقبولة منخفضة جدا، وهذا الأمر قد يجعل المدقق يرفض قبول المهمة أو يطلب أتعاب تكفي لمواجهة هذه المخاطرو تمكن المدقق من جمع الأدلة الكافية والمناسبة.

3.2 التفاهم مع العميل على شروط الإتفاقية (معيار رقم 210):

بعد جمع المعلومات السابقة وتقييمها واتخاذ قرار بقبول مهمة التدقيق الجديدة أو الاستمرار مع العميل القديم يقوم المدقق والعميل بتحديد شروط الاتفاقية وإعداد رسالة الارتباط أو ما يسمى كتاب التكليف Engagement Letter . وهذه الرسالة هي عبارة عن العقد الموقع من قبل الطرفين والذي يبين شروط الاتفاقية ويحدد طبيعة مهمة المدقق ومسؤوليات المدقق والادارة.

و قد يبين معيار التدقيق الدولي رقم 210 شروط التكليف بعملية التدقيق التي ينبغي أن تتضمنها رسالة الارتباط، حيث أنه من مصلحة المدقق والعميل أن يتم توضيح شروط الاتفاقية في عقد التكليف أو ما يسمى رسالة الارتباط، من أجل تحديد المسؤوليات والمساعدة في إزالة أي لبس قد ينشأ خلال عملية

التدقيق أو أية خدمات أخرى ذات علاقة وقبل كتابة عقد التدقيق على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عدة أمور :

الأمور التي يأخذها المدقق بعين الاعتبار قبل توقيع العقد:

1- أن يتأكد من أن إطار الإبلاغ المالي المطبق مقبول لغاية إعداد البيانات المالية ذات الغرض العام أو أن هذا الإطار مطلوب وفقا لمتطلبات القانون والتشريعات وذلك قبل أن يوافق على قبول المهمة. وإذا تبين للمدقق أن إطار الإبلاغ المالي المطبق غير مقبول ويعاني من عيوب فإن المدقق يقبل هذه المهمة فقط إذا تم الإفصاح عن هذه العيوب أو أن الإدارة وافقت على استخدام إطار آخر مقبول. وكذلك إذا كان إطار الإبلاغ المالي المطبق وفقا للقوانين غير مقبول من وجهة نظره فإنه يقبل هذه المهمة فقط إذا تم بيان العيوب في هذا الإطار بشكل كاف لتجنب حصول أي سوء فهم وينبغي الإشارة إلى أية أمور تتعلق بطريقة معالجة الإدارة لهذه العيوب في رسالة الارتباط، وإذا لم تستجب الادارة لاحقا لهذه التعديلات فإن المدقق ينظر في إمكانية تعديل تقريره.

2- أخذ موافقة الإدارة بأنها تعي وتدرك مسؤولياتها عن :

- إعداد البيانات المالية بما يتفق مع إطار الإبلاغ المالي المقبول وبما يحقق العرض العادل أو وفقا للمتطلبات القانونية

- تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية يحقق الالتزام بإطار الإبلاغ المالي ويساعد في تحضير بيانات مالية خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن الخطأ أو الغش.

- تزويد المدقق بعدة أمور تشمل: تسهيل عملية الدخول لأي معلومات تتعلق بإعداد البيانات المالية، وأي معلومات يراها المدقق ضرورية للقيام بعملية التدقيق وإمكانية الاتصال غير المقيد بالأفراد الذين يرى المدقق ضرورة الاتصال بهم للحصول على أدلة التدقيق.

محتويات رسالة الارتباط:

قد تختلف محتويات رسالة الارتباط من تكليف إلى آخر ولكنها بشكل عام قد تحتوي على الأمور التالية:

- الهدف من تدقيق البيانات المالية.
- مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية.
- إطار الإبلاغ المالي المطبق.
- نطاق عملية التدقيق بما في ذلك الإشارة إلى القوانين والأنظمة ذات العلاقة .
- شكل التقرير أو التقارير.
- الاشارة إلى مخاطر احتمال عدم تمكن المدقق من اكتشاف التحريفات المادية في البياناتالمالية بسبب استخدام العينات في التدقيق ووجود المحددات المتوارثة المختلفة.
- الإشارة إلى ضرورة تمكين المدقق من الحصول على، أو الاطلاع على، كافة السجلات والمستنداتو المعلومات التي يراها ضرورية.

و قد يرغب المدقق أن تشتمل رسالة الارتباط أيضا على الأمور التالية :

- ترتيبات التخطيط لعملية التدقيق.
- توقعه باستلام كتب تثبت معلومات العميل الشفوية التي حصل عليها أثناء التدقيق.
- الطلب من العميل تأكيد البنود الخاصة برسالة الارتباط وذلك بإقراره بتسلم الكتاب والموافقة عليه.
- وصف لكتب أو تقارير أخرى يتوقعأن يصدرها المدقق للعميل.
- اساس احتساب الأتعاب.
- ترتيبات مشاركة المدققين الآخرين والخبراء في بعض أوجه التدقيق.

- الترتيبات لاشتراك المدققين الداخليين وموظفي العميل.
- الترتيبات التي ستتم مع المدقق السابق – إن وجد– في حالة التدقيق الجديد .
- الإشارة إلى اية اتفاقيات أخرى بين المدقق والعميل.

تدقيق الأقسام :

عندما يكون مدقق الشركة الأم هو أيضا مدقق شركة تابعة أو فرع أو قسم فإن عليه أن ينظر في العوامل التي قد تؤدي إلى إرسال كتاب منفصل يتعلق بهذا القسم، ومن هذه العوامل :

- من الذي يعين المدقق الحسابات لهذا القسم.
- ما إذا كان سيصدر تقريرا منفصلا لذلك القسم.
- المتطلبات القانونية.
- مدى العمل الذي قام به المدققين الآخرون .
- نسبة ملكية الشركة الأم للقسم.
- درجة استقلالية إدارة القسم.

استمرار عملية التكليف لأكثر من فترة :

في حالة تكرار عملية التكليف، فإن على المدقق الأخذ بعين الإعتبار فيما إذا كانت الظروف تتطلب إعادة النظر في شروط التكليف وفيما إذا كانت هناك حاجة بتذكير العميل بالشروط الموجودة بالنسبة لعملية التدقيق.

و لكن العوامل التالية قد تجعله يقرر إرسال رسالة ارتباط جديدة :

- أية دلالات على أن العميل يسيء فهم هدف التدقيق ونطاقه.

- تغييرات في الشروط أو شروط خاصة جديدة.
- تغييرات في إدارة الشركة وملكيتها.
- تغيير مهم في حجم الشركة وطبيعة أعمالها.
- المتطلبات القانونية.
- التغيير في إطار الإبلاغ المالي المطبق.

قبول التغيير في مهمة التكليف :

في حالة رغبة العميل تغيير مهمة التكليف إلى مهمة أخرى تزود بمستوى أقل من التأكيد فإن المدقق يقوم بدراسة معقولية الطلب من أجل إتخاذ قرار بالموافقة على ذلك أو رفضه، وقبل الموافقة على القرار على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار أي متطلبات أو تأثيرات تعاقدية أو قانونية . ويمكن تقسيم الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى طلب العميل تغيير المهمة إلى النوعين التاليين:

أولا : أمور لا تجعل المدقق يوافق على قبول التغيير في المهمة التي كلف بها وتشمل وجود قيود على عملية التدقيق سواء كانت على نطاق التدقيق أو استقلالية المدقق وسواء كانت هذه القيود ناتجة عن الظروف أو ضغوط من الإدارة، أو في حالة عدم توفر المعلومات والحصول على الأدلة الكافية أو في حالة وجود ما يشير إلى التلاعب والغش. وفي حالة عدم موافقة المدقق على التغيير وعدم السماح له بالاستمرار في المهمة الأصلية فإنه يأخذ بعين الاعتبار الانسحاب من المهمة بعد دراسة واجباته التعاقدية وإبلاغ الأطراف ذات العلاقة بذلك مثل مجلس الإدارة والمساهمين .

ثانيا: أمور يمكن أن تجعل المدقق يوافق على طلب التغيير، وتشمل التغير في الظروف التي تؤثر على مدى الحاجة إلى خدمة التدقيق أو الخدمة التي كلف بها سابقا، أو أن يتبين أنه يوجد سوء فهم يتعلق بطبيعة وحدود المهمة التي كلف بها المدقق قبل طلب التغيير . وفي حالة موافقة المدقق على التغيير في

المهمة فإنه ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية التي قد تؤثر على العقد. وإذا كان العمل الذي تم إنجازه لغاية تاريخ التغيير في المهمة ينسجم مع معايير التدقيق الدولية الخاصة بالمهمة الجديدة فإنه لا داعي أن يشير المدقق في تقريره الجديد إلى المهمة السابقة وأية إجراءات تمت لتلك الغاية. أما إذا تم تغيير المهمة السابقة إلى مهمة جديدة تتكون من اجراءات محددة ومتفق عليها فإنه يمنك الاشارة إلى تلك الاجراءات المنجزة باعتبارها جزءا من تقرير المدقق عن هذه المهمة الجديدة. ولا بد من الاشارة إلى أنه في حالة تغيير شروط الاتفاقية يكون من الضروري توضيح شروط الاتفاقية الجديدة.

نموذج لرسالة الارتباط:

إلى مجلس الإدارة أو (ممثل الإدارة) .....

بناءا على ما تقدمتم به من طلب لتدقيق ميزانية شركة.....كما في 2009/12/31 وقائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للشركة عن السنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص بالسياسات المحاسبية والملاحظات الهامة، فإنه يسرنا أن نؤكد لكم قبولنا لمهمة التدقيق وفهمنا لهذه المهمة وفقا لهذه الرسالة . إن تدقيقنا يهدف إلى إبداء رأي في البيانات المالية.

سنقوم بعملية التدقيق وفقا للمعايير التدقيق الدولية. هذه المعايير تتطلب أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية ونخطط لعملية التدقيق وننفذها من أجل الحصول على تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية. إن تدقيقنا يتضمن القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول القيم والافصاحات في البيانات المالية. إن الاجراءات المنفذة تعتمد على حكم المدقق المهني بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. إن عملية التدقيق تشمل أيضا تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية تقديرات الإدارة والعرض العادل للبيانات المالية بشكل عام.

و بسبب الطبيعة الاختيارية للتدقيق والمحددات المتوارثة في عملية التدقيق والمحددات المتوارثة في النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية فإنه يوجد مخاطر لا يمكن تجنبها من احتمال وجود تحريفات مادية تبقى غير مكتشفة.

و منأجل القيام بعملية التقييم فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد البيانات الماليةو العرض العادل لها، وذلك من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس من أجل إعطاء رأي عن فاعلية الرقابة الداخلية. ومع ذلك فإننا نتوقع أن نقوم بتزويدكم بتقرير منفصل عن نواحي الضعف المادية التي تتعلق بتصميم أو تنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتي ترد إلى انتباهنا خلال عملية تدقيق البيانات المالية.

و لابد من التأكد على أن مسؤولية تحضير البيانات المالية من أجل العرض العادل للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة وفقا لإطار الإبلاغ المالي الدولي تقع على عاتق إدارة الشركة. وإن تقريرنا سيشير إلى مسؤولية الإدارة عن العرض العادل للبيانات المالية وفقا لإطار الإبلاغ المالي المطبق وأن هذه المسؤولية تتضمن:

1- تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلية يحقق العرض العادل للبيانات المالية الخالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

2- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة.

3- إعداد تقديرات محاسبية معقولة في ظل ظروف المنشأة.

و كجزء من عملية التدقيق سنطلب من الإدارة تزويدنا بكتاب التمثيل والذي تؤكد فيه الإدارة على مسؤوليتها عن التأكيدات التي قدمت لنا والتي تتعلق بعملية التدقيق.

و إننا نأمل التعاون التام من قبل الإدارة والموظفين في كل ما نحتاج إليه ونأمل القيام بتفوير ما نحتاج إليه من سجلات ووثائق ومعلومات أخرى.

تضاف هنا أية معلومات تتعلق بالأتعاب.

نرجو التكرم بالإطلاع والتوقيع وإعادة الصورة المرفقة من هذا الكتاب ليؤكد على أن ما فيه يتفق مع فهمكم لترتيبات تدقيق البيانات المالية.

الإسم والعنوان والتوقيع والتاريخ.

4.2 اختيار فريق عمل التدقيق :

يقوم المدقق بتحديد احتياجات العمل وتوزيع المهام المختلفة على المدققين المساعدين، وعلى المسؤول أن يتأكد من توفر المؤهلات والقدرات الكافية لدى فريق العمل مما يمكنهم من القيام بالمهمة بشكل صحيح.

2.التخطيط لعملية التدقيق (معيار رقم 300) : Planning the Audit Process

ويعتبر التخطيط من الأمور المهمة في عملية التدقيق، ومتطلب أساسي بناء على معايير التدقيق الدولية، وهو كذلك أحد معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. ولابد من التخطيط حتى لا يكون العمل ارتجاليا، وحتى يتمكن المدقق من بذل العناية المهنية المعقولة. وبشكل عام فإن التخطيط لعملية التدقيق يساعد في تحقيق الأمور التالية:

1- تمكين المدقق من الحصول على الأدلة الكافية والمناسبة وتقويم هذه الأدلة بحيث يتحقق له بذل القدر المناسب من العناية المهنية المعقولة وبالتالي تقليل احتمالية الخروج بنتائج غير مناسبة من عملية التدقيق وتجنيب المدقق التعرض للمساءلة القانونية.

2- توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لتنفيذ عملية التدقيق بشكل مناسب مما يساعد في تحقيق الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق تقليل تكاليف التدقيق والتركيز على الأمور المهمة.

3- الحد من إمكانية حصول خلاف بين المدقق والعميل، وذلك عن طريق توضيح الأمور الضرورية والمسؤوليات قبل البدء بعملية التدقيق.

و عادة تشتمل عملية التخطيط على عدة أمور مهمة نبينها فيما يلي :

مكونات وعناصر عملية التخطيط :

1- الحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها، والحصول على معلومات عن العمليات القانونية للعميل.

2- تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية.

3- تحديد المستويات الأولية للمادية وتقدير مخاطر التدقيق.

4- دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل وتقييم مخاطر الرقابة.

5- تصميم خطة التدقيق العامة وبرنامج التدقيق التفصيلي.

على المدقق أن يولي الأمور المذكورة أعلاه العناية الفائقة حتى يصل إلى درجة معقولة من الطمأنينة بأن نتائج التدقيق توفر قدرا معقولا من الطمأنينة لمستخدمي البيانات المالية وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق إلى حد معقول، وفيما يلي توضيح لهذه الخطوات بشيء من التفصيل :

1.3 أولا: الحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها والعمليات القانونية للعميل:

و تعتبر هذه الخطوة أول خطوات عملية التخطيط التي يجمع المدقق من خلالها المعلومات المناسبة عن طبيعة نشاط العميل والصناعة التي يعمل فيها، وتشتمل هذه المعلومات على ما يلي:

أ- القيام بزيارة ميدانية لمنشأة العميل من أجل الحصول على درجة من الفهم للعمليات التشغيلية وإجراء المقابلات مع الموظفين والحصول على معلومات بشكل مباشر عن مختلف النواحي الفنية.

ب- تحديد الأطراف ذات العلاقة والتي تشمل كل الجهات الرئيسة التي يتعامل معها العميل ويكون هناك تأثير مادي لأحد الطرفين على الآخر. وفي حالة التعامل بعمليات ذات تأثير مادي فإنه لابد من الإفصاح عنها.

ج-الحصول على معلومات عن العمليات والتعاقدات أو الالتزامات القانونية للعميل، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من خلال مراجعة النظام الأساسي وعقد التأسيس ومحاضر الاجتماعات والتعاقدات المختلفة وغيرها من الوثائق.

د-الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي بمختلف مكوناته.

و تعتبر هذه المعلومات من الأهمية بمكان للمدقق حيث أنها تخدمه في تحقيق الأمور التالية : (Boynton,et al.,2001)

1- تكوين توقعات عن مختلف بنود البيانات المالية، حيث أن المدقق يستطيع من خلال استخدام المعلومات التي تتعلق بأداء الشركة أن يطور بعض التوقعات التي تتعلق بما يجب أن تظهره القوائم المالية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

2- إمكانية تحديد مدى تأثير خصائص الصناعة التي يعمل فيها العميل على نظم المعلومات الخاصة بمنشأة العميل .

3- تقييم مدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للعميل، حيث أن البيانات المالية تحتوي عادة على بعض التقديرات المالية، مثل الاهتلاك والمخصصات وغيرها.

4- تحديد القواعد المحاسبية الخاصة ببعض الصناعات إذا كان هناك خصوصية في هذا الأمر، وهذا قد يكون في بعض البلدان، وإذا كان هناك بعض الخصوصية في المعايير المحاسبية، فإن المدقق بحاجة إلى فهم هذه المعايير.

1.3 ثانيا : القيام بإجراءات المراجعة التحليلية الأولية.

المراجعة التحليلية هي عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة ونشاطاتها. ويعتبر القيام بهذه الإجراءات في مرحلة التخطيط إلزاميا، ويهدف بشكل أساس إلى الحصول على فهم لنشاط العميل وتمكين المدقق من تقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية، وبالتالي توجيه المدقق إلى الأمور التي قد تحتوي على تحريفات مادية، وسيتم مناقشة هذا الموضوع لاحقا في الفصل الخاص بأدلة التدقيق.

3.3 ثالثا : تحديد المسؤوليات الأولية للمادية وتقدير مخاطر التدقيق.

أشار المعيار الدولي رقم 320 إلى أن المادية هي مقدار الحذف أو الانحراف في البيانات المالية والذي في ضوء الظروف المحيطة يجعل من الممكن تغيير القرار المتخذ من قبل مستخدم البيانات المالية الحصيف عند علمه بهذا الحذف أو الانحراف. وفي هذا المجال لابد من توضيح الأمور التالية :

1.3.3 المادية من ناحية كمية :

يقوم المدقق في مرحلة التخطيط بتحديد مستوى المادية من ناحية كمية، ويعتبر تقدير المادية في مرحلة التخطيط تحديدا اوليا قابلا للتغيير مع التقدم في إنجاز عملية التدقيق، وتعتبر الغاية الأساسية من تحديد المستوى الأولي في هذه المرحلة هي المساعدة في التخطيط لجمع الأدلة التي تتعلق بأهداف التدقيق المختلفة، حيث أنه كلما زاد مستوى المادية يقل حجم الاختبارات التي سيقوم بها المدقق، وعادة يقوم المدقق بتحديد مستوى المادية في هذه المرحلة بمستوى أقل مما ينوي استخدامه في المراحل اللاحقة حتى يكون أكثر تحفظا من ناحية جمع الأدلة الكافية. ولابد من الاشارة إلى أن المادية هي مفهوم نسبي، فحجم الانحراف يمكن أن يكون مادي لشركة صغيرة، بينما يمكن أن نعتبر نفس المبلغ غير مادي لشركة كبيرة، أما بالنسبة للأسس التي يمكن أن تستخدم لتقدير المادية فعادة ما يعتبر صافي الدخل قبل الضريبة أحد الأسس التي تستخدم كقاعدة أساسية لتحديد المادية لأنه يتعلق بأهم البنود التي يهتم بها مستخدمو القوائم المالية، وقد يستخدم صافي المبيعات أو مجمل الربح، وإجمالي الأصول حيث يعتبر من أقل الأسس استخداما. وتشمل عملية تطبيق المادية من ناحية تحديد المستوى أو الحكم على النتائج، الخطوات الخمسة التالية :

1- تحديد الحكم الأولي للمادية.

2- تخصيص الحكم الأولي إلى مجموعات فرعية.

3- تقدير الانحراف الإجمالي في كل مجموعة.

4- تقدير الأثر المشترك للتحريف في كافة المجموعات.

5- مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولي من أجل اتخاذ القرار.

2.3.3 المادية من ناحية نوعية :

قد تكون الانحرافات مادية بناء على نوعيتها حيث تعتبر الانحرافات ذات أهمية نسبية في بعض الأحيان بناء على نوع الانحراف وبغض النظر عن القيمة النقدية. فعلى سبيل المثال تعتبر الانحرافات المقصودة أكبر أهمية من غير المقصودة إذا تساوت القيم، وتعتبر المخالفات التي ترتكبها الإدارة بهدف الغش أو التضليل ذات أهمية نسبية بغض النظر عن قيمتها وكذلك الأمر فإن وجود مخالفات لشروط التعاقدات يعتبر من الأمور المادية وذلك لأنها قد تؤدي إلى نتائج سيئة على الطرف الآخر الذي تم التعاقد معه، مثل التحريف في بعض النسب المالية التي تم اشتراطها في عملية التعاقد. وكذلك فإن التحريفات التي تؤثر على اتجاه الأرباح تعتبر من التحريفات المادية.

3.3.3 تأثير مستوى المادية على تقرير المدقق (معيار رقم 700) :

يعتبر تحديد مستوى المادية من الأمور المهمة في تحديد رأي مدقق الحسابات، وكما هو موضح في النقاط التالية :

- إذا كانت الانحرافات المكتشفة ليست ذات أهمية نسبية فإنها لا تؤثر على رأي مدقق الحسابات حيث يعطي المدقق تقريرا نظيفا.
- إذا كانت الانحرافات مهمة نسبيا (مادية) ولكنها غير جوهرية، أي أنها لا تؤثر على كافة أو معظم عناصر القوائم المالية، وبالتالي لا تؤدي إلى جعل القوائم المالية بصورة عامة مضللة، فإن المدقق يعطي تقريرا متحفظا، وهذا يعني أن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة باستثناء أمر معين يتطلب التحفظ.

- إذا كانت الانحرافات مهمة نسبيا (مادية) وجوهرية، أي أنها تؤثر على كافة أو معظم عناصر القوائم المالية، أو بمعنى آخر إذا كان أثرها ينتشر على القوائم المالية، وبالتالي تؤدي إلى جعل القوائم المالية بصورة عامة مضللة، فإن المدقق يعطي تقريرا مخالفا أو يمتنع عن إبداء الرأي حسب الحالة.

4.3.3 مخاطر التدقيق Audit Risks: (معيار رقم 330).

تشير كلمة (Risk) إلى احتمال الحصول على نتيجة سيئة أو خسارة أو غير ذلك بسبب عدم التأكد. وكثيرا ما يتعرض الإنسان إلى مخاطر متعددة ناتجة عن عدم التأكد، فعلى سبيل المثال من يقوم بقيادة السيارة في الضباب يواجه حالة عدم التأكد من وضوح الطريق، وبالتالي فهو معرض لمخاطر الطريق، ومن يشتري الأسهم يواجه خطر الخسارة، وبشكل عام فإنه يمكن تقليل الخطر بمعرفة كيفية التعامل معه. فمثلا تقليل مخاطر الاستثمار في الأسهم قد يكون بالاستثمار بمحفظة الأسهم وذلك بالتنويع في الاستثمار، بمعنى آخر (Not to Putting all Our eggs into One Basket) وتقليل أخطار التعرض لحوادث الطرق قد يكون بمراعاة قواعد السير . وشركات التدقيق تواجه أخطارا ولكن من نوع آخر، فإن المدقق مطلوب منه أن يصدر تقريرا يضمنه رأيه حول عدالة القوائم المالية، وهناك عدة طرق للوصول إلى هذا الرأي، ولكن لا يوجد أي ضمان بأن رأي المدقق غير خاطئ بسبب أمور غير مكتشفة. إذن دائما هناك خطر، وهذا يقودنا إلى تعريف مخاطر التدقيق بأنها : إحتمال احتواء القوائم المالية المدققة على خطأ أو تحريف مادي ولم يكتشف، أواحتمال خروج المدقق بنتيجة غير مناسبة، فمثلا بعد إصدار تقرير المدقق النظيف قد يتبين أن القائم المالية تحتوي علة تحريفات مادية، أو العكس، وبالتالي فإن هناك احتمال أن يتعرض المدقق لخسارة نتيجة تعرضه للمقاضاة. ولابد من الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن التخلص من أخطار التدقيق بشكل نهائي، ولكن المدقق يحاول دائما أن يجعلها عند أدنى مستوى.

أما منهجية المدقق للتعامل مع مخاطر التدقيق فقد شهدت تغيرا ملموسا، فقد كانت الطريقة المفضلة في السابق لتقليل مخاطر التدقيق هي بإتباع مدخل أو طريقة النظم (Based Approach Systems) ثم أصبح المدقق يستخدم منهجية تنطلق من منظور آخر وتركز على مخاطر التدقيق وتسمى Risk-Based Perspectiveو باتباع طريقة مدخل النظم يقوم المدقق بإتباع طريقة التدقيق من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up Methodology) والتي تمكنه من البدء بمجالات اختبار تتعلق بدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي. إن طريقة النظم مبنية على أساس أن فحص وتقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلي سيمكنه من تشكيل رأي حول جودة النظام المحاسبي وبالأخص مدى اكتمال السجلات ومدى خلوها من التحريفات المعتمدة أو الأخطاء، وهذا بدوره يساعد المدقق في تقرير مدى الإعتماد على الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد نطاق الاختبارات الجوهرية. وبشكل عام فإن طريقة النظم مبنية على مجموعة من الأسس والتي تشمل ما يلي:

1- دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية وتقييمه وتسجيل النتائج ويمكن أن يتم ذلك من خلال الملاحظة والاستفسارات والفحص المستندي.

2- التثبت من النتائج الأولية لتقييم نظام الرقابة الداخلية، ووضع برنامج لاختبارات الالتزام والبدء بها.

3- وضع برنامج الاختبارات الجوهرية بناءا على نتائج اختبارات الالتزام، وكلما كانت النظم ضعيفة فإن المدقق بحاجة إلى توسيع نطاق فحصه واختباراته الجوهرية.

و لكن في الوقت الحاضر تبين أن طريقة النظم بالرغم من أهميتها – فإنها لا تتعامل مباشرة مع مسألة أخطار التدقيق. والسبب يعود إلى عدم قدرة هذه الطريقة على ربط جميع المتغيرات في عملية التدقيق والتي تشتمل على سبيل المثال الحصول على المعلومات عن المنشأة وبيئتها وتاريخها السابق وتطبيق نظام الرقابة الداخلية واختبارات الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية، بالإضافة إلى أن هذه

الطريقة قد تتطلب إجراء اختبارات التزام إضافية تؤدي إلى زيادة تكاليف التدقيق وإشغال المدقق في أمور غير مهمة. لذلك فإن الطريقة الحديثة تنطلق من منظور مبني على تحديد المخاطر، حيث أن هناك مجموعة من المخاطر التي يقوم المدقق بالتعامل معها نبينها في الفقرة التالية:

مكونات مخاطر التدقيق :

إن خطر التدقيق هو نتيجة تداخل عدة أنواع من الأخطار مثل الأخطار المتأصلة، أخطار الرقابة، أخطار الاكتشاف، أخطار المراجعة التحليلية، أخطار الاختبارات الجوهرية، أخطار العينات وأخطار غير مرتبطة بالعينات. ويمكن تعريف هذه المخاطر بالشكل التالي:

مخاطر التدقيق المقبولة أو الممكن تحملها (Acceptable Audit Risk (AAR.

و تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن احتمال وجود خطأ أو تحريف مادي في القوائم المالية وعدم تمكن المدقق من اكتشاف ذلك بالرغم من بذله العناية المهنية المعقولة، أو هي المخاطر المقبولة لدى المدقق بأن يقوم باستنتاج نتيجة غير سليمة بعد الانتهاء من اجراءات التدقيق.

المخاطر المتوارثة أو المتأصلة (Inherent Risks (IR : وتعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية في ظل عدم وجود رقابة داخلية أو بافتراض عدم وجود رقابة داخلية ، وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة موضع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق او بافتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية، فمثلا بعض البنود تعتبر ذات خطر متأصل أو متوارث أكثر من غيرها، مثل الأخطار التي تتعلق بالنقدية والمخزون. ومن العوامل التي تؤثر في المخاطر المتوارثة:

1- طبيعة نشاط العميل.

2- نتائج التدقيق السابق.

3- الأطراف ذات العلاقة.

4- وجود عمليات معقدة وعمليات غير روتينية.

5- المخاطر التي تؤثر على مخاطر الغش وحدوث العمليات غير العادية.

مخاطر الرقابة Control Risks (CR) : المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية. أو هي المخاطر الناشئة عن احتمال وجود إنحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو اجتمعت مع بعضها تصبح ماديةو عدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من منعها أو اكتشافها.

مخاطر الاكتشاف المخططة Planned Detection Risks (PDR): المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية من اكتشاف الانحرافات المادية. أو المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية وعدم تمكن المدقق من اكتشافها من خلال الاجراءات التحليلية أو الاختبارات التفصيلية. ويمكن تقييم هذه المخاطر إلى نوعين يتعلقان بالإجراءات والاختبارات التفصيلية :

خطر المراجعة التحليلية Analytical Review Risk (ARR) : الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن إجراءات المراجعة التحليلية لاكتشاف الانحرافات المادية .

خطر الاختبارات الجوهرية Substantive Tests Risk (STR) : الخطر الناتج من عدم تمكن الاختبارات التفصيلية من اكتشاف الانحرافات المادية.

مخاطر العينات Sampling Risk (SR) : المخاطر الناتجة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم تدقيق المجتمع كاملا.

المخاطر غير المتعلقة بالعينات Non – Sampling Risk (NSR) : وهي المخاطر الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة، لكن ذلك ليس مرتبطا بعملية المعاينة، وإنما مرتبط بقدرات وكفاءة المدقق في اختبار المفردات وتقويم نتائجها، وعلى سبيل المثال خروج المدقق برأي غير سليم عن أحد البنود المتضمنة في العينة نتيجة عدم تمكن المدقق من تنفيذ إجراءات الاختبار على هذا البند بشكل سليم.

و بناءا على هذه الأقسام المختلفة يوجد عدة نماذج رياضية لأخطار التدقيق، منها وأكثرها استخداما هو النموذج التالي :AAR = IR × CR × PDR.

مخاطر التدقيق المقبولة = المخاطر المتأصلة × مخاطر الرقابة ×مخاطر الاكتشاف المخططة.

و يقوم المدقق عادة بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة حسب حكمه المهني ودرجة استعداده لتحمل المخاطر، وغالبا ما يستخدم المدققون نسبة 5% كمعدل للمخاطر الممكن تحملها.و يمكن أن يأخذ العوامل التالية عند تحديده لهذا النوع من المخاطر:

1- **درجة اعتماد المستخدمين الخارجين على القوائم المالية:** عندما يتوقع المدقق إعطاء المستخدمين الخارجيين اهتماما كبيرا للقوائم المالية للعميل فإنه من الملائم أن تكون مخاطر التدقيق المقبولة منخفضة. وهذا الأمر بدوره يعتمد على عدة عوامل منها حجم العميل وحجم عملياته، فكلما كانت العمليات التشغيلية للعميل كبيرة كلما زاد الاعتماد عليها، وكذلك كلما زاد توزيع الملكية كلما زاد عدد من يعتمد عليها من المستخدمين. ومن هذه العوامل أيضا طبيعة وحجم الالتزامات، حيث أنه كلما كان حجم الالتزامات كبيرا كلما زاد احتمال استخدامها بشكل كبير.

2- **احتمالية مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار القوائم المالية:** حيث أنه هناك ميل طبيعي من قبل الذين يتعرضون إلى الإفلاس أو من قبل ممن تنعكس عليهم أثاره بأن يقوموا بمقاضاة المدقق.

3- **تقييم نزاهة واستقامة الإدارة:** فإذا كانت نزاهة العميل مشكوك فيها فإن المدقق قد يقوم بتقييم المخاطر بشكل منخفض، وكذلك العكس.

أما المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة فيتم تحديدها من قبل المدقق بعد الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي تتعلق بكل نوع منها، علما بأن الحكم المهني لمدقق الحاسبات يلعب دورا كبيرا في هذه العملية. وبعد تحديد هذه الأنواع من المخاطر يقوم المدقق بتعيين مخاطر الاكتشاف المخططة أو المقبولة والمرتبطة بهذه الأنواع من المخاطر وتقديراتها. ولذلك يتم صياغة هذا النموذج بالشكل التالي والذي يركز على مخاطر الاكتشاف ويبين علاقته ببقية أنواع المخاطر : مخاطر الاكتشاف المخططة =

$$\frac{\text{المخاطر المقبولة}}{\text{مخاطر الرقابة} \times \text{المخاطر المتأصلة}}$$

و من هذا النموذج يتبين أنه كلما زادت مخاطر التدقيق المقبولة كلما زادت مخاطر الاكتشاف المخططة أو المقبولة، ومن ناحية أخرى كلما زادت المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة تقل مخاطر الاكتشاف المقبولة وبالتالي تزداد نسبة التأكد التي ينبغي الحصول عليها من الاختبارات التفصيلية. والمثال التالي يبين العلاقات بين هذه الأنواع المختلفة من المخاطر وتأثيرها على أدلة التدقيق:

أولا: إذا فرض أن مخاطر التدقيق المقبولة (الممكن تحملها) 5%و الأخطار المتأصلة 40% (مثلا عميل ناجح في صناعة مستقرة) وأخطار الرقابة 30% (نظام رقابة متين) فباستخدام المعادلة أعلاه تكون مخاطر الاكتشاف تقريبا 42% ، هذا هو خطر الاكتشاف والذي يعني الخطر الناتج من عدم تمكن الاختبارات التفصيلية و إجراءات المراجعة التحليلية من اكتشاف الانحرافات المادية، وبالتالي فإن نسبة التأكد التي يجب أن يحصل عليها المدقق تساوي تقريبا 58% ، وكلما كانت نسبة التأكد المطلوبة مرتفعة كلما كانت الاختبارات التفصيلية المطلوبة كبيرة وهذا يعني أن حجم العينة يزداد.

ثانيا: في المثال السابق إذا فرض أن الأخطار المتأصلة 100% وذلك لكون المنشأة جديدة والصناعة تتطلب مستوى عال من التكنولوجيا، وإن خطر الرقابة 70% أي أن نظام الرقابة ضعيف وهناك توقع وجود تواطؤ من الإدارة، فإن مخاطر الاكتشاف تصبح 7% تقريبا، وبالتالي تصبح نسبة التأكد التي ينبغي الحصول عليها من الاختبارات التفصيلية تقريبا 93%، وهذا يعني الحاجة إلى اختبارات تفصيلية أكبر وحجم عينة أكبر.

ثالثا: إذا فرض أن خطر التدقيق المقبول 2% وخطر الرقابة 70% والأخطار المتأصلة 100%، فإن خطر الاكتشاف يصبح 3% تقريبا، وتكون نسبة التأكد المطلوبة 97% وبالتالي فإن حجم العينة أكبر.

إن الأمثلة الثلاثة السابقة تبين أنه كلما زادت ثقة المدقق بأنظمة الرقابة الداخلية وكلما تمكن من الحصول على معلومات من مصادر أخرى مثل الصناعة وبيئة المنشأة ومن خلال إجراءات المراجعة التحليلية فإن الحاجة للاختبارات التفصيلية تقل والعكس كذلك.

5.3.3 العلاقة بين المادية ومخاطر التدقيق :

إن تحديد المدقق لمستوى المادية من الأمور المهمة التي تساعده في تحديد الأمور التي يجب التركيز عليها خلال عملية التدقيق سواء كان ذلك في الاختبارات التفصيلية للأرصدة والعمليات أو في الإجراءات التحليلية وهذا بالتالي يساعد المدقق في تخفيض مخاطر التدقيق. فإذا قام المدقق بتحديد مستوى المادية بشكل مرتفع فإن هذا يعني أن مخاطر التدقيق ستكون منخفضة لذلك فإن حجم الأدلة التي يحتاج إليها المدقق ينخفض، وإذا ما قام المدقق بتحديد مستوى المادية بشكل منخفض فإن مخاطر التدقيق تزداد وبالتالي فإن المدقق يحتاج إلى حجم أكبر من الأدلة لتخفيض هذه المخاطر.

المدقق يهتم بالمادية على مستوى البيانات المالية ككل وعلى مستوى أصناف العمليات وأرصدة الحسابات والإفصاح، وذلك للأسباب التالية:

1- تحديد المادية يخدم المدقق في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، ومن اجل تقييم تأثير التحريفات. وكذلك تحديد البنود التي ينبغي فحصها ومدى استخدام المعاينة والإجراءات التحليلية الجوهرية.

2- يوجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق والمادية. على سبيل المثال إذا قرر المدقق بعد عملية التخطيط أن مستوى المادية أقل مما حدده في عملية التخطيط فإن مخاطر التدقيق تزداد وبالتالي فإن المدقق يعوض عن ذلك عن طريق:

1- تقليل مخاطر التحريفات المادية الذي تم تقييمه إذا كان ذلك ممكنا وذلك عن طريق اختبارات رقابة إضافية.

2- تقليل مخاطر الاكتشاف عن طريق تعديل طبيعة ووقت ومدى الاختبارات الجوهرية المخططة.

4.3 رابعا : دراسة وفهم نظلم الرقابة الداخلية للعميل وتقييم مخاطر الرقابة.

دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية من أجل الحصول على قدر مناسب من الفهم الأولي الذي يساعد المدقق في رسم خطة التدقيق بشكل مناسب. فعلى المدقق أن يقوم ببعض الإجراءات للحصول على فهم للعميل ولأنظمة الرقابة الداخلية طيقا للمعايير التدقيق الدولية ومعيار الثاني للمعايير العمل الميداني، حيث أن هذه المعايير تتطلب أن يقوم المدقق بالحصول على الفهم الكافي للرقابة الداخلية للعميل من أجل التخطيط المناسب لعملية التدقيق. يجب على المدقق أن يقوم بدراسة وفهم نشاط المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية ذات الصلة بالبيانات المالية، وذلك من اجل تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ومن أجل تصميم طبيعة وحجم وتوقيت اختبارات التدقيق.

5.3 خامسا : تصميم خطة التدقيق العامة وبرنامج التدقيق التفصيلي .

في نهاية عملية التخطيط يقوم المدقق بتصميم خطة التدقيق العامة حيث يوضح المدقق استراتيجية التدقيق المناسبة بناء على خطوات عملية التدقيق التي تم ذكرها أعلاه ونتائج تقديره لمختلف أنواع المخاطر. أما البرنامج فيشمل توضيح الإجراءات التفصيلية التي تتعلق بكل هدف من أهداف التدقيق، حيث يأخذ المدقق بعين الإعتبار طبيعة الإجراءات التي سيقوم بها ومدى القيام بها بالتوقيت المناسب للقيام بكل إجراء. وهذا البرنامج ينسجم مع استراتيجية التدقيق التي يتبناها المدقق والتي تحتوي على اختبارات متوازنة تتعلق بالرقابة الداخلية وبالاختبارات الأساسية للعمليات التفصيلية للأرصدة والإجراءات التحليلية.

3- تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات.

بعد أن قام المدقق في الخطوات السابقة بدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية لغايات التخطيط فإنه يبدأ في هذه المرحلة بتنفيذ ما تم تحديده في برنامج التدقيق من اختبارات تهدف إلى التحقق من مدى مناسبة تصميم الرقابة الداخلية وفاعلية تشغيل النظام، حيث يقوم بالاستفسارات من موظفي العميل وفحص الوثائق والتقارير وملاحظة بعض الأنشطة وإعادة التشغيل لبعض أنشطة العميل. أما بالنسبة للاختبارات الأساسية للعمليات فهي تهدف إلى التحقيق من مدى وجود تحريفات في القيم النقدية لهذه العمليات، وبشكل أدق فإن هذه الاختبارات تهدف إلى التحقق من الأهداف الخمسة الخاصة بالعمليات والتي تشمل التحقق من الحدوث والاكتمال والدقة والحد الفاصل والتصنيف. ويمكن للمدقق أن يقوم بكل من اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات على انفراد أو يقوم بهما معا في نفس الوقت.

4- تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح:

الاختبارات التفصيلية للأرصدة تعني قيام المدقق باختبارات خاصة بأرصدة الحسابات النهائية في دفتر الأستاذ و التي تتعلق بقائمة الدخل والميزانية، علما بأن التركيز الرئيس يكون على حسابات الميزانية، ويقوم المدقق بالاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من الوجود والاكتمال والحقوق والالتزامات والتقييم والتوزيع. ويقوم المدقق كذلك بالإجراءات التحليلية (المراجعة التحليلية)، وهي عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة ونشاطتها. وتعرف أيضا بأنها تحليل العلاقات بين بنود القوائم المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات اخرى وذلك من أجل تحديد مدى التجانس بين المعلومات وأية فروقات أو تذبذبات أو علاقات غير متوقعة وبالتالي الخروج بنتيجة عن هذه الاختبارات.و تشمل المراجعة التحليلية كذلك نظرة المدقق الفاحصة التي ترنو إلى معرفة فيما إذا كانت الأرقام الظاهرة في البيانات المالية ذات دلالة وهل هي منطقية في ضوء ما اكتشفه المدقق وما يعرفه عن المنشأة. وفي هذه المرحلة يقوم المدقق باختبارات خاصة بالعرض والإفصاح، للتحقق من الحدوث والإكتمال ومن التصنيف والقابلية للفهم والدقة والتقويم.

5- استكمال عملية التدقيق وإصدار التقرير النهائي للمدقق وهذه الخطوة تشمل القيام بالأمور التالية:

1- القيام بالاختبارات الخاصة بالالتزامات المحتملة (الطارئة)

الالتزامات المحتملة Contingent Laibilities هي التزامات التي يتوقع أن تصبح ديون فعلية على المنشأة مستقبلا، ويمكن أن تنشأ هذه الالتزامات إذا توافرت الأمور التالية (Arens and Loebbeck,2001) :

1- احتمال أن يكون هناك مدفوعات مستقبلية لطرف معين نتيجة حدث فعلي لم تتبين نتائجه بعد، أو نتيجة تلف مستقبلي في أصل معين ثم بيعة لطرف آخر.

2- وجود عدم تأكد حول قيمة المدفوعات أو قيمة التلف.

3- النتيجة النهائية لتحديد القيمة الفعلية للالتزام تتحدد بناء على حدث أو أحداث مستقبلية وسيتم مناقشة هذا الموضوع في الفصل الخاص بأدلة التدقيق لاحقا.

2- **تدقيق الأحداث اللاحقة:** تعرف الأحداث اللاحقة – بشكل رئيس- بأنها الأحداث التي تقع بعد نهاية السنة المالية للمنشأة وحتى تاريخ التقرير، وهذه الأحداث إما أن تكون أحداثا توفر مزيدا من الأدلة عن ظروف كانت موجودة بتاريخ الميزانية، أو أنها أحداث تشير إلى ظروف طرأت بعد تاريخ الميزانية وهي ذات علاقة بالبيانات المالية وبالتالي فهي إما أنها تتطلب تعديل البيانات المالية أو الإفصاح عنها. وقد يكون هناك حقائق مكتشفة بعد تاريخ التقرير ولكنها تدل على وجود تحريفات مادية وقعت قبل تاريخ التقرير، وسيتم توضيح هذا الأمر في فصل أدلة التدقيق.

3- تجميع الأدلة بشكلها النهائي وتقييمها :

بالإضافة إلى الأدلة التي تم تجميعا خلال مراحل التدقيق السابقة فإن المدقق في مرحلة النهائية يقوم بتجميع أدلة إضافية تتعلق بالقوائم المالية ككل، وهذه الأدلة تشمل القيام بالإجراءات التحليلية النهائية وتقويم الاستمرارية والحصول على رسالة التمثيل والتحقق من انسجام المعلومات التي يحتويها التقرير السنوي مع القوائم المالية ومن ثم القيام بما يلي.

1- إعداد التقرير بشكله النهائي وإصداره.

2- الاتصال مع لجنة التدقيق ومع الإدارة لإبلاغهم عن الأمور التي يراها المدقق ضرورية، حيث يتم هذا الاتصال في أقرب وقت ممكن.

6- تنظيم مكتب التدقيق وتوثيق عملية التدقيق :

1.7 تنظيم مكتب التدقيق

كغيرها من المنشآت والمؤسسات فإن منشأة التدقيق يجب أن تدار بشكل سليم وأن يكون لها هيكل تنظيمي يوضح توزيع المسؤوليات والصلاحيات ، ويختلف الهيكل التنظيمي من منشأة تدقيق إلى أخرى حسب حجم المكتب ونوع الملكية وطبيعة العمل الذي يقوم به. ويمكن أن يتم تقسيم مكتب التدقيق إلى قسم فنيو إداري، أو يقسم بشكل آخر بحيث يكون هناك مجلس للشركاء يتم من بينهم تحديد الشركاء المسؤولين تجاه العملاء، ويقوم الشركاء باتخاذ القرارات الهامة مثل التخطيط لمكتب التدقيق وقبول العملاء والاستمرار مع العملاء القدامى والموافقة على التقارير، وهم الذين يتحملون المسؤولية أمام الآخرين إذا ما حصل هناك إهمال أو تقصير. وقد يكونهناك شريك مدير يتولى إدارة مكتب التدقيق بشكل عام، أو يكون هناك عدة شركاء مديرين يتولون الإشراف على مختلف الأعمال الفنية والإدارية.و يتولى هؤلاء المديرين التخطيط للعمل الميداني الخاص بتدقيق حسابات العملاء والإشراف على من يخضعون

لمسؤوليتهم وهم الذين يقومون بإعداد التقارير بشكلها النهائي لتقديمها للشركاء المسؤولين عن إقرارها. وعادة يتبع لهؤلاء المديرين مجموعة من المدققين القدامى والجدد والمساعدين والمتدربين الذين يتولون مهام متعددة. فالمدققون المساعدون يقومون بتنفيذ معظم أعمال التدقيق التفصيلية، والمدققون القدامى يتولون المسؤولية عن العمل الميداني، والتنسيق بين المدققين المساعدين ومراجعة أعمالهم.

2.7 توثيق عملية التدقيق (معيار رقم 230):

كما أن تخطيط عملية التدقيق هو بداية عملية تجميع الأدلة، فإن توثيق عملية التخطيط وتجميع الأدلة من أسس نجاح عملية التدقيق، حيث يقوم المدقق بتوثيق كل ما يتعلق بعملية التدقيق في أوراق العمل. والتوثيق يعني تسجيل كل ما يتعلق بالتدقيق من إجراءات وأدلة ونتائج، ويتم التوثيق بأي شكل يمكن ان يحقق ذلك (ورقي أو الكتروني أو أي وسيلة أخرى). ويمكن أن يطلق على التوثيق "أوراق العمل". إذن أوراق العمل هي السجلات والملفات التي يحتفظ بها المدقق ويوثق فيها جميع المعلومات التي حصل عليها منذ بداية الاتصال بالعميل وخلال عملية التدقيق، مثل إجراءات التدقيق والاختبارات التي قام بها وتشمل المعلومات التي يحصل عليها من المنشأة مباشرة أو من خارج المنشأة أو التي يقوم بإعدادها شخصيا. وعادة يستثني المدقق من التوثيق أية أوراق وأية مقترحات أو أفكار أولية أو نسخ أولية من القوائم المالية والكشوفات.

أهداف الاحتفاظ بأوراق العمل :

إن قيام المدقق بتوثيق عملية التدقيق بالشكل الملائم يمكنه من تحقيق أهداف كثيرة من أهمها:

1- تمكين فريق التدقيق من التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها.

2- تمكين الفريق من الإشراف على أعمال التدقيق المختلفة التي يقوم بها العاملون في مكتب التدقيق وتحمل مسؤولياتهم في عملية الإشراف والمراجعة لأعمال التدقيق.

3- تعتبر أوراق العمل دليل على العمل المنجز وإثبات لما قام به المدقق وبالتالي يمكن الرجوع إليها للحكم على جودة عملية التدقيق ومعرفة فيما إذا قام المدقق ببذل العناية المهنية المعقولة أم لا.

4- تعتبر الأساس لتكوين رأي المدقق النهائي، حيث يقوم المدقق بمراجعة النتائج التي توصل إليهاو ربطها مع بعضها ليتمكن من الخروج بالنتيجة السليمة.

5- تعتبر سجل لأعمال التدقيق التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا.

6- تمكين المدققين من القيام بعمليات مراجعة الجودة ومراجعة النظير.

ملكية وسرية أوراق العمل :

تعتبر أوراق العمل ملك للمدقق حيث يقوم بالاحتفاظ بها بالطرق المناسبة وللمدة المناسبة، ويجب عليه أن يحافظ على سريتها، ولا يتم إعادتها للعميل، إلا أنه ينبغي على المدقق أن يعيد للعميل ما حصل عليه من سجلات وملفات خاصة بالعميل والتي تعتبر أصلا ملكا للعميل. وكذلك ينبغي للمدقق أن يزود العميل ينسخ من الوثائق التي حصل عليها من العميل إذا طلب العميل ذلك . وعلى المدقق أن يحافظ على سرية المعلومات التي حصل عليها وأن لا يقوم بإطلاع الآخرين عليها إلا في الحالات التي يسمح بها القانون والتي تشمل:

1- الموافقة الخاصة من العميل لتقديم هذه المعلومات لجهة معينة، مثل تقديم بعض المعلومات للمدقق الجديد.

2- للدفاع عن النفس في المحكمة.

3- للشهادة بناء على طلب من القضاء.

4- في حالة الطلب من قبل لجان الرقابة على الجودة.

شكل ومحتوى التوثيق:

على المدقق أن يقوم بتوثيق عملية التدقيق بشكل يجعله من السهل على المدقق الخبير (الممارس) الذي ليس لديه علاقة سابقة بعملية التدقيق أن يفهم ما يلي:

1- طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي تم بها من أجل الالتزام بالمعايير والقوانين.

2- النتائج التي تم الحصول عليها من إجراءات وأدلة التدقيق.

3- القضايا الهامة التي ظهرت خلال عملية التدقيق والنتائج التي تم التوصل إليها.

العوامل التي تؤثر في شكل ومحتوى أوراق العمل (التوثيق):

1- طبيعة إجراءات التدقيق التي يتم إنجازها.

2- مخاطر التحريفات المادية التي تم تحديدها.

3- مدى الحكم المهني المستخدم في أعمال التدقيق وتقييم نتائجها.

4- أهمية أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.

5- طبيعة ومدى الاستثناءات التي تم تحديدها.

6- مدى الحاجة لتوثيق نتيجة معينة أو الأسس التي تم الإعتماد عليها للخروج بهذه النتيجة والتي لا يمكن تحديدها بشكل جاهز من خلال توثيق العمل المنجز والأدلة التي تم الحصول عليها.

7- منهجية التدقيق المستخدمة.

أنواع أوراق العمل :

1. **الملف الدائم :** هذا الملف يحتوي على جميع المعلومات التي تتصف بالاستمرارية والمعلوات التي تتعلق بالسنوات السابقة، ومن أمثلة هذه المعلومات :

- عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة والمعلومات التي تتعلق بتأسيس الشركة واسمها وعنوانها وطبيعة نشاطها.
- معلومات عن نظام الرقابة الداخلية والسياسات والاجراءات التي يشملها النظام.
- النظام المالي للشركة.
- دليل الحسابات ودليل الاجراءات والهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة وللمنشأة ككل.
- المعلومات الخاصة بالأسهم والسندات والتعاقدات.
- ملخص بالمبادئ المحاسبية المستخدمة.
- القوائم المالية الخاصة بالسنوات السابقة.
- موازينالمراجعة والكشوف الخاصة بالسنوات السابقة.
- رسائل الارتباط ورسائل التمثيل والتقارير المستلمة والمرسلة في السنوات السابقة.
- خطط وبرامج التدقيق للسنوات السابقة.
- تقارير المدقق لالسنوات السابقة.

2. **الملف الجاري :**

ويحتوي على المعلومات الخاصة بالسنة الحالية، ومن امثلة هذه المعلومات:

- رسالة الارتباط للسنة الحالية.
- خطة وبرنامج التدقيق الخاصين بالسنة الحالية .
- القوائم المالية الخاصة بالسنة الحالية سواء كانت مرحلية أو نهائية.
- موازين المراجعة والكشوفات الخاصة بالسنة الحالية.
- المعلومات الخاصة بجميع الاختبارات التي قام بها المدقق في ذلك الاستفسارات والمراسلات والمصادقات ومذكرات التسوية والجداول الداعمة.

- الكشوفات الخاصة بالأصول واهتلاكها والإلتزامات.

أشار معيار التدقيق الدولي رقم 500 أن على المدقق أن يقوم بالتجميع النهائي لملف التدقيق، خلال فترة مناسبة، وعادة تعتبر الفترة المناسبة وفقا للمعيار فترة **لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ التقرير**. وعملية التجميع هي عملية إدارية لا تتطلب إجراءات تدقيق جديدة أو الخروج بنتائج جديدة وخلال هذه العملية يمكن أن يقوم المدقق بالتخلص مما لا يراه مناسبا من الأوراق، ولكن بعد الانتهاء من عملية التجميع لا يجوز أن يقوم المدقق بحذف أي من محتويات الملف إلا بعد إنتهاء فترة الاحتفاظ الضرورية بالملف. وفترة الاحتفاظ بالملف عادة تحددها الشركة وفقا لمتطلبات القوانين، وعادة يجب أن لا تقل عن خمس سنوات اعتبارا من تاريخ تقرير المدقق أو تاريختقرير المدقق عن المجموعة إذا كان لاحقا لهذا التاريخ.

. إذا ظهرت بعض الظروف الاستثنائية بعد تاريخ التقرير والتي تتطلب القيام بإجراءات تدقيق جديدة أو تعديل نتيجة التدقيق (مثل اكتشاف بعض الحقائق) فإن المدقق يقوم بتوثيق ما يلي :

- الظروف المستجدة.
- الإجراءات الجديدة التي تم القيام بها والأدلة التي تم جمعها والنتائج التي تم التوصل إليها.
- متى تم القيام بهذه التعديلات ومن قام بها، ومن قام بمراجعتها إذا تم ذلك.

خاتمة:

خاتمـــة

لقد أصبح التدقيق المالي في الوقت الحالي من بين أهم الأدوات الرقابية في المؤسسة. فقد أظهرت الهزات المالية التي عصفت بأكبر المؤسسات الأمريكية مثل شركة إنرون، وورلد كوم، أرتور أندرسون .....إلخ ضعف في الأنظمة الرقابية مما إستدعى الاهتمام أكثر بالتدقيق المالي إلى جانب التدقيق الداخلي و إعطائه أكثر استقلالية، و هذا بهدف الخروج برأي فني محايد حول عدالة و مصداقية القوائم المالية.

كما يمكن القول أن المدقق المالي يقوم بعملية التدقيق بشكل منتظم وبخطوات واضحة ومدروسة، حيث أن المدقق يسترشد بما وضعته المهنة من معايير وإرشادات تشكل الإطار الذي يعمل ضمنه ويستقي منه خلال ممارسته لعملية التدقيق. وبالتالي فإن المدقق يقوم في بداية عملية التدقيق ببعض الاجراءات التي تكاد تكون متشابهة في معظم المهام التدقيقية، حيث أنه يقوم بخطوة تمهيدية لجمع المعلومات التي تمكنه من اتخاذ قرار بقبول العميل الجديد والاستمرار مع العملاء القدامى. وبعد ذلك يبدأ المدقق بعملية التخطيط للتدقيق، حيث أن هذه العملية تشمل القيام بالأمور التالية بالحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها المشروع والحصول على معلومات عن العمليات القانونية للعميل، وتنفيذ الاجراءات التحليلية الأولية وتحديد المستويات الأولية للمادية وتقدير مخاطر التدقيق دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل وتقييم مخاطر الرقابة ثم تصميم خطة التدقيق العامة وبرنامج التدقيق التفصيلي.

ثم يبدأ المدقق بتنفيذ خطة التدقيق لاستكمال بقية خطوات عملية التدقيق، حيث يقوم بالخطوة الثالثة والتي تتعلق بتنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات ثم الخطوة الربعة والتي تتعلق بتنفيذ

إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة، ثم الخطوة الخامسة والتي تتعلق باستكمال عملية التدقيق وإصدار التقرير النهائي للمدقق.

و حتى يتمكن مكتب التدقيق من القيام بعملية التدقيق بشكل سليم لابد أن يكون هناك هيكل تنظيمي لمكتب التدقيق يبين التوزيع السليم للسلطات والمسؤوليات، ولابد أن يكون هناك توثيق لكافة أعمال التدقيق أوراق عمل التدقيق والتي عادة ما تحتوي الملف الدائم والملف الجاري، حيث أن عملية التوثيق تخدم المدقق في عملية التخطيط والإشراف والمتابعة وتكون دليلا على أعماله المنجزة وتساعده في تكوين النتيجة النهائية عن عملية التدقيق.

قائمة المراجع :

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1. على عبد القادر الذنيبات: "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2015،
2. أحمد حلمي جمعة: "مدخل إلى التدقيق و التأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2015،
3. وليم توماس، أمرسون هنكي: "المراجعة بين النظرية و التطبيق"، الكتاب الثاني، دار المريخ للنشر، القاهرة، 1998.
4. إيهاب نظمي، هاني العزب: " تدقيق الحسابات : الإطار النظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
5. أحمد محمد نور: "مراجعة الحسابات " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
6. كمال عبد السلام على: " أصول علم المراجعة"، القاهرة، 2005.
7. ألفين أرينز، جيمس لوبك: " المراجعة مدخل متكامل"، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، القاهرة،
8. نصر صالح محمد: " نظرية المراجعة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2015
9. جمعية المدققين الداخليين: " الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق (IPPF)، لبنان، 2012

مراجع باللغات الأجنبية:

1. Porter. B, Simon. J, Hatherly. D., "Principales External Auditing", 4th Ed, Willey, United Kingdom, 2014.

2. Moeller. R., "Brink's Modern Internal Auditing: A Common Body of Knowledge"., 6th Ed, Wiley, New Jersey. 2009.
3. Gibod. S,B, Vilmint. E., "La Boite à outils de l'Auditeur financier", Dunod, Paris, 2013.
4. Lacolare.V., 'Pratiquer l'audit à valeur ajoutée'', Afnor éditions, Paris, 2010.
5. Renard J., ' Théorie et pratique de l'audit interne'', 7e édition, Eyrolles, Paris, 2010.
6. Obert. R, Mairesse.M.P., 'Comptabilité et audit : Manuel et Applications'', 2e édition, Dunod, Paris, 2009.